وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الشريف مساعدية

سوق أهراس

Mohamed-Cherif Messaadia Université

Souk Ahras

Mohamed-Cherif Messaadia Université

Souk Ahras

كلية: العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تفعيل مبادئ الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي

– تجارب دولية ناجحة –

الشعبة: علوم التسيير

تخصص : إدارة أعمال

من إعداد الطالبتين

❖ سارة عميور ❖ جيهان حيدري

لجنة المناقشة

الرئيس (ة) :	صيد مريم	الرتبة العلمية	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
المشرف (ة) :	حمودة نصيرة	الرتبة العلمية	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
الممتحن (ة)	بارك نعيمة	الرتبة العلمية	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

السنة الجامعية: 2021/ 2022

رقم : ...../2022

سورة طه- الآية 114

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين ، الذي رزقنا الإيمان بفضله العظيم وجعلنا من زمرة المتعلمين

له الفضل كله نشكره و به نستعين.

نتوجه بأسمى معاني الشكر و الإمتنان إلى الأستاذة المشرفة **حمودة نصيرة** لما بذلته

من جهد جهيد و توجيه رشيد في سبيل إنجاز هذه الدراسة المتواضعة.

تحية جد خاصة إلى جميع الأساتذة و الزملاء في كلية العلوم الإقتصادية و علوم

التسيير،جامعة محمد الشريف مساعدية–جامعة سوق أهراس.

وفي الأخير نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث، من قريب أو

بعيد ولو بكلمة أو دعاء.

الإهداء

الحمد لله الذي خلق فقدر،وحكم فعدل وتفضل فأجزل وصلى الله على سيدنا محمد قاسم الخير،وماحي الظلم، ولسان الصدق الذي بلغ عن الحق مراده إلى الخلق.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي في حقهما إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمريهما.

إلى إخوتي مسعود و نافجة بشرى وشيماء حفظهم الله ووفقهم إلى كل ما فيه خير و صلاح إلى صديقاتي أمال؛ منى، رحيمة ، بثينة، هاجر، خولة، حفظهما الله.

إلى جميع الأهل و طلبة دفعة 2022 دون استثناء.

جيهان

الإهداء

اهدي مشروع تخرجي

لمن لا يضاهيهما احد في الكون ، إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله ، وإلى أمي خير داعم لي في الحياة أطال الله في عمرها و أمدها بالصحة

إلى من ساندوني و تمنو لي النجاح و التوفيق أخواتي الثلاث " مريم، سلمي، إيمان"

و إلى من تحلت بالأخاء صديقتي " ريحاب " اسأل الله أن يسعدهن

في ختام هذه المرحلة في حياتي اهديه إلى كل من علمني حرفا وأضاء لي دربا بالعلم و المعرفة طوال مسيرتي الدراسية

سارة

فهرس المحتويات

الفهرس

الآية القرءانية	/
كلمة الشكر و العرفان	/
الإهداء	/
الفهرس	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VIII
المقدمة	2
الفصل الأول: الفساد المالي و مؤشرات قياسه	
تمهيد	12
المبحث الأول: مدخل لفساد المالي	13
المطلب الأول: تعريف الفساد المالي	13
المطلب الثاني: أنواع و خصائص الفساد المالي	15
المبحث الثاني: مظاهر الفساد المالي، أسبابه و آثاره	19
المطلب الأول: مظاهر الفساد المالي	19
المطلب الثاني: أسباب و آثار الفساد المالي	21
المبحث الثالث: واقع الفساد المالي في الجزائر ومؤشرات قياسه	28
المطلب الأول: المؤشرات الدولية لقياس الفساد المالي	28
المطلب الثاني: واقع الفساد المالي في الجزائر	31
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي	
تمهيد	45
المبحث الأول: ماهية الحوكمة والنظريات المفسرة لها	46
المطلب الأول: ماهية الحوكمة	46

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للحوكمة	51
المبحث الثاني: مبادئ الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها	55
المطلب الأول: مبادئ الحوكمة	55
المطلب الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	59
المبحث الثالث : آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي و محدداتها	62
المطلب الأول: آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي	62
المطلب الثاني: محددات الحوكمة	68
خلاصة الفصل الثاني	71
الفصل الثالث: تجارب دولية ناجحة في مكافحة الفساد المالي	
تمهيد	73
المبحث الأول: التجربة الماليزية و البرازيلية	74
المطلب الأول: التجربة الماليزية	74
المطلب الثاني: التجربة البرازيلية	80
المبحث الثاني: التجربة السنغافورية و الولايات المتحدة الأمريكية	87
المطلب الأول: التجربة السنغافورية	87
المطلب الثاني : التجربة الولايات المتحدة الأمريكية	93
المبحث الثالث: التجربة السعودية و المصرية	100
المطلب الأول: التجربة السعودية	100
المطلب الثاني: التجربة المصرية	105
خلاصة الفصل الثالث	112
الخاتمة	114
قائمة المصادر و المراجع	119

قائمة الجداول

قائمة الجداول

التسلسل	إسم الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة (من 2010 إلى 2021).	38-37
(3-1)	تطور أداء ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010 إلى2021)	78
(3-2)	تطور أداء البرازيل في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010 إلى 2021)	84-83
(3-3)	تطور أداء سنغافورة في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من2010 إلى 2021)	90
(3-4)	تطور أداء الولايات المتحدة الأمريكية في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010إلى2021)	97-96
(3-5)	تطور أداء السعودية في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010إلى 2021)	104-103
(3-6)	تطور أداء مصر في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010 إلى2021)	110-109

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

التسلسل	إسم الشكل	الصفحة
(1-2)	أهداف حوكمة المؤسسات	50
(2-2)	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	60
(1-3)	التمثيل البياني لنقاط ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2010-2021)	79
(2-3)	التمثيل البياني لنقاط البرازيل حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2010-2021)	84
(3-3)	التمثيل البياني لنقاط سنغافورة حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2010-2021)	90
(4-3)	التمثيل البياني لنقاط أمريكا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2010-2021)	97
(5-3)	التمثيل البياني لنقاط السعودية حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2010-2021)	104
(6-3)	التمثيل البياني لنقاط مصر حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2010-2021)	110
(7-3)	خريطة الفساد المالي سنة 2021	112

المقدمة

تمهيد:

لقد لاقت مشكلة الفساد إهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين،و إتفقت الآراء على ضرورة وضع و تأسيس إطار عمل مؤسسي،الغرض منه تطويق المشكلة و علاجها من خلال خطوات محددة ومكافحة الفساد بكل مظاهره وأنواعه،وأكثرها شيوعا نجد الفساد المالي الذي يعتبر ظاهرة لا تقتصر على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين أو مؤسسة ما، وإنما تمتد آثارها و تطال كافة أفراد المجتمع و قطاعات الدولة على المستوى العام و الخاص، ذلك أن لها تأثير مباشر على إقتصاد الدولة بإعتبارها تعرقل عجلة التنمية الإقتصادية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى إختلال مبادئ و قيم المجتمع إذ تعمل على إعتياد الأفراد لسلوكيات يرفضها كل مجتمع،ناهيك عن تأثيرها على الحياة السياسية حيث تخل بالقواعد السياسية و نزاهتها و تبرز أنظمة و هيئات و أفراد تتعمد السيطرة على المال العام و تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة للمجتمعات.

و لقد أثارت قضايا الفساد المالي إهتمام العديد من المنظمات العالمية و الإقليمية،وحتى الحكومية و غير الحكومية حيث وضعت عدة مؤشرات لقياس الفساد المالي ومن بينها المؤشرات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية،كمؤشر دافعي الرشوة،و مؤشر مدركات الفساد الذي يعتبر الأكثر شهرة على الإطلاق في العالم،والذي يصدر سنويا لقياس الفساد في الدول.

و الملاحظ أنه بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة، التي فجرها الفساد المالي في الكثير من الدول،بسبب سوء الإدارة و الإفتقار للرقابة و الشفافية و النزاهة وكذلك نقص المسائلة، أدى كل هذا إلى سعي الدول للإهتمام بموضوع الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي و الذي أصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى العالمي و المحلي في العديد من الإقتصاديات خاصة في ظل التحول إلى النظام الإقتصادي الرأسمالي، وذلك من خلال تفعيل مبادئها وآلياتها التي يؤدي التطبيق السليم لها لمكافحة الفساد المالي في الدول والتخفيض من معدلات إستشراء هذه الظاهرة.

لذلك شهدت السنوات الماضية إهتمام و تضافر جهود الخبراء و المختصين و أصحاب القرار في الدول و من بينها الجزائر،حول موضوع الفساد المالي و سبل مكافحة هذه الآفة الخطيرة،و من أبرز الحلول التي وضعت ضمن هذا الصدد هي التطبيق السليم لمبادئ و آليات حوكمة الشركات بالشكل الذي يضمن الحد من إنتشار هذه الظاهرة في الدول ويوجد هناك عدة تجارب دولية أعتبرت ناجحة في مكافحة هذه الظاهرة من بينها كل من

التجربة ماليزية والبرازيلية، التجربة سنغافورية و الولايات المتحدة الأمريكية، التجربة السعودية و المصرية، التي ستكون محل دراستنا.

إشكالية الدراسة :

مما سبق التعرض إليه،تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة تفعيل مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي استنادا الى التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال حسب مؤشر مدركات الفساد ؟

- **التساؤلات الفرعية للدراسة:**

1. ما مدى مساهمة تفعيل مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة ماليزيا و البرازيل إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد؟
2. ما مدى مساهمة تفعيل مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد ؟
3. ما مدى مساهمة تفعيل مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة السعودية و مصر إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد ؟

- **فرضيات الدراسة:**

الفرضية 01: ساهم تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة ماليزيا و البرازيل إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد؛

الفرضية 02: ساهم تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد ؛

الفرضية 03: ساهم تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة السعودية و مصر إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد.

- **أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه كونه من مواضيع الساعة، وبالتالي يتوقع أن تقدم هذه الدارسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بالحوكمة و دارسة ظاهرة الفساد المالي والمؤسسات المكافحة له من خلال العمل على سن القوانين والتشريعات الملائمة للتقليل والكبح من هذه الظاهرة.

- **أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعريف بمصطلح الحوكمة و الفساد المالي و المفاهيم مرتبطة بهما؛
- التعريف بأهم المؤشرات الدولية المستخدمة في تشخيص واقع الفساد المالي في الدول أو مدى تطبيق و تفعيل ممارسات الحوكمة؛
- إبراز واقع الفساد المالي في الدول محل الدراسة و أثر تطبيق و تفعيل مبادئ الحوكمة في مكافحة هذه الظاهرة ؛
- إبراز مدى مساهمة تفعيل مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في الدول محل الدراسة حسب مؤشر مدركات الفساد؛
- إستخلاص دروس يمكن الإستفادة منها في مكافحة الفساد المالي في الجزائر إستنادا إلى تجارب دولية ناجحة في هذا المجال.

- **منهج الدراسة:**

تم الإعتماد في هذه الدراسة على كل من :

- **المنهج الوصفي التحليلي**: من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بكل من الفساد المالي و الحوكمة وصفا علميا دقيقا، بالإضافة الى تحليل واقع الفساد المالي في الدول محل الدراسة للفترة (2010 - 2021) مع الإشارة إلى واقع الفساد المالي في الجزائر لنفس الفترة.
- **منهج دراسة الحالة**: من خلال دراسة حالة عدد من الدول الناجحة في تفعيل مبادئ الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي للفترة.
- **المنهج التاريخي**: عند عرض واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة(1962-2020).

- **الحدود الزمانية و المكانية للدراسة:**

- **الحدود الزمانية:** تحليل واقع الفساد المالي في الدول محل الدراسة حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010-2021)،كما قمنا بالتطرق و الإشارة لواقع الفساد في الجزائر لنفس الفترة حسب مؤشر مدركات الفساد.
- **الحدود المكانية:** قمنا بالتعرف على واقع كل من الفساد المالي و الحوكمة في بعض أهم الدول ماليزيا، البرازيل، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية و مصر بالإضافة الى الإشارة لواقع الفساد المالي في الجزائر.

- **صعوبات الدراسة:**

- عدم القدرة على الإحاطة بكل مايخص موضوع الدراسة و ذلك لشساعته؛
- صعوبة ترجمة الدراسات السابقة؛
- نقص المراجع خاصة في جانب تجارب الدول.

- **الدراسات السابقة:**

هناك بعض الدراسات التي تناولت حوكمة الشركات و الفساد المالي نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

1. دراسة لثابت حسان ثابت، سيد أحمد حاج عيسى(2015-2016)، **دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية"دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية"**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، العدد6، جامعة الجلفة:الجزائر.

هدفت الدراسة إلى:

- مناقشة العلاقة بين الحوكمة و أداء المؤسسات المالية وأهم المؤشرات المستخدمة لقياس الحوكمة في المؤسسات المالية؛
- تحديد نماذج الحوكمة المطبقة في الدول المتقدمة و مقارنتها مع النموذج المستخدم في الدول النامية،و تحديد محددات الحوكمة.

و تم التوصل إلى:

- أن للحوكمة تأثير متواضع على أداء المؤسسات المالية العراقية و ذلك راجع للأوضاع السياسية و الإقتصادية في البلاد؛
- إن الحوكمة في المؤسسات المالية العراقية تؤثر إيجابا على المؤسسات المالية العراقية من خلال رفع جودة الرقابة المالية و الحد من الفساد و تقليل المخاطر،بالإضافة إلى تقليص تكاليف الوكالة و زيادة ربحية المؤسسة المالية.

و أوصت الدراسة:

- بتفعيل تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية العراقية ضمن إطار عام قابل للتطبيق في البيئة العراقية و ذلك بالإعتماد على المؤشرات و المقاييس الدولية؛
- دراسة و تحليل المؤشرات و المقاييس الدولية،و البحث بشكل مفصل و دقيق بشأن العلاقة ما بين الحوكمة و الأداء،بما يناسب البيئة العراقية.

2. دراسة لحكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري،"قراءة تحليلية"**،(2017-2018)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد5، العدد1،جامعة ورقلة:الجزائر.

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي و الإداري؛
- عرض تجارب الدول الناشئة و العربية في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي و الإداري.

و تم التوصل إلى:

- أن موضوع الحوكمة قد لاقى إهتمام كبير في الدول المتقدمة؛
- إتخاذ الدول الناشئة خطوات إيجابية نحو محاولة تطبيق الحوكمة و إرساء مبادئها،أما تجارب الدول العربية فإنها مازالت بحاجة إلى المزيد من الإهتمام و التطوير.

و أوصت الدراسة ب:

- بذل البلدان العربية المزيد من الإهتمام و التطوير في مجال الحوكمة و مبادئها؛

– مراجعة و تعديل قانون الحوكمة في الدول من أجل مواكبة التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال.

3. دراسة لكموش عبد المجيد(2020-2021)، بعنوان"**دور مؤشرات حوكمة الشركات في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات"دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية في الجزائر**"أطروحة دكتوراه، علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة:الجزائر.

هدفت الدراسة إلى:

– تسليط الضوء على واقع ممارسات الحوكمة في الشركات محل الدراسة؛

– إبراز الأطر التشريعية و التنظيمية المرتبطة بها في بيئة الأعمال الجزائرية.

و توصلت إلى أن هناك:

– إختلاف جوهري بين الشركات المتعثرة و غير المتعثرة ماليا من حيث شكل الملكية،حيث لوحظ وجود إرتباط دال بمستوى دلالة قدره0.00 بين تركيز الملكية و حالة التعثر المالي للشركات؛

– هناك إرتباط معنوي للحالة المالية للشركة و شكل القيادة فيها،حيث أن الشركات التي تجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير العام أكثر عرضة لاهرة التعثر المالي من تلك التي تفصل بين المنصبين.

– و أوصت الدراسة:

– بضرورة الإعتماد على ممارسات حوكمة الشركات كأحد أهم العوامل و المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم الشركات و الحكم على أدائها؛

– العمل عل وضع آليات عملية لتفعيل ممارسات حوكمة الشركات الخاصة بلمكية المسيرين و أعضاء مجلس الإدارة في الشركة.

4. دراسة لشهرزاد بودربالة، محمد زقون(2020-2021)، **المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري بالجماعات المحلية ولاية الأغواط نموذجا**، مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة، المجلد4، العدد2، جامعة الأغواط:الجزائر.

– هدفت الدراسة إلى:

- معرفة دور المراجعة الداخلية في معرفة أسباب الفساد و دور المراجعة الداخلية في الكشف عنه و العمل على الحد منه في الإدارة الجزائرية من خلال دراسة الجامعات المحلية؛
- توضيح دور المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية و قدرتها على التصدي لظاهرة الفساد المالي، من خلال الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي.

توصلت إلى:

- أن المراجعة الداخلية مدخلا هام و ضروريا لتقييم الجماعات المحلية إذ تعمل على تعزيز جودة خدماتها و تحديد مواطن قوتها و ضعفها؛
- المراجعة الداخلية تعمل عل إمداد مستخدمي القرارات في الجماعات المحلية بالأفكار البناءة حول كيفية تدعيم و تحقيق فعاليتهم.

و أوصت الدراسة:

- بضرورة نشر و تعميم آليات مكافحة الفساد من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على المال العام في الجماعات المحلية؛
- إعتماد التدقيق الداخلي كوظيفة ذات قيمة مضافة للجماعات المحلية أكثر من كونها أداة رقابية.

5. Nadia smiali (2005-2006) ,**gouvernance come moyen de prevention et de detection des irregularites comptables pouvant mener à la fraude**,thése de doctorat ,service de l énseignement de sciencces comptbles,l université de Montréal : canada.

هدفت الدراسة إلى:

- دراسة آليات الحوكمة كوسائل وقاية و كشف الأخطاء المحاسبية و التلاعبات التي تمس التقارير المالية في الشركات الكندية؛
- التعرف على العلاقة الموجودة بين نظام الحوكمة و الوقاية و الكشف عن الغش.

توصلت إلى:

- الحوكمة بالشركات ذات النشاط العادي أقل جودة من الحوكمة بالشركات الرقابية؛
- الأساليب المحاسبية السلبية لها مخاطر على الشركة و أهدافها.

و أوصت الدراسة ب:

- العمل على تعزيز الحوكمة بالشركات ذات النشاط العادي؛
- التعديل المستمر للأساليب المحاسبية بالشركات و ذلك لمواكبة التطورات في بيئة الأعمال.

- **ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:**

من خلال الإطلاع على عدد من الدراسات السابقة،لاحظنا أن معظم الدراسات تحدثت إما عن الفساد المالي في الدول و آثاره الإقتصادية، أو عن الحوكمة و تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات و دورها في التنبؤ بالتغيرات المالية للمؤسسات، كما تم إيجاد بعض الدراسات تربط بين هذين المتغيرين إلا أن ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات هو أنه تم التركيز على مبادئ الحوكمة و مدى مساهمة تفعيلها في مكافحة الفساد المالي في الدول هذا من جهة، بالإضافة إلى معرفة مدى هذه المساهمة (بشكل كبير أو بشكل ضعيف) حسب أحد أهم المؤشرات الدولية لقياس الفساد و هو مؤشر مدركات الفساد وذلك للفترة (2010 - 2021).

- **هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف دراستنا قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى **الفساد المالي و المؤشرات الدولية لقياسه** من خلال ثلاثة مباحث،تناولنا في المبحث الأول مدخل إلى الفساد المالي و المبحث الثاني مظاهر الفساد المالي و أسبابه،أثاره،أما المبحث الثالث فتضمن واقع الفساد المالي في الجزائر و مؤشرات قياسه.

الفصل الثاني:حاولنا من خلاله تناول **الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي** من خلال ثلاثة مباحث،المبحث الأول خصص لماهية حوكمة و النظريات المفسرة لها،المبحث الثاني لمبادئ الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيقها، المبحث الثالث آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي ومحدداتها.

الفصل الثالث: قمنا فيه بتسليط الضوء على بعض **تجارب دولية ناجحة في مكافحة الفساد المالي** خلال ثلاثة مباحث عرضنا في المبحث الأول إلى تجربة ماليزيا و البرازيل، و تناولنا في المبحث الثاني تجربة سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية،أما المبحث الثالث درسنا و حللنا كل من السعودية و مصر.

الفصل الأول

الفساد المالي و مؤشرات قياسه

تمهيد

يعتبر الفساد المالي من الظواهر التي تعرف انتشارا واسعا و رهيبا من آلاف السنين، إلى وقتنا الراهن بحيث أصبح محور الساعة نظرا لعواقبه الوخيمة و السلبية على البلدان، هذا ما إستدعى اهتمام مختلف المؤشرات العالمية بقياس هذه الظاهرة لتساعد في محاولة تشخيصها و وضع الآليات الكفيلة للحد منها.

و الجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة حيث إنفجرت بها العديد من قضايا الفساد الخطيرة في مختلف المستويات و على كافة الأصعدة، ما إنجر عنها أثار و نتائج وخيمة لدولة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل، الفساد المالي وكل من مظاهره وأسبابه والآثار المترتبة عنه، و كذلك مختلف المؤشرات العالمية لقياسه، وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية و هي :

المبحث الأول:مدخل للفساد المالي ؛

المبحث الثاني:مظاهر الفساد المالي، أسبابه و أثاره ؛

المبحث الثالث:واقع الفساد المالي في الجزائر و مؤشرات قياسه .

المبحث الأول:مدخل للفساد المالي

لقد أصبح الفساد المالي مما لا شك فيه سمة بارزة من سمات العصر الحديث، وتعدد أنواعه و أشكاله و خصائصه رغم أن نشأته تعود في جذورها إلى بداية الخليقة و نشأة البشرية وذلك بدلالة ما ورد في القرآن الكريم إذ قالت الملائكة لله تعالى ''قَالُوا أَتَجعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ'' {سورة البقرة – الآية 30}

المطلب الأول:تعريف الفساد المالي

قبل التعرف على مفهوم الفساد المالي يجدر الإشارة إلى معنى الفساد في اللغة وإصطلاحا :

1. **الفساد في اللغة:**

تعني التلف و الخلل و الإضطراب و يقال فسد الشيء المفسدة ضد المصلحة،كما يقصد به التغيير،من الصالح إلى السيئ،و يعبر كذلك عن حالة التعفن و التحلل و التفسخ.[1]

2. **تعريف الفساد إصطلاحا:**

هو"إساءة إستخدام السلطة الممنوحة لفرد أو جماعة سواء كانت هذه السلطة سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية أو إدارية في المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق القوانين أو الاستفادة والمساعدة في غيابها من أجل تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة والإضرار بها".[2]

3. **الفساد في المفهوم الديني:**

الشريعة الإسلامية هي أول من تطرق وواجه الفساد و نبذ وحرم هذه الطاهرة ،إذ وردت كلمة الفساد في خمسين آية في القرآن كما ذكر العديد من المفاهيم الدالة علي الفساد و الآثار السلبية في المجتمع "كالغش، التبذير، الإسراف، الربا.... " [3]

---

[1]-خالد بن عبد الرحمان، الفساد الإداري "أنماطه و أسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي"، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الأمنية ،تخصص فلسفة ،كلية العلوم الإدارية، السعودية، 2007، ص 12 .

[2]- محمد جمعة عبدو، الفساد " أسبابه ظواهره أثاره الوقاية منه"، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2019، ص7.

[3]- نعيم إبراهيم الطاهر، إدارة الفساد "دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة"، ط1، عالم الكتب الحديث لنشر و التوزيع ، الأردن، 2013 ، ص78.

بسم الله الرحمن الرحيم

{ ولا تبغ الفساد في الأرض أن الله لا يحب المفسدين }

سورة القصص الآية 77

بسم الله الرحمن الرحيم

{تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا و والعاقبة للمتقين}

سورة القصص الآية 83

4. مفهوم الفساد المالي:

للفساد المالي معاني متعددة ومختلفة إذ يصعب تقديم تعريف موحد له، و فيما يلي أهمها:

يعرف الفساد المالي على أنه:"إستغلال السلطة من أجل الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة مخالفة للقانون و عدم مراعاة مبادئ السلوك الأخلاقي"؛[1]

هو "كل أسلوب أو وسيلة غير شرعية تستخدم بهدف التربح أو الحصول على أموال عامة أو خاصة،عن طريق إستغلال النفوذ والمنصب،أو التحايل على الشرع و القانون"؛ [2]

آما في الجزائر فقد عرفه قانون 06-01المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته لسنة 2006 بأنه:"الزيادة المالية الغير مبررة و الرشوة في مجال الصفقات العمومية ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية وإختلاس الممتلكات من قبل الوظيف العمومي وإستعمالها على نحو غير شرعي والغدر و الإعفاء والتخفيض الغير قانوني في الضريبة والرسم وإستغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة أو تعارض المصالح أو أخذ فوائد بصفة غير قانونية وعدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات والإثراء غير المشروع،تلقي الهدايا والتمويل

[1]– رشيد البياتي، الفساد المالي و الإداري في المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية، ط1، آيلة للنشر، عمان، 2009، ص.ص 47 – 48.

[2]– عبد المجيد محمود، الفساد " تعريفه، صوره، علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى"، ط 2، دار نهضة للنشر، مصر، 2014 ، ص43.

الخفي لأحزاب السياسية والرشوة أو إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص،تبيض أو إخفاء العائدات الإجرامية وإعاقة السير الحسن للعدالة ، و البلاغ الميدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم"؛[1]

وعليه نستنتج أن الفساد المالي يتمثل في:" مجمل الإنحرافات المالية و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بالرقابة المالية،ويشمل إنتشار جميع الجرائم المالية كالتهرب الضريبي،التسيب المالي،غسيل الأموال".

المطلب الثاني:أنواع و خصائص الفساد المالي

يعتبر الفساد المالي من أكثر الظواهر التي تمثل تهديدا للدول و ذلك لتعدد أنواعه و خصائصه.

أولا:أنواع الفساد المالي

هناك عدة تقسيمات و أنواع للفساد المالي :

1. أنواع الفساد من حيث الحجم:

و تتمثل هذه الأنواع فيما يلي: [2]

- **الفساد الصغير (Minor Corruption)**

(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق إستلام رشاوى من الآخرين،كما أن المبالغ المالية فيه بسيطة إلي حد ما.

- **الفساد الكبير (Gross Corruption)**

(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والذي يقوم به كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق مصالح مادية أو إجتماعية كبيرة وهو أهم و أشمل و أخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

أنواع الفساد وفق انتماء الأفراد:

---

[1]- لشهب مسعود، أثر الفساد المالي و الإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد8، جامعة سكيكدة:الجزائر، 2017 ، ص196.

[2]- مصطفى يوسف كافي ، الحوكمة المؤسساتية ط1، دار ألفا للوثائق، قسنطينة:الجزائر، 2018 ، ص 152.

ينقسم الفساد وفق إنتماء الأفراد إلى مايلي:[1]

- **فساد القطاع العام**

يعتبر أشد عائق للتنمية و يتمثل في إستغلال النشاط العام في القطاعات الحكومية خاصة في تطبيق أدوات السياسة المالية والمصرفية،مثل: التعريفات الجمركية والإئتمان المصرفي والإعفاءات الضريبية لأغراض خاصة،ويتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد لأنفسهم،بطرق مختلفة مثل: الإختلاس وسرقة الأموال العامة والرشوة .

- **فساد القطاع الخاص**

إستغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير علي السياسات الحكومية العامة للدولة بإستعمال مختلف الوسائل المادية كالرشوة و الهدايا،لآجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء الضريبي أو الحصول على إعالة.

2. أنواع الفساد من ناحية الإنتشار:

تتمثل هذه الأنواع فيما يلي:[2]

- **فساد دولي :**

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعا عالميا يعبر الحدود الإقليمية للدولة ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلدان وتحت مظلة ونظام الإقتصاد الحر يرتبط بتمرير منافع مالية،وفي هذا الإطار ذكر تقرير منظمة الشفافية الدولية أن أدوات الفساد الدولي متعددة منها:الشركات متعددة الجنسيات،المنظمات الدولية كمنظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، وكذلك ذكر التقرير أن عددا كبيرا من الموظفين يتقاضون رواتب منظمة(رشاوى) من تلك الشركات والمنظمات.

- **فساد محلي:**

[1]- محمد مسعد، دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي و الإداري، مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية، العدد55، مصر، 2014، ص 501.

[2]- حمودي مصطفي جمال الدين، أثر الفساد المالي و الإداري علي البناء التنموي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة:مصر، 2018، ص.ص 38-39.

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد ولا يتجاوز،حدودها الإقليمية في منشأته الإقتصادية ولا يخرج الفساد عن صغار الموظفين ومن الذين لا إرتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية) للحصول على مكاسب مادية غير مشروعة.

ثانيا:خصائص الفساد المالي

للفساد المالي خصائص وعلامات تميزه عن غيره من المظاهر و نذكر منها:[1]

1. السرية:

تتسم أعمال الفساد المالي بالسرية و الكتمان التام خاصة في المؤسسات التي تمارس رقابة مشددة ضد الفساد وذلك لما يتضمنه من ممارسات غير شرعية .

2. تعددية الأطراف :

يشترك عادة أكثر من طرف في عمليات الفساد المالي لتبادل المنافع بين الأطراف التي تجتمع علي صفقة الفساد حيث يكون طرف مستفيد من المصلحة الفساد و طرف مستفيد من فعل الفساد.

3. الخداع و التحايل:

يتضمن الفساد المالي أفعالا إحتيالية ومخادعة لا تعبر عن الحقيقة و إصطناع أوراق و سندات و فواتير غير مشروعة لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

4. التمويه:

الفساد عامة ينطوي على التمويه و الإخفاء و التعتيم وتزوير المبالغ و الفواتير،وإنشاء أوراق ومستندات،وأختام وهمية غير حقيقية.

5. الإلتزام المتبادل:

أي تكون مصالح مشتركة بين الأطراف ويحقق كل طرف منافعه الخاصة أي أن تكون مصلحة متبادلة بين الأطراف.

[1]- حمودي مصطفي جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص.ص 87-91.

6. تحقيق مصلحة خاصة علي حساب المصلحة العامة :

أي أن يحصل مرتكب الفساد على مصلحة مادية خاصة له أو لذويه علي حساب مصلحة المجتمع.

7. إستغلال السلطة والإضرار بالمصالح الإقتصادية :

إستغلال السلطة الوظيفية يترتب على هذا الفساد إضرار تلحق بالإقتصاد القومي مثل:الإضرار بالعملة،أو سوق المال،أو البنوك..إلخ.

8. سرعة الإنتشار:

الفساد المالي يتميز بسرعة الإنتشار خاصة عندما يكون ناتجا عن المسؤولين فتزداد سلطة الفاسدين و نفوذهم على باقي الجهات الإدارية و كذا إنتشاره دوليا في ظل العولمة و السوق المفتوح.

9. سلوك منحرف:

الفساد المالي سلوك غير سوي يحدث لمخالفة القوانين و الضوابط و الأحكام المالية.

المبحث الثاني:مظاهر الفساد المالي،أسبابه و أثاره

لقد تعددت مظاهر وأشكال الفساد التي تعاني منها المؤسسات،ويمكن حصرها ما بين الفساد أو الإنحراف الوظيفي كالمخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بممارسات مخالفة للقواعد المالية كالرشوة و الإختلاس،و لا يمكن معالجة تلك الإنحرافات ما لم يتم تشخيص أسبابها و معرفة أثارها السلبية على المجتمع.

المطلب الأول: مظاهر الفساد المالي

تتعدد مظاهر الفساد المالي وتتشابك فيما بينها لتمثل مجمل الانحرافات المالية و تتمثل أوجهه فيما يلي:[1]

1. **المحاباة و المحسوبية :**

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والأعمال و عقود الإستئجار والإستثمار،أي هو الأولوية في المعاملات والإستفادة من الخدمات للمعارف و الأقارب.

2. **الإبتزاز:**

يستغل الموظف السلطة الممنوحة له و الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود و الفواتير.

3. **التهرب الضريبي:**

فهو الممارسات التي يخالف بها الخاضعون دفع الضرائب و الأحكام القانونية بوسائل الغش و التزوير و الرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة. تمثل الحقوق والرسوم الجمركية مصدرا ماليا هاما للخزينة العمومية للدولة،لهذا فإن أي تهرب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما إختلفت صوره وأشكاله يشكل نزيفا لموارد الدولة وهذا ما يجعل الإدارات المعنية بمحاربته حرصا على حماية المنتجات الوطنية،والمحافظة على ثروة البلاد وعلى توازن الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

[1]- نعيم إبراهيم الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص.ص 10- 11.

4. **إستغلال النفوذ:**

إستغلال السلطة الوظيفية والتأثير على الغير بالمال والجاه أو أي وسيلة أخرى للحصول على منفعة ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية وتتمثل صوره في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية للأشخاص والشركات بدون وجه حق.

5. **قبول الهدايا و الإكراميات:**

الهدية هي دفع عيني إلى شخص معين للحصول على المودة إلا أن الهدية المقدمة للموظف من قبل أصحاب المصالح يراد منها غرضا أو مصلحة و هذا مانهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم {هدايا العمال غلول} أخرجه أحمد بن حنبل و الغلول تعني السرقة و الخيانة.[1]

6. **العملات مقابل العقود و الصفقات العمولة:**

هي مقدار من المال يمثل نسبة معينة من العقد المبرم أو من الصفقة التجارية التي يوقع عليها الموظف نيابة عن المؤسسة،وهكذا تصبح العمولات للموظف بمثابة ثمن خيانة و مالا لا يستحقه من المال العام لدولة.

7. **إسراف المال العام:**

و يكون ذلك من خلال الإستلاء على المال العام و تبديده في أمور تخدم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.[2]

8. **الرشوة:**

تعرف الرشوة على:"أنها قيام الموظف بأخذ أو قبول منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال من إختصاصه أو الإمتناع عن عمل من إختصاصه خلاف التشريع أو أصول المهنة"، وتعد الرشوة من أخطر الجرائم و من أسوء أنماط الفساد المالي التي يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات،ذلك أن

[1]- حمودي مصطفي جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2]- المرجع نفسه، ص 105.

الموظف المرتشي يعد خائنا لواجباته الوظيفية لتحقيق رغباته الخاصة.[1]

9. الإختلاس:

هو سلب الموظف بدون وجه حق أموال عامة أو خاصة وجدت في عهدته،في غفلة الناس و الظفر بما يريد و إضافته إلى ملكه،و يعتبر الإختلاس من أسوء الانحرافات المالية،حيث يلجأ الكثير من المسؤولين إلى إستغلال نفوذهم ووظائفهم عن طريق إختلاس أموال الدولة،وهذه الأموال تعتبر أمانة يجب المحافظة عليها،وهذه الأعمال لا تتفق مع أخالقنا الإسلامية الكريمة وتنطوي على إخلال جسيم بواجبات الوظيفة العامة وزعزعة الثقة لدى موظفي الدولة والتشكيك في نزاهتهم.[2]

10 . غسيل الأموال:

وتعني"الإجراءات والترتيبات التي تتخذ من قبل الأشخاص و المؤسسات المالية،بتحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم،بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في إرتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله،وغسيل الأموال جريمة دولية و إنحراف مالي سائد في جميع الدول يجعل ما يسمى بالأموال القذرة مقبولة للتداول في الأسواق المحلية والدولية.[3]

المطلب الثاني:أسباب و أثار الفساد المالي

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي استفحلت بسبب الفساد المالي و تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها و نشأتها، بالإضافة إلى الأثار المترتبة عن هذه الظاهرة.

---

[1]- سارة بوسعيود، واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحة الفساد، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد5، العدد1، جامعة أم البواقي:الجزائر، 2018، ص 306.

[2]- بامحمد عبد القادر، عزوز ياسين، متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، شعبة العلوم المالية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة أدارا:الجزائر، 2020، ص 9.

[3]- صالحة العمري، جريمة غسيل الأموال و طرق مكافحتها، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد 5، جامعة قالمة:الجزائر،2007، ص 179.

أولا:أسباب الفساد المالي

يمكن تحديد أسباب الفساد بما يلي :

1. الأسباب السياسية :

هي أهم الأسباب في إنتشار الفساد المالي و الرشوة حيث تهيمن السلطات الفاسدة علي الممتلكات ونذكر بعض الأسباب:[1]

- عدم الإستقرار السياسي و ما يتبعه من دكتاتورية وتفرد بالسلطة و تقييد حرية الإعلام؛
- ضعف الحكومات من خلال ضعف و غياب الشفافية و المسائلة و توفر الحصانة لكبار المسؤولين؛
- ضعف القيادة السياسية لمكافحة الفساد في الدول،من خلال مشاركة السياسيين في أعمال الفساد أو التستر عليها؛
- ضعف أو غياب السلطات التي تمارس الرقابة والمسائلة على أعمال وتصرفات أفراد الجهاز الإداري العام والخاص، وتطرح المقترحات وتعبئ الرأي العام في إطار حيادي نزيه؛
- تحول السياسيين إلى رجال أعمال يهتمون بتحقيق مكاسبهم بدل إهتمامهم ببرامجهم السياسية؛ [2]
- عدم توفر الحكم السياسي الراشد ونقص مناخ التنافس السياسي والإنتخابات الحرة والنزيهة وإنعدام ديمقراطية أجهزة الحكم؛
- تقييد آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني وتعطيل الحريات الفردية والحد من المشاركة الفعالة للرأي العام.

[1]- صاحبي سهام، الآثار الاقتصادية للفساد المالي علي الدول العربية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم لبواقي: الجزائر، 2017، ص 19.

[2]- قوري طانية، حمانة سعاد، الفساد المالي و آليات مكافحته، مذكرة ماستر، تخصص قانون عام للأعمال، جامعة بجاية:الجزائر، 2014، ص 30.

2. الأسباب الإجتماعية و الثقافية:

إن القيم العشائرية و الطائفية في المجتمع يجعل أغلب الموظفين يعملون وفقا لما يقتضيه إنحدارهم المجتمعي و ذلك يكون على حساب الخدمة و المنفعة العامة و هذا يجسد الإنحراف المسبب للفساد ومن أمثلة هذه العوامل:[1]

- إنخفاض المستوى التعليمي الذي أدى إلى عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة القادرة على الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة،والذي يؤثر في سوء التصرف وعدم المعرفة بالحقوق والمسئوليات؛
- التمسك بالأعراف والتقاليد الموروثة السائدة ونشر ثقافة الولاءات الأسرية أو الالتزامات القبائلية التي تحد من إتجاه الواجبات العامة للموظف أو المسئولين التي تعد أرض مرنة للفساد الاجتماعي؛
- عدم إحترام القانون من قبل الموظف مهما كان مركزه يؤدي إلى كثرة التجاوزات والعلاقات المشبوهة وزيادة الممارسات الغير أخلاقية التي تحد من قيم المجتمع؛
- قلة الوازع الديني ونقص الحرية بين الأفراد في المجتمع و تدني المداخيل للأفراد؛
- شيوع ظاهرة الواسطة و إستغلال أصحاب المصالح علاقاتهم الشخصية غير الرسمية بإنجاز الأعمال التي تتعارض مع القوانين.

3. الأسباب الإقتصادية :

تلعب الظروف الإقتصادية دورا هاما بإعتبارها أحد دوافع ظهور الفساد المالي ومن أمثلة ذلك نذكر:[2]

- التداخل بين العوامل الإقتصادية والسياسية التي تفرضه بعض الشرائح الإجتماعية الطفيلية تتسبب في تكديس الثروة؛
- قصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة وتكريس التعددية الطبقية والمساواة بين المواطنين؛
- إنتشار الفساد الإقتصادي الذي يساهم في إختلال ميزان القوى الإجتماعية؛
- إرتفاع معدلات البطالة و إحتكار مراكز إتخاذ القرار الإقتصادي بيد قلة من المسئولين؛

[1] - فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] - محمد جمعة عبدو، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- غياب الشفافية والموضوعية في إستخدام و توزيع موارد الدولة المادية والمعنوية؛
- سوء الظروف المعيشية للعاملين و إنخفاض الأجر و ضعف المرتبات بفعل التضخم.

4. الأسباب الإدارية والتنظيمية:

تتضمن أهم الأسباب الإدارية و التنظيمية التي تساعد على الفساد الإداري و هي كالأتي:[1]

- كثرة القيود والإجراءات الإدارية الناتجة عن البيروقراطية ؛
- غموض بعض المعاملات و الإجراءات الإدارية التي تفرضها بعض تغييرات الإداريين؛
- شغل المناصب القيادية للدولة لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية؛
- تعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري مقابل ضعف دورها ؛
- تحول صغار الموظفين إلى عملاء و أصحاب النفوذ داخل الجهاز الإداري للدولة ؛
- عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية و متماسكة و كبر حجم المنظمة يؤدي إلى البيروقراطية؛
- عدم وضوح الصلاحيات والسلطات و عدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل.

ثانيا:أثار الفساد المالي

عند إنتشار الفساد يكون له نتائج وتأثيرات على مختلف نواحي المجتمع وتؤثر على مختلف أركان الدولة نذكر منها:

1. الأثار الإقتصادية

على الصعيد الإقتصادي له تأثير من عدة جوانب من بينها:[2]

[1]- عادل بن احمد، دور الحوكمة و الشفافية في الحد من الفساد الإداري، مجلة اللجنة العربية للإدارة، مجلد 42، العدد 2، السعودية، 2021، ص 124.

[2]- بامحمد عبد القادر ، عزوز ياسين ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- **تأثيره على الدخل العام:**

إذ أن إنخفاض هذا الأخير يحد من قدرة الدولة على إنشاء المشايع الإستثمارية وجعلها مضطرة للتقليل من نفقاتها خاصة المتعلقة بالإعانات والإعفاءات الممنوحة في إطار الاستثمار الأعوان الاقتصاديين ونتيجة ذلك هو الركود الإقتصادي وبالتالي إرتفاع معدل التضخم والبطالة.

- **التأثير السلبي على الإقتصاد الجزئي:**

ذلك أن مرتكبي جريمة غسل الأموال يتجهون إلى إنشاء بعض الشركات و المؤسسات الاقتصادية و يقومون من خلالها بتوفير نفس المنتجات الموجودة في السوق بأسعار أقل من التكلفة الحقيقية لهذه المنتجات و هذا ما يؤثر سلبا على قدرة المؤسسات الخاصة الأخرى ذات المصادر المشروعة على المنافسة في السوق.

- **التأثير السلبي على الدخل القومي:**

ذلك لكون الإقتصاد غير الرسمي ينمو عادة بمعدل أسرع من نمو الاقتصاد الرسمي،وعليه فتقديرات الناتج القومي عادة ما تكون منخفضة كثيرا عن حقيقتها،فيساهم الفساد المالي في تدني كفاءة الإستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة،وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للإستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.

- **إنخفاض إيرادات الدولة من ضرائب الجمركية وإحداث خلل في الموازنة العامة:**

يؤدي الفساد المالي إلى إنخفاض حجم الإيراد العام للدولة من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم الإدارية و الذي تحصله من المؤسسات التجارية والمواطنين و هذا يؤدي إلى قيامها بتعويض هذا العجز عن طريق زيادة القدرة التكلفية،وزيادة ضرائب جديدة ورفع الضرائب الموجودة وهذا ما يؤثر بشكل كبير على المواطنين خاصة الطبقات المتوسطة والفقيرة.[1]

- **يؤدي إلى خلل وتشويه في بنود ميزانية الإنفاق العام :**

[1]- عبلة سقني، محمد لمين هيشور، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري، "دارسة الأسباب وآليات مكافحته"، المجلة الجزائرية السياسات العامة، المجلد 7، العدد1، الجزائر، 2018، ص 23.

يتجه السياسيون والمسؤولون المرتشون إلى توجيه الموارد المالية وقيم كبيرة منها إلى بنود معينة في ميزانية الدولة والتي تسهل الحصول على الرشاوى والإبتزاز والحصول على عمولات خاصة بالخدمات والاحتياجات الضرورية للمواطنين مثل الصحة والتعليم وخدمات النظافة العامة والصيانة والتشغيل،حيث يعمل هؤلاء المسؤولون على إصدار قرارات إدارية التي تساعد وتفتح ثغرات تمكنهم من الإستيلاء من هذه البنود مما يسبب في فقدانها وعدم إستغلالها.

- **يحول دون إستثمار الكفاءات العلمية والمهنية في الإنتاج والتنمية:**

دور الكفاءات العلمية والمهنية هو أساس عملية الإنتاج والتنمية وكذلك رؤوس الأموال المحلية،فإن عدم الإهتمام بهم وإهمالهم نتيجة إنتشار الواسطة والمحسوبية والمحاباة يجعل هذه الخبرات والكفاءات تشعر بالظلم المهني وعدم وجود العدالة الإجتماعية وتسود ثقافة الربح السريع والإتجاه إلى النشاطات الغير إنتاجية ويصل بهم الأمر إلى العزوف عن المشاركة والعمل والتفكير في النزوح والهجرة إلى أماكن ودول تقدرهم وتهتم بهم وتكون أكثر أمنا و تقديرا لهم من بلدانهم.

- **إرتفاع مقدار الدين العام:**

رفع قيمة المديونية الداخلية والخارجية حيث يصبح الدين العام في الدول التي تعمل بهذا النظام كبير جدا،وكذلك الدين الخارجي عن طريق الإقتراض الدولي بفوائد والذي يوقع بإقتصاد الدولة في دوامة الديون ويصل إلى حد التحكم بها.[1]

2. الأثار الإجتماعية

من المؤكد أن إنتشار الفساد المالي،له تأثير على النواحي الإجتماعية ومن صوره نذكر:[2]

- يقود الفساد المالي إلى سوء توزيع الدخول والثروات والإخلال بمبدأ العدالة الإجتماعية من خلال إستغلال أصحاب السلطة والنفوذ لمواقعهم ومناصبهم في المجتمع والدولة؛

---

[1]- بامحمد عبد القادر، عزوز ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]-بو سعيود باديس، مسألة مكافحة الفساد المالي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص التنظيم و السياسات العامة، جامعة تيزي وزو:الجزائر، 2015 ص 56.

- إنتشار الشعور بالظلم لدى الغالبية والتي تؤدي بدورها إلى حالة من الإحتقان المستمر والمزمن بين طبقات المجتمع نتيجة ظهور شرائح ومجموعات مهمشة تدخل إلى دائرة الأفراد مهضومة الحقوق؛
- ضعف أخلاقيات المجتمع،حيث يساهم الفساد في تسريع عملية الإنتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الأفراد الباحثين عن النجاح الفردي،فتصبح قيم الإثراء غير المشروع لها الأولويوية في سلم القيم؛
- يؤدي إلى تقليص الفرص المتاحة للعمل أو الشغل خاصة أمام الكفاءات المهنية،مما يؤدي في الغالب إلى تفشي ظواهر الإنحراف والمشكلات الإجتماعية.

3. الأثار الإدارية:

تتمثل فيما يلي:[1]

- تحويل التخطيط إلى عملية صورية والحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري؛
- الإنحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة؛
- الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة و إعاقة جهود الرقابة.

[1]– بن عودة حورية، الفساد و آليات مكافحته في إطار الإتفاقيات الدولية و القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس:الجزائر،2015-2016، ص.ص 139-142.

المبحث الثالث: واقع الفساد المالي في الجزائر،و مؤشرات قياسه

تقوم العديد من المنظمات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث في الجامعات الدولية بقياس ونشر عدد من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالفساد، و أساليب مكافحته في دول العالم ككل، و منهم الجزائر التي تشهد مختلف أشكال الفساد بسبب عدة عوامل أدت لإرتفاع مستوياته في مختلف القطاعات مما دعا إلى وضع مجموعة من الآليات للتخفيف من هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها.

المطلب الأول:مؤشرات قياس الفساد المالي

قامت منظمة الشفافية الدولية بإصدار العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد، وقد إختص كل مؤشر منها بجانب معين من القياس، وعليه سوف نتطرق للمؤشرات التي بني عليها موضوع دراستنا بالترتيب السنوي:

أولا: مؤشر مدركات الفساد corruption perecption index(CPI)

1. مفهوم مؤشر مدركات الفساد:

صدر عن منظمة الشفافية الدولية لأول مرة في العام1995 وهو مؤشر سنوي، يقيم الدول وفقا لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها، بناءا على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها أو من غير المقيمين.

يعد مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات (النشاطات البحثية) وأكثر شهرة على الإطلاق يرتكز على قياس الفساد في القطاع العام و هو يرتبط بعمليات مسح البيانات التي يتم جمعها عن طريق استطلاعات رأي المتخصصة، وتقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة،حيث تقوم بطرح المسوح وإستطلاعات الرأي و إعداد أسئلة ذات صلة بإستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال (قبول الموظفين للرشاوى أثناء المشتريات، وإختلاس الأموال العامة) و معرفة و إستنتاج مدى نجاعة جهود مكافحة الفساد المالي في كل دولة.

في سنوات من 1995 حتى النسخة قبل الأخيرة لسنة 2011 كان المؤشر يعتمد على معلومات مستمدة من إحصائيات خلال سنتين الماضيتين للسنة التي يراد حساب المؤشر لها، حيث يجب أن تكون معلومات آخر سنتين متوفرة، كذلك كان يقوم بترجمة البيانات على مقياس عام موحد بتدرج من (0_10):[1]

- حيث تعادل الدرجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدركة أي (تصور القطاع العام للدولة لإعتباره فاسدا للغاية)؛
- في حين تعادل الدرجة (10) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة بإعتباره نظيفا تماما).

وفي العام 2012 تم تغيير الأسلوب المتبع في حساب مؤشر مدركات الفساد،وقد جرى تطويره وتمت المصادقة عليه، ن المنهجية الجديدة توفر قدرا أكبر من الوضوح حيال الكيفية التي يتم فيها بناء المؤشر مما يزيد من سهولة تدريج البيانات تضمن هذه الطريقة وجود البيانات الخاصة بعام واحد فقط من كل مصدر من مصادر البيانات كما تجعل هذه الطريقة من الممكن مقاربة درجات الدولة،في عام 2012 والسنوات الحالية والقادمة وتكون بترجمة البيانات على مقياس بتدرج من (0 - 100):[2]

- حيث تعادل الدرجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة بإعتباره فاسدا للغاية)؛
- في حين تعادل الدرجة (10)أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة بإعتباره نظيفا تماما).

[1]- غزوان رفيق عويد،"دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد9، العراق، 2016، ص172.

[2]- المرجع نفسه، ص 173.

2. مزايا و عيوب مؤشر مدركات الفساد:[1]

- يتميز مؤشر مدركات الفساد أنه أهم المؤشرات و أكثرها شهرة؛
- يتميز مؤشر مدركات الفساد بصفته يصدر سنويا؛
- يتميز بتقييمه للفساد بين المسؤولين و السياسيين في الدولة؛
- يعاب على هذا المؤشر بأنه ينظر إلى الفساد بصفة مجملة فهو لا يحدد مصر الفساد الحقيقي؛
- يعاب أيضا بأنه لا يتناول كل القطاعات التي تنتج الفساد ويرتكز على قياس الفساد في القطاع العام متجاهلا فساد القطاع الخاص.

ثانيا:مؤشر دافعي الرشوة (Bribe payers index(BPI

1. مفهوم مؤشر دافعي الرشوة: [2]

أنشئت منظمة الشفافية الدولية هذا المؤشر ليغطي بعض جوانب الضعف الموجودة في مؤشر مدركات الفساد، يرتكز على المصادر التي تورد الفساد و الرشوة، صدر لأول مرة في عام 1999 وهو مؤشر غير سنوي حيث صدر للأعوام(1999 - 2002 - 2006 - 2008- 2011) في هذا المؤشر تجمع الإحصائيات من مصدر واحد لذا فإنه يعتبر مؤشر غالي التكلفة لذلك فهو لا يصدر سنويا، يقوم بقياس مدى إستعداد شركات أبرز الدول للإنخراط في الممارسات التجارية الفاسدة، ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها،وبالتالي فإن المؤشر يصنف الدولة،و ليس الشركات العاملة.

تم تطوير المؤشر ليصنف الدول،وبعد ذلك أضيف إليه تصنيف مستوى الفساد حسب القطاعات (الزراعة – الصناعة–تكنولوجيا المعلومات–النفط والغاز...) ،التي تعمل فيها الشركات،ويتم إحتساب مجموع النقاط التي بحوزة كل بلد على مؤشر بناءا على الإستطلاع في قطاع الأعمال،كما يتم أيضا إستطلاع التصورات المتعلقة بالرشوة في مختلف قطاعات الأعمال ويتم طرح السؤال الآتي (ما مدى إنخراط الشركات التي يمتلكون فيها علاقات

---

[1]– مصطفى خواص، طرق و آليات قياس الفساد في العالم، مجلة البحوث القانونية و السياسية،العدد4، جامعة سعيدة:الجزائر، جوان2015، ص 394.

[2]– بن علي يمينه، دور المتطلبات الدولية غير الحكومية في مكافحة الفساد،"دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية"، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، شعبة العلوم السياسية، جامعة بسكرة:الجزائر، 2019، ص 68.

تجارية مع إحدى البلدان المعنية بالرشوة)،ويتم تصنيف الدول وإحتساب النقاط على مقياس موحد عام بتدرج بين(0-10):

- حيث تمثل الدرجة القصوى(10) دليل علي أن الشركات من ذلك البلد لم تمارس الرشوة أبدا؛
- وأما الدرجة (0)دليل علي أن الشركات في ذلك البلد مارست الرشوة بشكل دائم.

وعلى هذا الأساس تصنف الدول بأنها أقل أو أكثر إحتمالية للإنخراط للرشوة في الخارج.

2. مزايا و عيوب مؤشر دافعي الرشوة:[1]

- يتميز مؤشر دافعي الرشوة بكونه يخطي بعض جوانب الضعف الموجودة في مؤشر مدركات الفساد فهو يقيس المصادر الموردة للفساد و الرشوة؛
- تميز مؤشر دافعي الرشوة بتصنيف مستوى الفساد في مختلف قطاعات الأعمال؛
- يعاب على هذا المؤشر بكونه غير سنوي حيث يعتبر غالي التكلفة.

المطلب الثاني:واقع الفساد المالي في الجزائر

إن الجزائر بالرغم من إمتلاكها لموارد مالية معتبرة إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الإقتصادية وتحقيق أهداف المنشودة و يرجع ذلك إلى النقاط التالية :

أولا : قضايا الفساد وأسبابه في الجزائر

1. قضايا الفساد في الجزائر: مرت ظاهرة الفساد في الجزائر بخمس مراحل وهي كالآتي :

- **المرحلة الأولى: الفترة بين (1962 –1965)**

سجلت هذه المرحلة العديد من قضايا الفساد منها:[2]

[1] مصطفى خواص، مرجع سبق ذكره، ص395.

[2]- عبدو مصطفى، تأثير الفساد في التنمية المستدامة،"حالة الجزائر 2006-1995"، رسالة ماجستير، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة باتنة:الجزائر، 2008، ص 68.

- قضية سرقة أموال جبهة التحرير الوطني وتحويلها للخارج (43 فرنك فرنسي) وهي،الأموال المتبرع بها إلي السلطة العليا ؛
- قضية سرقة أموال صندوق التضامن الذي أنشأه رئيس الجمهورية والذي كان يجمع فيه التبرعات لفائدة الفئات الهشة من المجتمع؛
- قضية المجاهدين المزيفين لقد إشترط إعداد بطاقة مجاهد ووجود شاهدين فقط وهذا ما تسبب في تضخيم أعداد الناس ليصل عدد البطاقات المزيفة إلى 10.000بطاقة.

- **المرحلة الثانية :الفترة بين (1966–1979)**

أخذت ظاهرة الفساد في هذه الفترة منحنيات وإتجاهات نحو النمو والتصاعد إذ إنتهجت الجزائر سياسة الصناعات المصنعة والإنطلاق بوتيرة مسارعة أقل ما يقال عنها أنها كانت تفتقد للعقلانية والرشادة المطلوبة، وتميزت هذه المرحلة بالهدر و ضخ الأموال بصورة كبيرة مما تسبب في تعطيل إستلام مشاريع لسنوات وتسبب ذلك في خسائر مالية كبيرة.[1]

- **المرحلة الثالثة :الفترة بين (1980–1989)**

إستمرت البلاد في سياسة الإعتماد على الخارج وظهرت العديد من الفضائح المالية نوضحها فيما يلي:[2]

- الصناعة:تجاوزت الإستثمارات الصناعية 100 مليار دينار أي حوالي 20 مليار دولار أمريكي التهم الفساد منها حوالي 8 مليار دولار أمريكي؛
- النقل:طريق سكة الحديد بين رمضان جمال و جيجل (أكثر من 100 كلم)،أسندت مهام إنجاز هذا الجزء من السكة إلى الشركة الفرنسية التي قدرة المشروع بحوالي مليار دينار جزائري ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي،وهو ما يمثل زيادة في قيمة المشروع بحوالي 35% و بالفعل تم ذلك المشروع ؛

[1]- عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2]- بامحمد عبد القدر، عزوز ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- البناء:فضائح مالية كبيرة مرتبطة بمشاريع البناء كلفت بها شركات فرنسية،تم إنجاز 50.000 وحدة سكنية قدرة المبلغ الذي إختلسته الشركة ب 133 مليون فرنك فرنسي ما يعادل 30 مليون دولار .

- **المرحلة الرابعة :الفترة بين (1990–1999)**

تفشى الفساد في هذه المرحلة التي تزامنت مع الأزمة الأمنية في البلاد والإنتقال و نوضح ذلك فيما يلي:[1]

- قطاع المحروقات:خصخصة المؤسسات والتنازل عنها بأقل من قيمة استثماراتها وبيع نحو 25 بالمائة من مخزون حاسي مسعود من النفط بسعر 6 و7 دولار أمريكي للبرميل الواحد بدل سعر السوق 20 دولار أمريكي للبرميل هذا حرم الجزائر من 12 إلى13 مليار دولار أمريكي،هذا ما ألحق خسائر كبيرة بمداخيل البلاد من النفط؛
- القطاع العسكري:نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترة،فقد إزداد الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ،بنسبة 45% ليصل إلى 2 مليار دولار أمريكي بحيث ليس بمقدور أحد محاسبة وزارة الدفاع على مشترياتها وصفقاتها الضخمة كون هذه الصفقات تتم بسرية لدواعي أمنية،مما يصعب إكتشاف الفساد فيها وتقديره.

- **المرحلة الخامسة:الفترة بين (2000–2020)**

تميزت بتحصيل الجزائر مداخيل ضخمة من إيرادات المحروقات التي سرق منها مليارات الدولارات عند توظيفها في إنجاز مشاريع تورط فيها مسؤلون كبار وزراء ورؤساء ورجال أعمال ومن بين القضايا نذكر:[2]

- قضية الطريق السيار شرق–غرب على مسافة 1200كلم الذي بدأ بكلفة 4 مليارات ثم انتقل إلى 19 مليار دولار دون أن تنتهي به كل الأشغال؛

[1]- بامحمد عبد القدر، عزوز ياسين، مرجع سبق ذكره ، ص27.

[2]- المرجع نفسه، ص 30.

- قضية مجمع الخليفة الذي يشمل شركة طيران و بنك الخليفة الذي إحتال على 14 ألف ضحية وقد كلف مجمع الخليفة خسارة لخزينة الدولة تقدر ب 1،7 مليار دولار؛
- قضيتي سوناطراك 2و1 وقضية تركيب السيارات وقضايا تضخيم فواتير الإستيراد وغيرها.

وكذلك العديد من قضايا الفساد التي تم الكشف عنها بعد حراك 22 فبراير،إذ تورط فيها مسؤلون كبار في الدولة ورجال أعمال بعد الكشف عن الإعفاءات الممنوحة لعائلات الوزراء و رجال الأعمال وهي كالتالي:[1]

- إستفادة رجال الأعمال من امتيازات وقروض كبيرة دون ضمانات،إلى جانب إجراء تحويلات مالية مشبوهة وتهريب أموال معتبرة من العملة الصعبة نحو الخارج بطرق غير قانونية؛
- ومن جانب السياسيين تورط العديد من الوزراء في قضايا تبديد المال العام وتقديم إمتيازات غير مشروعة، أو تصرف بشكل مشبوه في أموال عمومية .

ثانيا:أسباب الفساد في الجزائر

1. **الأسباب السياسية**:وتتمثل في:[2]

- **الفراغ المؤسساتي:**

طبيعة نظام الحكم تؤدي إلى وجود نظام مؤسساتي مستقر أو إلى فراغ مؤسساتي،وعليه فالبيئة العامة للدولة الجزائرية ساهمت في إيجاد فراغ مؤسساتي رهيب بعد دخولها عهد التعددية الحزبية بعد إلغاء الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

---

[1]- عبد الحميد عبدوس، مقال إمبراطورية الفساد تتهاوى، على الرابط الإلكتروني https://elbassair dz/ 5237/?amp=1 ،

تاريخ الإطلاع 28/4/2022، على الساعة 15:37.

[2]- فريال مغربي، طاهرة الفساد في الجزائر "دراسة في أهم الأسباب و النتائج"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد10،

خميس مليانة:الجزائر، 2020، ص 154.

- **عدم الاستقرار السياسي:**

تعاقب و عدم إستقرار الحكومات والرؤساء والوزراء والولاة هذا ما جعل الإدارة الجزائرية حقلا لتجارب التسيير الإداري الفاشل ماساهم في فراغ قانوني تنظيمي تم إستغلاله للتلاعبات والتصرفات غير الشرعية.

- **غياب التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد و نقص الردع:**

غياب الإلتزام والتطبيق الفعلي للقوانين الصادرة في إطار مكافحة الفساد إضافة إلى ذلك نقص الردع عن طريق العقاب وتساهل الدولة مع مرتكبي الفساد الأمر الذي شجع على التمادي في نهب المال العام والإستهانة بالقانون هو الأمر الذي يتضح في عدد القضايا المرتبطة بالفساد الكبير التي عادة ما يتطرق لها الإعلام إلا أنها تفتقد إلى المتابعة القضائية للمتورطين الحقيقيين فيها وغالبا ما يفر مرتكبيها للخارج.

- **عدم إهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:**

إن غاية السلطة في نظر ساسة الدولة هي البقاء في السلطة،وهذا ما أثبته واقع هذه الدولة من خلال مشاركة مسؤليها في أعمال فساد تتضمن نهب المال العام وتوظيف الأقارب و الأصدقاء، على إخلاف أي نظام سياسي في الدول التي تتيح لأبنائها حق التداول على السلطة و تحقيق مصالح المجتمع.[1]

2. الأسباب الإقتصادية:تتمثل في:

- **الطابع الريعي للدولة :**

من بين العوامل السياسة الإقتصادية الجزائرية التحول إلى دولة ريعية يمثل فيها النفط العنصر الأساسي للإقتصاد الوطني ما جعل الدول أداة وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع،فهي المانع والمانح في نفس الوقت،تعمل على منح من تشاء من المسؤولين والفئات الإجتماعية وكل شخص ترى فيه خدمة لبقاء النظام،كما تمنع الموارد على

[1]- حاجا عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة:الجزائر، 2013، ص 46.

كل من ترى فيه تعارضا لسياساتها ومنه إنتشرت الرشوة والنهب من خلال إبرام الصفقات الأمر الذي جعل هذه القنوات غير المشروعة مسيطرة على أغلب المجالات.[1]

- **هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:**

المداخيل الإقتصادية الجزائرية تركيز على مداخيل المحروقات بنسبة 95% يجعل من الدولة تتدخل في مختلف الأنشطة الإقتصادية بحيث يفتح الباب لإستقبال رشاوى من مختلف الأفراد،كما أن أتباع هذه السياسة الإقتصادية يزيد من حجم الإعانات التي تقدمها الحكومة،مما يفتح المجال أمام الموظفين الحكوميين للتلاعب بهذه الأموال، وذلك إعتبارا لمقولة كلما زاد حجم الإعانات زاد مؤشر الفساد في المجتمع.[2]

- **الإنتقال من الإشتراكية إلى إنفتاح السوق:**

كانت تتميز الجزائر بإنتهاجها للمذهب الإشتراكي بإعتباره النهج الإقتصادي الذي يسمح بالتنمية للجميع،غير أن هذه النهج ولد عدة أمراض دفعت الجزائر الإنتقال إلى نهج اقتصاد السوق وهذا الإنتقال جعل من الجزائر أرضا خصبة لإنتشار الفساد خاصة في ظل تحول المفاهيم والقيم و ظهور مصادر جديدة للثروة وهذا ما يتجلى من خلال انتشار الاقتصاد الموازي و السوق السوداء.[3]

3. الأسباب الإجتماعية:تتمثل فيما يلي:

- **تدني المستوي المعيشي و إرتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين:**

تحت هذا الضغط يبدأ سلوك الانحراف من قبل المواطن الذي يصبح مجبرا على تبني الطرق الملتوية لتحقق مصالحه عبر أفعال منحرفة مخلة بقواعد الإلتزام ،فالعوز والحاجة يولد في النفس البشرية رغبة ملحة في

---

[1]- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر"دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة دكتوراه،تخصص العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2012، ص 255.

[2]- فوزي نور الدين، فريال مغربي، مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة وأثرها علي الاستراتجيات الوطنية "الجزائر نموذجيا" مجلة العلوم الإنسانية ، العدد46، الجزائر،2017، ص531.

[3]-با محمد عبد القدر، عزوز ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 34.

إشباع الحاجة بطريقة قانونية أو بطرق ملتوية سواء لدي المواطنين البسطاء أو الموظفين بالإدارات العمومية. [1]

- **توظيف الإنتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية :**

إرتباط الفرد بعائلته وقبيلته وأصدقائه ما يجعله يميل إلى تفضيلهم في تولي المناصب الهامة فقد يصل الأمر إلى مخالفة القانون في ذلك مما يساهم في إنتشار المحسوبة والمحاباة بدلا من التركيز على الكفاءة في التوظيف. [2]

ثالثا: واقع الفساد العالمي في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2010 2021)

حسب ما ذكر سابقا عن إنتشار الفساد المالي في الجزائر توجب تشخيص مدى إنتشار هذه الظاهرة حسب اهم مؤشر دولي و هو مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، و سيتم التعبير عن مدى إنتشار هذه الظاهرة في،الجدول الموالي.

الجدول (1–1) :تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة (من 2010 إلى 2021)

السنة	الرتبة	عدد الدول	الدرجة
2010	105	178	2.9من 10
2011	112	183	2.9
2012	105	174	34من 100
2013	94	177	36
2014	100	174	36
2015	88	167	36
2016	108	176	34

[1]– رفاف فافة، الفساد والحوكمة "دراسة مسحية للتقارير الدولية:دراسة حالة الجزائر"، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية:مصر، 2016، ص 300.

[2]– فريال مغربي، مرجع سبق ذكره، ص157.

33	180	112	2017
35	180	105	2018
34	180	106	2019
36	180	104	2020
33	180	117	2021

المصدر:من إعداد الباحثتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2010–2021)، على الموقع الإلكتروني للمنظمة(http://cpi.tranparency.org)،تاريخ الإطلاع24/04/2022،على الساعة19:43.

يتضح من خلال الجدول رقم(1–1) أن الدولة الجزائرية إحتلت حسب التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية مراتب شبه متدنية حيث صنفت في خانة الدول الأكثر فسادا خلال الفترة الزمنية (2010–2021) حيث إحتلت خلال السنوات(2010 - 2011 - 2012) على درجات قدرت ب 2.9- 2.9 من10 و 34 من 100 تدل هذه العلامات السيئة على أن الجزائر رتبت مع البلدان الأكثر فسادا في العالم بكون درجاتها تقدر ب 3 درجات وأقل من ذلك، يمكن إرجاع سبب تفشي الفساد في هذه السنوات إلى الكم الهائل من قضايا الإختلاسات ونهب المال العام على مستوى كل القطاعات نظرا لغياب دور السلطة و الرقابة.

وشهدت بعض التحسن الطفيف على غرار السنوات الماضية خلال سنوات(2013 - 2014 - 2015) وتحصلت على درجات ثابتة على مدار الثلاث سنوات قدرت ب 36 درجة من أصل 100 ولتكون هي أحسن الدرجات التي حصلت عليها الجزائر في هذه الفترة و قد يرجع سبب هذا التحسن البسيط، إلى اهتمام الدولة بجملة التعديلات القانونية و الإجراءات المجرمة للفساد.

أما في السنوات 2016 إلى غاية 2021 فنلاحظ حسب الجدول رقم(1–1) أن درجات مؤشر مدركات الفساد قد إستقرت مابين 33 نقطة و 36 نقطة كأقصى حد، وهذا يعني أن البلاد بقيت خلال هذه الفترة أيضا تشهد معدلات خطيرة للفساد،وإن كل الإجراءات و التعديلات القانونية غير فعالة و غير صارمة في الحد من الفساد.

ومن هنا يمكن القول أن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة وغير مشجعة على الإطلاق،إذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة وهو ما يعني أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة.

رابعا:آليات مكافحة الفساد في الجزائر

إتخذت الجزائر في سياق محاربة الفساد العديد من التدابير للحد من الفساد نذكر منها مايلي:

1. الهيئات المعنية بمكافحة الفساد المالي في الجزائر و تتمثل فيما يلي:

- **البرلمان:**

يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا والتي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام،بل إن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة برفضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاكا لحقوق الشعب و من الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد،بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد وإحالة المتورطين فيها إلى العدالة. [1]

- **مجلس المحاسبة:**

يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر وهو هيئة رقيبة بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية أو اقتصادية،وقد أنشئ في سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كانت وضعها القانوني، ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلفة بمكافحة الفساد على أساس أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية،وهي نفسها المكلفة بإبرام الصفقات العمومية و يمكن القول إن

[1]- عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 63.

رقابة مجلس المحاسبة يتبع بالصلاحيات التالية: [1]

مراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سالمة وصحة الأرقام والحسابات الواردة في ميزانية المؤسسات العمومية؛

- مراقبة جميع التعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواته؛
- ضبط وكشف المخالفات المالية ومختلف ممارسات الفساد.

- **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:**

وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ليست بمؤسسة عمومية أو هيئة قضائية،فهي هيئة إدارية خاصة مستقلة عن الحكومة لها صلاحيات الضبط في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، تكون تبعية الهيئة لرئيس الجمهورية وتحدد تشكيلة الهيئة من رئيس و ستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ،و نذكر بعض من صلاحياتها في النقاط الآتية:[2]

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة وإقتراح تدابير خاصة؛
- جمع وإستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها؛
- التقييم الدوري للإدارات القانونية والإجراءات الإدارية اللازمة للوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها؛
- تلقي التصريحات بالممتلكات بالموظفين العموميين بصفة دورية واستغلال المعلومات الواردة فيها؛

[1]- حمزة خضري، الوقاية من الفساد و مكافحته في إطار الصفقات العمومية ، مجلة دفاتر السياسة و القانون،المجلد4، العدد7، جامعة ورقلة:الجزائر، 2012، ص182.

2- خديجة مالكي، الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة ماستر، شعبة الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أم البواقي:الجزائر، 2015، ص7.

- القيام بكل الدراسات و التحقيقات و التحاليل الاقتصادية أو الاجتماعية،بهدف تحديد نماذج الفساد و طرائقه من أجل تنوير السياسة الشاملة للوقاية من الفساد و مكافحته،
- إدخال قواعد أخلاقيات المهنة و الشفافية و تعميمها على مستوى الهيئات العمومية والخاصة.

- **الديوان المركزي لقمع الفساد:**

الديوان هو آلية مؤسساتية أنشأت لقمع الفساد يتميز بكونه مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية،فهو جهاز أغلبية تشكيلته ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين ينتمون إلى وزارتي الدفاع والداخلية،ولهذا فالديوان ليس بسلطة إدارية فلا يصدر قرارات إدارية في مجال مكافحة الفساد هو جهاز يمارس صلاحياتها في البحث و التحري عن جرائم الفساد وإحالة مرتكبيها إلى العدالة،تبعية الديوان الى وزير العدل حافظ الأختام،عدم تمتع الديوان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و من صلاحياته نذكر:[1]

- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها؛
- جمع الأدلة والقيام بتحقيقات في وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضاء ذات الإختصاص الموسع؛
- تطوير التعاون والتساند مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات.

- **المتفشية العامة للمالية:**

لقد أنشأت المتفشية العامة المالية سنة 1980 أسند لها صلاحيات المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات المحلية وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والإقتصادي،وتتبلور مهمة

[1]- خديجة مالكي، مرجع سبق ذكره، ص38.

المتفشية العامة للمالية في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام وثيقة الصفحة العمومية من خلال: [1]

- جمع المعلومات عن الصفقة والاستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة؛
- تحديد الأهداف من الصفقة حتى لا ترصد إعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على الصالح العام؛
- البحث في طريقة إبرام الصفقة و مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية.

[1]- حمزة خضري، مرجع سبق ذكره ، ص181.

خلاصة الفصل الأول :

في ختام ما تم تقديمه بهذا الفصل نجد أن ظاهرة الفساد المالي واسعة و معقدة تمثل سلوكيات و ممارسات غير سوية متعمدة من قبل أفراد طبيعيين أو معنويين مستغلين المنصب(السلطة) الموكلة لهم القصد منها تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة بطرق ملتوية بعيدا عن عين الرقابة وعن سلطة المحاسبة.

و يعتبر الفساد ظاهرة عالمية ينتشر في الدول المتقدمة منها و المتخلفة نتيجة فقدان المجتمع لقيمه ومثله، و يختلف من مجتمع لأخر حسب خصوصية الدولة هذا ما عدد أنواعه و تسبب في مشاكل على عدة أصعدة. و الجزائر كغيرها من البلدان النامية تواجه مشاكل عديدة على مستوى مؤسساتها وهياكلها بسبب تغلغل الفساد بها فهو من جهة ليس بالظاهرة الجديدة إنما هو من مخلفات الإستعمار الفرنسي بالإضافة إلى سوء السياسات المتبعة.

من هنا هدفت منظمة الشفافية الدولية لوضع مجموعة مؤشرات تقيس بها مدي إنتشار الفساد ومن أشهرها مؤشر مدركات الفساد الذي يظهر الإحصائيات و الجداول الخاصة بترتيب الدول من بين الأكثر و الأقل فسادا.

وعليه وجب البحث عن سبل و آليات و إستراجيات لمكافحة إستشراء هذه الظاهرة، و هو ما أطلق عليه بمصطلح الحوكمة أو مبادئ و آليات الحوكمة و هو ما سنتعرض إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي

تمهيد

لقد إزداد الإهتمام بموضوع الحوكمة، وأصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى العالمي و المحلي و هذا في العديد من الإقتصاديات خاصة في ظل التحول إلى النظام الإقتصادي الرأسمالي، و كذلك في أعقاب الإنهيارات الإقتصادية و سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من مؤسسات دول العالم،حيث أدت هذه الأحداث إلى إهتمام العديد من الإقتصاديين و المحللين و الخبراء بدراسة أهمية و مدى تأثير الحوكمة في العديد من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و القانونية بما يحقق المصلحة العامة للأفراد و المؤسسات و إقتصاديات الدول ككل.

وعليه حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث و هي كالتالي:

المبحث الأول:ماهية الحوكمة و النظريات المفسرة لها؛

المبحث الثاني:مبادئ الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيقها؛

المبحث الثالث:آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي ومحدداتها.

المبحث الأول:ماهية الحوكمة و النظريات المفسرة لها

إن للمؤسسات أنشطة و برامج تسيرها،لذلك لابد من وجود نظام متكامل يعمل عل الرقابة المالية و الإدارية بإستخدام مختلف الطرق التي يمكن من خلالها حماية مصالح مختلف الأطراف و هذا مايطلق عليه بالحوكمة في المؤسسات،ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى كل مايتعلق بها من نشأة و مفهوم،أهمية بالإضافة إلى النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول:نشأة الحوكمة و مفهومها،أهميتها

يعود مفهوم الحوكمة إلى العصور القديمة،عقب إنفجار الأزمات المالية و إفلاس العديد من المؤسسات آنذاك،إذ كان بروزها نتيجة لمجموعة من النظريات و مع التطورات في بيئة الأعمال أصبحت لها أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات بصفة خاصة و الدول بصفة عامة.

أولا:نشأة الحوكمة

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية و مهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج و الأعاصير.[1] على الرغم من الإهتمام الحديث بمفهوم الحوكمة إلا أن ظهوره يعود لبداية القرن الماضي حيث تناول الباحثان"berle,means" في جامعة هارفاد عم 1932 قضية فصل الملكية عن الإدارة،إذ قدما تفسيرا للمشكلة الأساسية الناجمة عن عدم الفصل بين الوظيفتين أي ما يعرف بمشكلة تضارب المصالح و التي يمكن حدوثها بين المدراء و مالكي الشركات في نطاق مايعرف بمشكلة الوكالة.

وفي عام 1976 قام كل من "meckling,jensen"بالتطرق إلى أهمية مفهوم الحوكمة في الحد من المشاكل المرتبطة بنظرية الوكالة و ذلك من خلال إمتلاك الإدارة جزء من رأس مال الشركة، و على الصعيد الأوروبي ظهرت

[1]- برابح حمزة، الحوكمة و دورها في تحسين التسيير الجهاز الإداري المحلي و متطلبات التطبيق، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، ورقلة:الجزائر، 2018، ص 29.

العديد من التقارير التي أكدت على الإلتزام بقواعد الحوكمة كان أبرزها القانون البريطاني الصادر عن بورصة لندن للأوراق المالية سنة 1992،الذي ألزم الشركات البريطانية بالإفصاح عن إلتزامها بقواعد الحوكمة.

و في عام 1999 أصدرت منظمة التنمية و التعاون الإقتصادية مبادئ الحوكمة و التي أصبحت معيار دوليا بمثابة حجر الأساس لواضعي الحوكمة في العالم، و نتيجة للأزمات التي حدثت في عدد كبير من الشركات الأمريكية بعد أحداث سبتمبر2001 أصدر الكنغرس الأمريكي عام 2002 تشريع "sarbanes oxley" الذي حدد متطلبات حوكمة جديدية تركز على تشكيل لجان التدقيق و تحديد مسؤولياتها و واجباتها.[1]

ثانيا:مفهوم الحوكمة

1. **لغة:**

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في اللغة العربية و هو ما يطلق عليه النحت في اللغة،فهو لفظ مستمد من الحكومة، و هو مايعني الإنضباط و السيطرة و الحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.[2]

2. **إصطلاحا:**

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الإقتصاديين و المحللين و القانونيين لمفهوم حوكمة المؤسسات و فيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية oecd:

الحوكمة تؤطر مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة و مجلس إدارتها و حملة الأسهم و غيرها من أصحاب المصالح ،وهكذا فهي توفر الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف و الوسائل التي تساعد في بلوغها

[1]- عمر يوسف عبد الله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، شعبة المحاسبة و التمويل، تخصص محاسبة،كلية الأعمال، جامعة عمان:الأردن، 2017، ص.ص 12-13.

[2]- مصطفى يوسف كافي و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

وتشخيص معايير الأداء اللازم لقياس مدى"إنجاز الأهداف".[1]

ويعرف كلا من الباحثين "vishny, shleifer "1997 الحوكمة على أنها:"مجموع الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في المؤسسات التأكد بأنفسهم من حقيقة عائداتهم الإستثمارية".[2]

كما عرفت الحوكمة حسب تقرير نخبة cadbury البريطانية 1992 على أنها:"الركيزة لأي إقتصاد،إذ أنها تساعد في زيادة و كفاءة المؤسسات،هكذا فإن الفاعلية المؤداة من طرف مجلس الإدارة هي التي تقوم بتحديد الوضع التنافسي".[3]

ومنه نجد أن الحوكمة عبارة عن مجموعة من القرارات و الإجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة على أن لا يتعارض ذلك من أصحاب المصالح.

ثالثا:أهمية الحوكمة

يتضح لنا مما سبق أن مفهوم الحوكمة له العديد من المزايا و المنافع التي يمكن للشركات بل و الدول من أن تجني ثمارها و هي تتمثل في التالي:

1. أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات:

تبرز أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات من خلال تحقيق المزايا الآتية:[4]

[1]- سليمة بن حسين، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد10، الوادي:الجزائر،2015، ص 182.

[2]- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من الممارسات المحاسبة الإبداعية، "دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشرsbf250، أطروحة دكتوراه، شعبة مالية، محاسبة و التسويق في المؤسسة، تخصص قسم العلوم المالية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عنابة:الجزائر، 2013-2014، ص 31 .

[3]- طارق عبد العال،حوكمة الشركات، "المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات"، الدار الجامعية، القاهرة:مصر، 2008-2009، ص 69.

[4]- عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، شعبة المحاسبة و التمويل، جامعة الأردن:الأردن، 2013، ص.ص 24-26.

- إنخفاض تكلفة رأس المال و زيادة قيمة الأصول و بالتالي زيادة المبيعات و الأرباح في نهاية المطاف؛
- القدرة على جذب العملاء و شركاء العمل المميزين و أصحاب الكفاءات إذ تعمل على التنمية المستدامة على المدى البعيد؛
- الوصول إلى أسواق رأس المال و فرصة الإستفادة من جميع الفوائد الكامنة في التطورات الحديثة؛
- تحسين الأداء و الكفاءة التشغيلية من خلال نظام المسائلة و تقليل المخاطر.

2. أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

تبرز أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين من خلال المزايا التي تقدمها و هي كالتالي:[1]

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين و حملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لإستثماراتهم،مع الحفاظ على حقوقهم خاصة حقوق صغار المساهمين؛
- الإفصاح الكامل على أداء الشركة و الوضع المالي و القرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا،كما أن المساهمين لهم دور في تحديد المخاطر المترتبة على الإستثمار في هذه المؤسسات؛
- ضمان المعاملة المتساوية و العادلة لجميع المساهمين مهما كان حجم مساهمتهم،مع ضمان حقوقهم مثل حق التصويت،حق المشاركة في إتخاذ القرارات المصيرية الخاصة بالتتغيرات الجوهرية للشركة و التي تؤثر على أدائها مستقبلا.

3. أهمية الحوكمة بالنسبة للإقتصاد الوطني:

تكمن أهمية الحوكمة بالنسبة للإقتصاد الوطني في الأثار و المزايا التي تترتب عن تطبيق مبادئهاو التي تشمل ما يأتي: [2]

[1]- الحاج سعيد عمر بن أيوب، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤساستية للجنة بازل على أداء شركات التأجير التمويلي"دراسة حالة الشركة الوطنية للإيجار المالي-SML-للفترة (2012-2017)"، رسالة دكتوراه،تخصص علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية:الجزائر، 2020-2021، ص.ص 36-37.

[2]- مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة"فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، ط1، مصر، 2015، ص.ص 50-51.

- جذب الإستثمارات المختلفة سواء المحلية أو الأجنبية،مما يساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال،فضلا عن إزدياد فرص التمويل و من مصادر أقل تكلفة مما يزيد من أهمية الحوكمة بالنسبة للدول النامية؛
- ثقة المتعاملين الإقتصاديين في إعداد شركات القطاع العام لعمليات الخوصصة من خلال توفر الوضوح و الدقة في القوائم المالية،و العمل بطريقة شفافة حتى يتمكن أصحاب المصالح من إتخاذ قرارات صائبة للحصول على عائد عادل من الموجودات؛
- ضمان إستقرار أسواق المال و حماية حقوق المستثمرين؛
- تخفيض مخاطر الفساد المالي و الإداري في الدول و دفع عجلة النمو في الدول.

وبالتالي تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال التطبيق السليم لمبادئها،و يوضح الشكل الأتي هذه الأهداف:

الشكل رقم(2-1) أهداف حوكمة المؤسسات

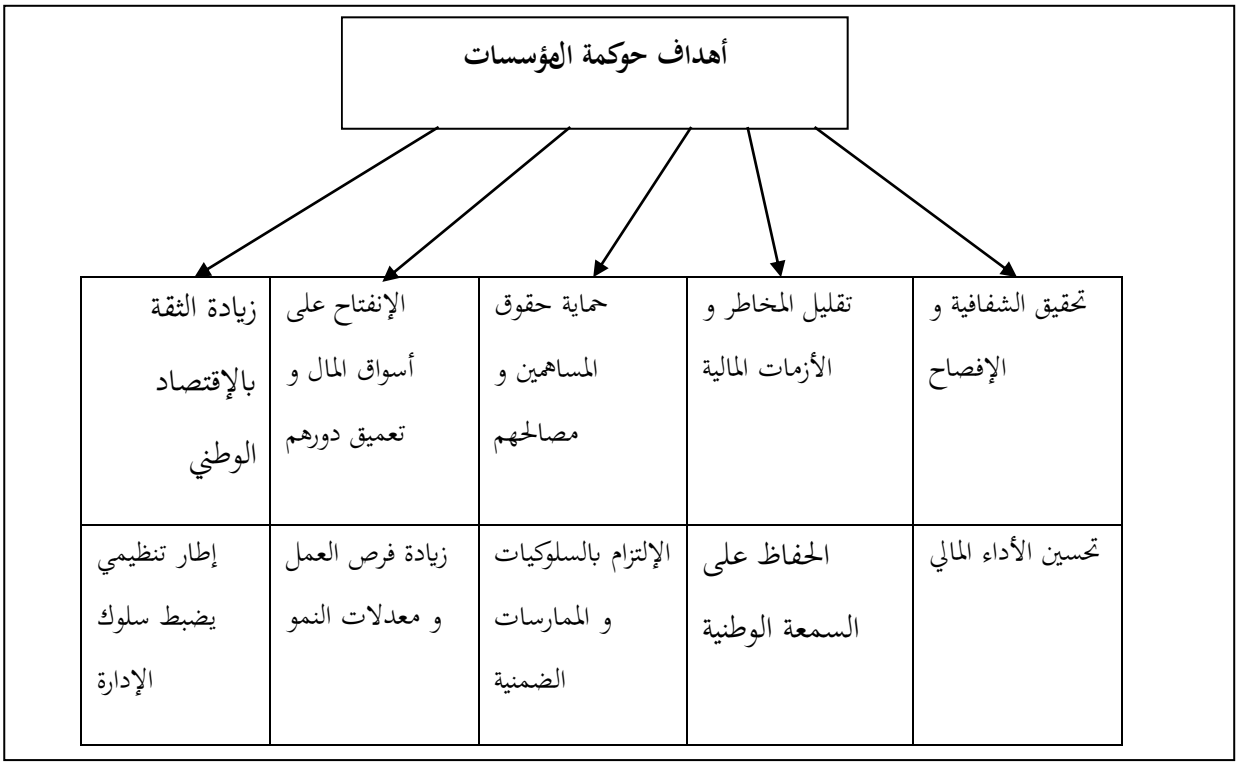

المصدر:الحاج سعيد عمر،مرجع سبق ذكره،ص 38.

المطلب الثاني:النظريات المفسرة للحوكمة

ينتسب ظهور مختلف النظريات إلى العالم الألماني أدم سميث،المتطرق إليها في سنة 1776 المتعلقة بمبدأ اليد الخفية المتداولة في ذلك الوقت من الإقتصاد القديم المتميز بالإنتهازية.

أولا:نظرية حقوق الملكية:

ترجع نظرية حقوق الملكية إلى العالمين ألشيان و أدم سميث،إذ تقوم على فكرة نقل حقوق الملكية وهي تعتبر العمود الفقري لأي شركة التي تطمح في تحقيق أهدافها و تعظيم قيمتها الربحية،حيث قدما فبجوييش و فربوتن تحليل للنظرية يتمثل في: [1]

- **الإستعمال**: أي الحق في إستعمال الشيء،حق البيع،و هو حق تقرير المصير؛
- **الإستغلال**: أي حق الإنتفاع بالشيء مثلا سيارة عمل حق الإنتفاع و لكن لا يمكن للمنتفع بيعها؛
- **التنازل**: أي حق التصرف في الشيء مثلا سيارة شخصية؛
- **حماية الحقوق**: أي القانون يحمي و يدافع عن كل الحقوق المأخوذة ارايديا أو غير إراديا.

إذ تعتبر المؤسسة تمركز للتعاقد المتمثلة في مهممة المدير و ما لها من علاقات و إتخاذ القرارات في إختيار العمال إذ يعتبر إندثار حقوق الملكية هدف تخفيض فعالية و كفاءة المؤسسة إنطلاقا من النظرية النيوكلاسكية، فيعتبر المدير المالك المسؤول الوحيد على دفع العمال لبذل مجهودات أكبر لتحقيق أكبر ربح بالنسبة للمؤسسة التي يديرها و ذلك بتقديم توجيهات و إرشادات صارمة للعمال و الموظفين عندما تنفصل وظائف الملكية عن التسيير فلا يمكن للمسير أن لا يملك إلا حق الإستعمال في حين أن حق قطف الثمار و حق تقرير المصير لدى المالك إذ ما يجعل تضارب المصالح أمرا طبيعيا. و بالتالي أظهرت نظرية حقوق الملكية أن الفصل بين حق الإستعمال،حق

[1]– لطرش أسماء، الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الإقتصادية"دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة"، مذكرة ماستر، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و حوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة:الجزائر، 2015، ص 4.

قطف الثمار، حق تقرير المصير كان نتيجة ظهور الشركة التسييرية التي تهدف إلى تخفيض فعالية حقوق الملكية مما دعى ضرورة متابعة جميع المصالح المتباعدة،و هي تهدف هذه النظرية إلى إنعاش الفكر النيوكلاسيكي.

ثانيا:نظرية الوكالة

يعتبر جانسن و ماكلينغ من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة فعرفوها على أنها"تعاقد بين عدة أطراف و فيه المالك أو الأصيل"الموكل"يوكل أو يفوض أطراف آخرين"موكلين" من أجل تنفيذ المهام،و بالتفويض تصبح لهم سلطة القرار".[1]

فرضيات نظرية الوكالة: تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي: [2]

- **الرشادة الإقتصادية لكل من الأصيل و الوكيل:** حيث يسعى كل منهما إلى تعظيم مصلحته الشخصية.
- **العمل في ظل حالة عدم التأكد(الرشادة المحدودة):** و هذا بسبب تعقد بيئة النشاط و عدم إستقرار المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة الأمر الذي يؤثر على دقة القرارات،خاصة الإستراتجية منها.
- **للأصيل و الوكيل مواقف مختلفة إتجاه تحمل المخاطرة:** حيث يمكن أن تكون للأصيل وجهة نظر مغايرة للقرارات المتخذة من طرف الوكيل فيما يخص المستويات المقبولة للمخاطرة،خاصة في ظل العمل في حالة عدم التأكد من جهة،و المفاهيم المرتبطة بالرشادة الإقتصادية من جهة أخرى.
- **عدم تماثل المعلومات بين الأصيل و الوكيل:** حيث لا يمكن للأصيل الوصول إلى كافة المعلومات المالية و غير المالية الخاصة بالمؤسسة،و الإحاطة بها و فهمها وبالقدر الذي يتميز به الوكيل.

[1]- أمال كحل السنان، سميحة شباح، دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري"دراسة على عينة من المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل"، مذكرة ماستر، شعبة العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل:الجزائر، 2014-2015، ص 9.

[2]- لكموش عبد المجيد، دور مؤشرات حوكمة الشركات في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات"دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسلية:الجزائر،2021،ص9.

- **كفاءة السوق:** في ظل الظروف و الفرضيات السابقة فإن العقود بين الأصيل و الوكيل عادة ماتكون ناقصة مما يتيح المجال أمام الوكيل لإنتهاج سلوكيات يعظم من خلالها منفعته الشخصية على حساب مصلحة المساهمين،و يتجلى ذلك من خلال عدم بذله العناية اللازمة في تسيير ما وكلى به(الخطر الأخلاقي)أو عدم إتخاذ القرارات الملائمة رغم وجود بدائل أحسن خدمة لمصالحه الشخصية (الإختيار المعاكس)، و هذا بدوره ما يدفع الأصيل إلى البحث عن الإجراءات و القواعد الملائمة التي تمكنه من تحفيز الوكيل عن العمل وفق ما يخدم مصالحه(الأصيل) من جهة و تلك التي تحد و تضيق مجال التلاعب من جهة أخرى ماينشأ عنه تكاليف الوكالة.

1. **تكاليف الوكالة:** يشكل تحول أول إنتقال من الملاك إلى المسيرين أصل تكاليف الوكالة،حيث ترتبط أساسا بتنفيذ عقود علاقة الوكالة بين الأصيل و الوكيل،ففي ظل سعي كل منهما إلى تعظيم مصلحته الشخصيةالمتعارضة أحيانا مع مصلحة الطرف الأخر،وعدم اليقين الناجم عن التباين في المعلومات،تبرز هذه التكاليف كمقابل لمحاولة إحلال التوازن بين طرفي عقد الوكالة،و تخفيف حدة التضارب في المصلحة،وقد صنف كل من "jensen,meckling" سنة1976 و "fama,jensen" سنة 1983 هذه التكاليف كما يلي: [1]

- **تكاليف الرقابة و التحفيز:** هي التكاليف التي يتحملها الأصيل بهدف توجيه سلوك الوكيل وفق ما يحقق مصلحته،كإنشاء هياكل و كيانات من أجل الرقابة على نشاط الشركة،و التأكد من سلامة الإجراءات و القواعد المعمول بها،و كذا الإمتيازات التي تمنح للوكلاء من أجل دفعهم و ترغيبهم في تقديم الأحسن.
- **تكاليف الإلتزام:** هي التكاليف التي يتحملها الوكيل من أجل كسب ثقة الأصيل في أنه يتصرف وفق ما تقتضيه عناية الشخص الحريص،و إلتزامه بأن لا يقوم بأي سلوكيات تضر بمصلحة المؤسسة.
- **الخسارة المتبقية:** هي تكاليف يتحملها الأصيل،فبالرغم من جهود كلا طرفي علاقة الوكالة من أجل الحد من حالة تضارب المصالح،إلا أنها ستستمر بسبب إختلاف وجهة نظر الطرفين إلى العديد من القضايا و القرارات المتخذة.

[1]- لكموش عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 9-10.

وعلى ضوء ما سبق،يمكن القول أن نظرية الوكالة بحثت في البدائل الممكنة لحل مشكلة تعارض المصالح ما بين ملاك المؤسسة أو المساهمين و القائمين على تسييرها،من خلال التركيز على المسائل الإنضباطية،أي العوامل التي يمكن أن تساهم في ضبط و توجيه سلوك و تصرف المسؤولين عن إدارة الشركة،وهو ما شكل اللبنات الأولى لفلسفة حوكمةالمؤسسات.

مشاكل نظرية الوكالة: تتمثل مشاكل نظرية الوكالة في النقاط التالية: [1]

- تحمل تكاليف الوكالة في حالة وجود إنفصال؛
- عدم وجود وسائل رقابية مباشرة لقياس مجهودات الوكيل و بالتالي الإختلاف في كمية و نوعية المعلومات المتاحة لكل من الوكيل و الموكل.

ثالثا:نظرية الصفقات

يعود ظهور هذه النظرية إلى سنة 1970، وهي ترتكز على أهمية التكاليف المرتبطة بتنسيق وتنظيم نشاطات المؤسسة في مجال الإنتاج التي تعرف بتكاليف الصفقات.

وقد وضع 'williamson ' سنة 1985 القواعد الجديدة لإقتصاد المؤسسة،و هذا بتحليل تكاليف الصفقة و إدخال الفرضيات السلوكية:الرشادة المحدودة و إنتهازية الأعوان.كما أن نظرية تكاليف الصفقة ليست محصورة فقط على نظرية العقود، بل تتعدى كذلك للمؤسسات بإعتبار هذه الأخيرة شبكة من العقود،فهي أكثر شمولية من التناظر بين الأعوان الإقتصاديين و يكمن فحوى هذه النظرية أنها ترتكز على دراسة التحكيم بين تكاليف التنسيق المتعلقة بالإنتاج الداخلي و تكاليف الصفقة المتعلقة بالإلتجاء إلى السوق"سوق المتعاملين الخارجيين أو الإثنين معا".

إن كوز و ويليامسون يقدران بأنه على مستوى الأسواق، يتم التعاون بين مختلف الأعوان الإقتصادية،لا إراديا عن طريق نظام الأسعار"اليد الخفية"، و لكن على المستوى الداخلي للمؤسسة فهي منظمة إراديا من طرف السلطة القائمة لرجل الأعمال. فإن مفهوم تكاليف الصفقات الذي يشكل أساس التحليل لدى "ويليامسون"يتضمن مجمل التكاليف الناتجة عن العقود التي تتعلق بإنتقال الملكية بين الأفراد أو المنظمات.و هذه التكاليف ناتجة عن العديد من العوامل السلوكية و الغير سلوكية. [2]

---

[1]- أمال كحل السنان، سميحة شباح، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- شلبي نعيمة، أثر تبني المقاربات الحديثة في التسيير على وظيفة التدقيق"دراسة حالة في شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبيرbatisud ورقلة، مذكرة ماستر، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة:الجزائر، 2013-2014، ص.ص 3-4.

المبحث الثاني:مبادئ الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيقها

يرتبط مفهوم الحوكمة بمجموعة من الفئات و الأطراف المختلفة،و بالتالي فإن التطبيق الناجح لهذا المفهوم يتطلب تبني مختلف المبادئ الخاصة بها.

المطب الأول:مبادئ الحوكمة

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم الحوكمة من إهتمام لذلك حرصت العديد من المؤسسات الدولية و بورصات الأوراق المالية في العديد من الدول على تناول هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة و إصدار مجموعة من المبادئ التي تخدم التطبيق السليم له نوضحها كالتالي:

أولا:مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية

أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية"OECD " عام 1999 خمسة مبادئ للحوكمة و في أفريل 2004 قامت بإدخال بعض التعديلات على هذه المبادئ لتشمل ست مجموعات رئيسية هي:

1. حقوق المساهمين:

وفقا ماينصه هذا المبدأ ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات حماية حقوق المساهمين بحيث:

- تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين مايلي:[1]
  - طرق مضمونة لتسجيل الملكية و إرسال الأسهم أو تحويلها ؛
  - الحصول على المعلومات المادية و ذات الصلة بالمؤسسة في الوقت المناسب على أساس منتظم؛
  - المشاركة و التصويت في الجمعية العامة للمساهمين و إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة و عزلهم ؛
  - نصيب من أرباح المؤسسة.

[1]- صلاح الدين عزوي، دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"دراسة حالة مطاحن الأوراس باتنة-وحدة أريس-"، مذكرة ماستر، شعبة علوم التسيير، تخصص حاكمية المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة:الجزائر، 2014-2015، ص 23.

- للمساهمين الحق في المشاركة و الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغييرات الأساسية في الشركة و من بينها:[1]

- تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس،أو ما يماثلهما من المستندات الحاكمة للمؤسسة؛
- الترخيص بإصدار أسهم إضافية؛
- العمليات الإستثنائية،بما في ذالك تحويل كل أو مايكاد أن يكون كل الأصول،بما يؤدي في الواقع إلى بيع المؤسسة.

- ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة و التصويت في الإجتماعات العامة للمساهمين كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم الإجتماعات و من بينها قواعد التصويت التالية:[2]

- يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية و في التوقيت المناسب بشأن تواريخ و أماكن و جداول أعمال الإجتماعات العامة،بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف إتخاذ قرارات بشأنها خلال الإجتماعات و إتاحة الفرصة لهم لتوجيه الأسئلة؛
- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو تمثيلية،كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو تمثيلية.

- يتعين الإفصاح عن الهياكل و الترتيبات الرأسمالية في تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها. [3]

- ينبغي السماح للأسواق المسيطرة على المؤسسات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة و الشفافية بحيث:[4]

- ينبغي أن يتم و بوضوح تحديد القواعد و الإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية و الإفصاح عنها؛

---

[1]- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية:مصر، 2012، ص113.

[2]- المرجع نفسه، ص.ص 115-116.

[3]- عماد محمد أبو عجيلة، نورية عبد السلام، مدى توافق القوانين و التشريعات الليبية مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، المجلة الجامعية، مجلد5، العدد21،جامعة الزاوية:ليبيا، 2019، ص 68.

[4]- أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص116.

- ينبغي عدم إستخدام الوسائل المضادة للإستلاء بغرض حماية الإدارة و مجلس الإدارة من المسائلة.

2. المعاملة المتكافئة للمساهمين:

و تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة،و حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية،و التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية،و كذلك حمايتهم من أي عمليات إستحواذ أو دمج مشكوك فيها،أو من الإتجار في المعلومات الداخلية، و كذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفذيين.[1]

3. دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:

يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي يرسيها القانون أو التي تنشأ نتيجة الإتفاقيات المتبادلة،و أن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات و أصحاب المصالح في خلق الثروة و فرص العمل و إستدامة المؤسسات القائمة على أسس مالية سليمة.[2]

4. الإفصاح و الشفافية:

يجب أن يكفل إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن جميع المسائل الجوهرية المرتبطة بالمؤسسة بما في ذلك الوضع المالي،و ينطوي تحت هذا المبدأ جملة من التوصيات أهمها:[3]

- يجب أن يتضم الإفصاح على سبيل المثال لا الحصر المعلومات الجوهرية التالية:
  - النتائج المالية للمؤسسة وأهدافها و مختلف المعلومات غير المالية ؛
  - الأشخاص الذين يملكون غالبية الأسهم و حقوقهم في التصويت؛
  - سياسة مكافأة مجلس الإدارة و مختلف المعلومات المتعلقة بهم.

[1]- إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية:مصر، 2010، ص 165.

[2]- لصنوني حفيظة، ميمون إيمان،دور المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب المنظمة الدولية للتعاون الإقتصادي و التنمية في تخفيض الممارسات المحاسبية الإحتيالية"مشاكل الوكالة"، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة:الجزائر، العدد 2، 2017، ص 478.

[3]- سهام دربال، شركةالمساهمة و مبادئ الحوكمة الرشيدة،أطروحة دكتوراه، شعبة القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان:الجزائر، 2018-2019، ص 65.

- ضرورة القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء مؤهل حتى يتمكن من تقديم تقارير موضوعية لمجلس الإدارة و المساهمين حول القوائم المالية التي تمثل بصدق المركز المالي و أداء المؤسسة في كافة النواحي المادية و الهامة.
- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمسائلة و المحاسبة أمام المساهمين.

5. مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة و أن تضمن مسائلة مجلس الإدارة من قبل الشركة و المساهمين،بحيث:[1]

- الإلتزام بالمهام الأساسية المبينة في القانون و النظام الأساسي للمؤسسة،و يشمل هذا الأداء الأمانة و الإخلاص إتجاه الشركة و المساهمين؛
- الإشراف على تسيير المؤسسة،و يشمل ذلك إختيار و تعويض و مراقبة و إستبدال المدراء التنفذيين عند الإقتضاء؛ و مراقبة و معالجة تعارض المصالح المحتملة للإدارة و أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين؛
- ضمان نزاهة التقارير المالية للمؤسسة و التدقيق المستقل لمندوبي الحسابات؛
- عند تشكل لجان المجلس ينبغي أن يتحدد تفويضها و إجراءات عملها،و يجب أن يعلن عنها من خلال المجلس.

6. توافر إطار فعال للحوكمة:

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كلا من تعزيز شفافية الأسواق و كفاءتها،و يجب أن يكون متناسق مع أحكام القانون،و يتضمن هذا المبدأ جملة من التوصيات أهمها:[2]

- ضرورة أن يتم تقسيم المسؤوليات بين السلطات المختلفة بوضوح لخدمة المصلحة العامة؛

[1]- خالد لحمر، دور مبادئ حوكمة الشركات في حماية المساهمين، أطروحة دكتوراه،تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس:الجزائر، 2020-2021، ص.ص 95-96.

[2]- سهام دربال، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- يجب أن تتمتع السلطات التنفيذية و التنظيمية و الرقابية بصلاحيات كافية و النزاهة و الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة مهنية و موضوعية،و أن تدعم تشريعات السوق المالية الحوكمة الفعالة.

ثانيا:معايير مؤسسة التمويل الذاتي

في عام 2003 وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد و أسس و معايير مالية و إدارية هدفها دعم الحوكمة داخل الشركات و أهم هذه الأسس هي:[1]

- يجب أن تكون الممارسات جيدة و مقبولة و أن تكون هناك قيادة جيدة؛
- إيجاد خطوات جديدة و إسهامات أساسية تتضمن و تطور الحكم الجيد محليا.

ثالثا:معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل في عام1999 تعليمات و إرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية و المالية و أهم هذه التعليمات هي:[2]

- التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز إتخاذ القرار المناسب؛
- وضع آليات للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة و مراقبوا الحسابات؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي و الخارجي؛
- الحوافز الملية و الإدارية للمجلس التي تحقق العمل بطريقة سليمة.

المطلب الثاني:الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر و تؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد.[3]

و الشكل التالي يوضح هذه الأطراف:

---

[1]- كابة أمينة، سلاطنية إيمان،أثر الحوكمة و إدارة الأرباح على الأداء المالي لمؤسسة الياس للتأمينات، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سوق أهراس:الجزائر، 2014، ص13.

[2]- لطرش أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]- محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص.ص 17-18.

الشكل رقم(2-2):الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

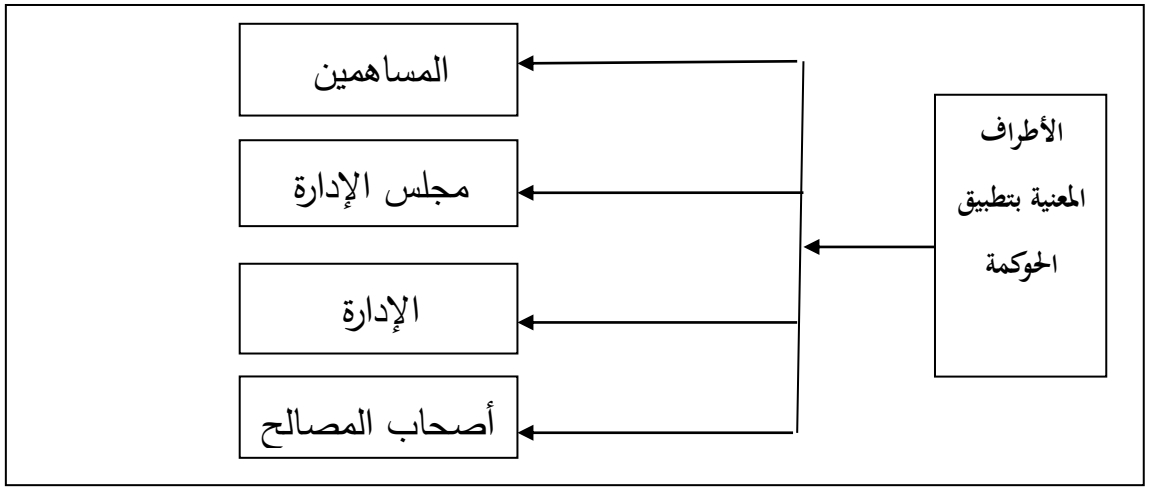

المصدر:محمد مصطفى سليمان،حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري"دراسة مقارنة"،الدار الجامعية،ط1،الإسكندرية،مصر،2006،ص17.

أولا:المساهمين

وهم من يقومون بتقديم رأس مال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم و ذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم،وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل،و هم من لهم الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ثانيا:مجلس الإدارة

و هم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح.و مجلس الإدارة يقوم بإختيار المديرين التنفذيين و الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للمؤسسة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ثالثا:الإدارة

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة.وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة و زيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها إتجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

رابعا:أصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين و الموردين و العمال والموظفين،و يجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان،فالدائنون على سبيل المثال،يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد،في حين يهتم العمال و الموظفين على مقدرة المؤسسة على الإستمرار.

المبحث الثالث:آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي ومحدداتها

للحوكمة آليات تميزها و تساعدها في تسهيل أعمالها اليومية بشكل دقيق،وذلك في جذب إستثماراتها المحلية و العالمية.

المطلب الأول:آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي

يتم تطبيق مفهوم الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات الرقابية صنفت إلى آليات رقابية داخلية وأخرى خارجية تتمثل فيما يلي:

أولا:الآليات الرقابية الداخلية للحوكمة

تنصب آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على الأنشطة و فعالية المؤسسة و إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة،و يمكن تصنيف آليات الحوكمة الداخلية إلى:

1. **آلية مجلس الإدارة:**

يعتبر مجلس الإدارة من أكثر الوسائل فعالية لمراقبة سلوك الإدارة، لكونه يحمي حقوق المساهمين من سوء إستغلالها من خلال تحقيق أهدافهم، و إصدار القرارات المهمة،كتعيين كبار التنفذيين و المراجعين،و إختيار المدراء و مراقبة المؤسسات و الأداء التنفيذي،و تحديد مرتبات المدراء،و كذلك على مجلس الإدارة تأسيس نظم للرقابة الداخلية و مراقبتها و الإشراف عليها للتأكد من أعمال و مهام المؤسسة تتم وفق القانون.و لتعزيز فعالية مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة،يتطلب توافر محددين رئيسيين في المجلس،الأول،وظائف مجلس الإدارة و أدواره،التي تتمثل في الرقابة وتقديم المعلومات و الموارد و الإدارة.الثاني،حجم و إستقلالية المجلس،و ذلك أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أعضاء غير تنفذيين في لجانه.وبذلك يؤدي المجلس وظيفة هامة من وظائف الحوكمة.[1]

2. **آلية لجنة المراجعة:**

و يمكن أن نوضحها كالأتي: [2]

---

[1]- عبد المطلب عثمان محمود، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات، ط1، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015، ص.ص 80-81.

[2]- عائدة نخول، ريمة فديخ، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي بالمؤسسة الإقتصادية"دراسة حالة شركة مدبغة الجلود-جيجل-"، مذكرة ماستر، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل: الجزائر، 2018-2019، ص 23.

- **تعريفها:**

هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة المؤسسة و عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفذيين و الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة و المراجعة،و تكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية و مراجعة وظيفتي المراجعة الداخلية و الخارجية،و مراجعة الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.

- **الوظائف الأساسية للجنة المراجعة:**توجد عدة وظائف للجنة المراجعة أهمها:

- فحص مشاكل المحاسبة و التقارير الهامة و فهم أثرها على القوائم المالية؛
- وضع خطوط مباشرة للإتصال بين مجلس الإدارة و الإدارة المالية و المراجعين الداخليين و المراجعين المستقلين للمؤسسة،و دراسة فعالية نظم الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- فحص فعالية نظام الرقابة للمؤسسة الخاص بمراقبة سياسات المؤسسة المرتبطة بالإلتزام بالقوانين و اللوائح و الأخلاقيات و تعارض المصالح و فحص سوء السلوك و الغش.

- **دور لجان المراجعة في زيادة الحوكمة:**يتمثل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الحوكمة فيما يلي:

- تعمل لجنة المراجعة على تفعيل كل من مبدأ حماية حقوق المساهمين و مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين و ذلك من خلال إتاحة المعلومات الكافية لهم عن أعمال المؤسسة؛
- تعتبر الركيزة الأساسية في حوكمة المؤسسات التي تساعد مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته إتجاه المساهمين،و ذلك من خلال دورها في إعداد و مراقبة عملية إعداد القوائم المالية للمؤسسة.

3. آلية لجنة المكافآت:

هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة و دورها غير تنفيذي كما تساعد مجلس الإدارة في تحمل المسؤولية في الإلتزام بالمبادئ التي تدعم الحوكمة و تتمثل وظيفة هذه اللجنة في تحديد المكافآت التي يحصل عليها مجلس الإدارة و أعضائه و كذلك النواب التنفذيين و المستشارين العامون،كما يسهرون على الإلتزام بالمهام الأخرى التي تسند لهم من قبل مجلس الإدارة.[1] ونوضح مهام لجنة المكافآت بشكل تفصيلي فيما يلي:[2]

- وضع سياسات لتحديد نوع المكافآت و منحها لأعضاء مجلس الإدارة و المدراء التنفيذيين؛

[1]- بن عشي بشير، يزيد تقرارت، حوكمة الشركات من منظور محاسبي، دار الكتب و الوثائق القومية، الجزائر، 2018، ص 52.

[2]- خالد لحمر، مرجع سبق ذكره، ص.ص 349-350.

- إعداد تقرير مفصل حول المكافآت التي يتم منحها لأعضاء مجلس الإدارة و المدراء التنفيذيين و يعرض على الجمعية العامة للمصادقة عليه بعد تلاوته من طرف رئيس مجلس الإدارة،و يشمل هذا التقرير أيا كانت طبيعة هذه المكافآت،سواء مبالغ أو مزايا أو منافع؛
- الإشارة إلى إنحرافات في السياسة المعتمدة من طرف مجلس الإدارة في منح المكافآت؛
- ذكر أية مكافآت أخرى قد تم منحها بصفة مباشرة من قبل المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها.

4. آلية لجنة التعيينات:

تقوم بتعيين أعضاء مجلس الإدارة و الموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلائم مهاراتهم و خبراتهم مع المهارات و الخبرات المحددة من طرف المؤسسة.ويوكل لها مهام و مسؤوليات من قبل مجلس إدارة المؤسسة و الذي يقوم من وقت لآخر بمراجعتها،و تتمثل واجبات لجنة التعيينات فيما يلي:[1]

- حديد و دراسة الأشخاص المتوقع ترشيحهم في منصب رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب؛
- وضع آليات شفافة للتعيين بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين؛
- لجنة التعيينات مسؤولة عن مراجعة و إدارة الإرشادات الخاصة بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات؛
- لجنة التعيينات مسؤولة عن مراجعة السلوك المهني بالإضافة إلى إمداد مجلس الإدارة بالمقترحات المتعلقة بتغيير تلك القواعد أو تعديلها لكي تتماشى مع المتطلبات القانونية؛
- فحص التقييم الذاتي الخاص بأعضاء مجلس الإدارة و أعضاء لجنة المكافآت و المدرين التنفذيين و ذلك بمجرد تقديمه إلى مجلس الإدارة ؛
- يجب على اللجنة أن تتوخى الموضوعية و ذلك من خلال مقارنة مؤهلات و مهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من المؤسسة؛
- إجراء تقييم ذاتي لأدائها و ذلك على أساس سنوي بهدف ما إذا كانت تقوم بمسؤولياتها بفاعلية أم لا.

[1]- إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية"دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية"، رسالة ماجستير، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية و حوكمة المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف:الجزائر، 2015-2016، ص.ص 48-49.

5. آلية المراجعة الداخلية:

و يمكن أن نوضحها كالأتي:[1]

- **تعريفها:**

تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة إدارته و تقوم بها الإدارة داخل المشروع و تسمى إدارة المراجعة الداخلية،و مجالها عمليات و نظم معلومات و أنشطة و أقسام المشروع ككل.

- **أهداف المراجعة الداخلية:**

يتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة كافة أعضاء الإدارة في الإضطلاع بمسؤولياتها بشكل فعال عن طريق تزويدهم بأنواع معينة من التحليلات و التقييمات و المقترحات،بالإضافة إلى تعليمات ملائمة بخصوص الأنشطة محل الفحص،و يرتبط المراجعون الداخليون بكل مرحلة من أنشطة المؤسسة و التي قد تمثل خدمة للإدارة.و يمتد ذلك الإرتباط إلى مدى أوسع من السجلات المحاسبية و المالية إلى الحصول على فهم كامل بالأعمال و الأنشطة محل الفحص.

- **أهمية المراجعة الداخلية:**للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة منها:

- المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية،فهي تساعد الإدارة على متابعة و مراقبة كافة عمليات و أقسام و مراكز و أنشطة المشروع و مخرجاتها تقارير تقدم لمجلس الإدارة أو اللجان المجلس المباشر؛
- نظرا لمدى أهمية هذه الأداة الرقابية إتجهت إدارة المؤسسات خاصة تلك المقيدة بالبورصة إلى تطويرها،و أصبح يوجد الآن ما يعرف بالمراجعة الداخلية الحديثة و هذه الأداة المتطورة تغطي نظم فرعية لمراجعات داخلية مثل المراجعة الإنتاجية،مراجعة الأداة،مراجعة الكفاءة،المراجعة البيئية و المراجعة التشغيلية.

ثانيا:الآليات الخارجية للحوكمة

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة و الضغوطات التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة و من أمثلة ذلك مايلي:

[1]- عائدة نخول، ريمة فديخ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

1. منافسة سوق المنتجات(الخدمات)و سوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة للحوكمة، إذ أن الإدارة إذا لم تقم بواجباتها بالشكل الصحيح(أو أنها غير مؤهلة) فإنها سوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس حقل الصناعة،و بالتالي تتعرض للإفلاس.و عليه فإن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة و خاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.و هذا يعني أن إدارة الشركة ستسعى جاهدة إلى عدم التعرض للإفلاس لأنه له تأثير سيئ على مستقبل المدير و أعضاء مجلس الإدارة،إذ غالبا ماتحدد إختبارات الملائمة للتعيين إذ أنه لايتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس الإدارة أو مديريين تنفذيين سبقا أن قادو مؤسساتهم إلى الإفلاس أو التصفية.[1]

2. الإندماجات و الإكتسابات:

مما لا شك فيه أن الإندماجات و الإكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم،لأن الإكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة،و بدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال،حيث غالبا ما يتم الإستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الإكتساب أو الإندماج.[2]

3. التدقيق الخارجي:

يؤدي المراجع الخارجي دور مهم في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية،و لتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات،و ليس مقبوليتها فقط.و مع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، و على وجه الخصوص لجنة التدقيق في إختيار المراجع الخارجي و الإستمرار في تكليفه يرى abbot and parker أن لجان التدقيق المستقلة و النشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية،و بالتالي إختيار المدققين

[1]- حفيظ هاجر كلتوم، المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الإقتصادية"دراسة إستبيانية"، مذكرة ماستر، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة و مراجعة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة:الجزائر، 2013-2014، ص 29.

[2]- سرايعية سامي، دوايدية هشام، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق مديرية التوزيع سوق أهراس، مذكرة ماستر، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة و تدقيق و مراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سوق أهراس:الجزائر، 2016-2017، ص 22.

الأكفاء و المتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للمؤسسات المملوكة للدولة إذ يساعد المراجعون الخارجيون هذه المؤسسات على تحقيق المسائلة و النزاهة و تحسين العمليات فيها، و يغرسون الثقة بين أصحاب المصالح و المواطنين بشكل عام و يؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر و الحكمة،حيث ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت المؤسسات المملوكة للدولة تعمل على ماهو مفروض أن تعمله ما يساعد في إكتشاف و منع الفساد الإداري و المالي.أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات،و ذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج و السياسات،العمليات و النتائج.و أخيرا تحدد الحكمة الإتجاهات و التحديات التي تواجهها المؤسسة.كما تؤكد اللجنة الفنية التابعة للمنظمة العالمية للهيئات المشرفة على تداول الأوراق المالية iosco أن الفهم العام لمصداقية التقارير المالية يتأثر إلى حد كبير بفاعلية المدققين الخارجيين في التدقيق القوائم المالية و إعداد التقارير عن ذلك.و تعد إستقلالية المدقق الخارجي مسألة أساسية لثقة المساهمين و الأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة في القوائم المالية و التعويل عليها في إتخاذ القرارات التي تخص الشركات.و لإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي،و تدقيق الأداء و التحقق و الخدمات الإستشارية.[1]

4. التشريع و القوانين:

غالبا ما تشكل و تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة.لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة،ليس فيما يتصل بدورهم و وظيفتهم في هذه العملية،بل على كيفية تفاعلهم مع بعض.فعلى متطلبات جديدة على شركات المساهمة العامة، سبيل المثال فرض قانون sarbanes-oxly Act يتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين،و تقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية،و الطلب من المدير التنفيذي و مدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية و على نظام الرقابة الداخلية،و وضع خطوط إتصال فعالة بين المدقق الخارجي

[1]- خاليدة عابي، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية"دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة،:الجزائر، 2015-2016، ص.ص 85-86.

و لجنة التدقيق و تحديد قدرة المسؤولين في المؤسسة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في المؤسسة،و التي قد تكون مضرة بمصالح المالكين و أصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة.[1]

5. آليات حوكمة خارجية أخرى:

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عن ما تقدم ذكره،تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة للآليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في المؤسسة،ويذكر al & Cohen أنها تتضمن (ولكن لا تقتصر على) المنظمين،المحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية.فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول،من أجل محاربة الفساد المالي والإداري،وتضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية،وفي قطاع البنوك تمارس لجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحوكمة فيها لذا فإنه بسبب تنوع آليات الحوكمة وتعدد مصادرها، يتطلب تنفيذها وضع إطار شامل لها، يأخذ بعين الإعتبار جميع أصحابا لمصالح في المؤسسات سواء أكانت خاصة أم مملوكة للدولة، إذ أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي دورا مهما في عملية الحوكمة، والتفاعل فبما بينها ضمن إطار الحوكمة مثال على ذلك التفاعل فيما بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مجلس الإدارة والإدارة العليا وإن لهذا التفاعل تأثيرا كبيرا في الحد من حالات الفساد المالي والإداري.[2]

المطلب الثاني:محددات الحوكمة

هي تلك الأسس و القواعد التي تحدد إتخاذ القرار و توزيع السلطات داخل و خارج الشركة،و ذلك قصد التسيير الجيد و جذب الإستثمار،تتمثل تلك المحددات فيمايلي:

أولا:المحددات الداخلية

تشير إلى القواعد و الأسس التي تصدر مباشرة من المؤسسة وتحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة و المديرين التنفذيين و الذي يؤدي توافرها و تطبيقها إلى التقليل

[1]- خلف الله بي يوسف، زتوني كمال، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الإقتصادية، مجلة جديد الإقتصاد، مجلد14، عدد1، الجزائر، 2019، ص.ص 200-201.

[2]- خاليدة عابي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

من تعارض المصالح بين هذه الأطراف.[1]

1. مجلس الإدارة:

يجب أن يتضمن مجلس الإدارة التوجيه و الإرشاد الإستراتيجي للمؤسسة و أن يتحمل كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة و غير المباشرة عن مدى تحقيق أداء المؤسسة،و تحقيق مصلحة المساهمين و كافة أصحاب المصالح و معاملتهم معاملة عادلة، يجب عليهم وضع الأهداف و مراقبة الأداء و ضمان الشفافية في ترشيح و إنتخاب مجلس الإدارة و الإفصاح و نزاهة حسابات المؤسسو و الإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في المؤسسة و ممارسة الحكم الموضعي المستقل على شؤونها من أجل تحقيق أهدافها.[2]

2. الهيكل التنظيمي:

يتم إعداده من طرف مجلس الإدارة و يتضمن الآلية و القواعد و الأسس الناظمة لتوزيع السلطات و إتخاذ القرارات داخل المؤسسة و ذلك لبلوغ التنائج المرجوة.[3]

3. الرقابة على النظام المعلومات المحاسبي:

تتم بإحكام الرقابة على العناصر المكونة للنظام بغية تقييمها و توجيهها التوجيه الصحيح وصولا إلى تحقيق الأهداف،التي يرمي إليها النظام المحاسبي و ذلك من خلال:[4]

- **الرقابة على المدخلات:** و ذلك بإثبات ضمان صحة المدخلات و يمكن ضمان صحة المخرجات.
- **الرقابة على العمليات التشغيلية:** أي التأكد من أن عمليات التجميع و التبويب و التلخيص التي تجرى على البيانات تتم بما يتفق مع المبادئ و المفاهيم و السياسات و المعايير المحاسبية و القوانين المعمول بها.

---

[1]- العابدي دلال، حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم التجارية، تخصص محاسبة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة،:الجزائر، 2015-2016، ص 23.

[2]- العابدي دلال،مرجع سبق ذكره، ص.ص 23-24.

[3]- حياة أحمودة، حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية"دراسة حالة المديرية العمالاتية للإتصالات بولاية إليزي"، مذكرة ماستر، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي:الجزائر، 2014-2015، ص 16.

[4]- عيادي عبد القادر، دورمحددات حوكة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية"مع الإشارة إلى تجربة الجزائر"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد8، جامعة الشلف:الجزائر، 2013، ص.ص 155-156.

- **الرقابة على المخرجات**:و تتضمن الرقابة على القوائم و التقارير و المعلومات و ذلك من خلال لجنة التدقيق،المدقق الخارجي،المدقق الداخلي،مجلس الإدارة.

4. **قيم المؤسسة**:

و هي التي تتعلق بالسلوك الأخلاقي للنؤسسة و بمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة و موضوعية و أمانة في تنفيذ عمليات الشركة.[1]

ثانيا:المحددات الخارجية

و هي تشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة و الذي يشمل العناصر التالية:[2]

1. القوانين و اللوائح التي تنضم العمل بالأسواق مثل قوانين المؤسسات،و قوانين رأس المال و القوانين المتعلقة بالإفلاس و المنافسة و منع الإحتكار؛[3]
2. وجود نظام مالي جيد يضمن توافر التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسات على التوسع و المنافسة الدولية؛
3. كفاءة الهيئات و الأجهزة الرقابية مثلا هيئات سوق المال و البورصات و ذلك عن طريق إحكام الرقابة على المؤسسات و التحقق من دقة و سلامة البيانات و المعلومات التي تنشرها؛
4. دور المؤسسات الغير الحكومية في ضمان إلتزام أعضائها بالنواحي السلوكية و المهنية و الأخلاقية،التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة،و تشمل هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين و المراجعين و نقابات المحاميين.

---

[1]- العابدي دلال، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

[2]- نهى أحمد الحايك، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية"دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية"،رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سوريا:سوريا، 2016، ص 33.

[3]- أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات"دراسة حالة شركة أليناس للتأمينات"، مذكرة ماستر، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و حاكمية المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة:الجزائر، 2014-2015، ص 25.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد حوكمة المؤسسات نظام جديد تتبعه كل المؤسسات لتسهيل عملياتها اليومية و للمحافظة على مكانتها الإقتصادية و مركزها التنافسي،و سيرورة عملها و إستقلاليتها المالية،و ذلك بتوافر مبادئها كالإفصاح و الشفافية في كافة المعاملات المادية بغية تحقيق أهدافها،و بناءا على ما سبق فإن الحوكمة،حضيت بإهتمام كبير لم تحضى به من قبل،نتيجة للفضائح و الإنهيارات المالية و بالتالي فإن الحوكمة ساهمت في عملية الرقابة في المؤسسة من خلال آلياتها و مبادئها الأساسية،حيث تعتبر الحوكمة آلية لمكافحة للفساد المالي،إذ تمنع من هروب رؤوس الأموال وإتاحة التمويل،و تتسم في كونها حاكم و متحكم لجذب الإستثمارات،و خفض تكلفة رأس المال وهو مايزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول،من أجل تعزيز القدرة التنافسية للشركات،فهي تعمل جاهدة على نشر ثقافة الإلتزام و يقظة الضمير،و متطلبات الإستقرار الإقتصادي،كما أنها ترتبط كنظام بعمليات تحقيق القيمة المضافة،لذلك تضمنت الحوكمة عدة آليات و مبادئ تعمل على تحقيق أهداف المؤسسات ويمكن تطبيقها و تفعيلها من مكافحة الفساد المالي بها.

وعليه سنعرض في لفصل الموالي بعض أهم التجارب الدولية الناجحة في تطبيق ممارسات الحوكمة و تفعيلها لمكافحة الفساد المالي للإستفادة منها في مكافحة الفساد المالي في الجزائر.

الفصل الثالث

تجارب دولية ناجحة في مكافحة

الفساد المالي

تمهيد

للفساد المالي آثار سلبية عل شتى المجالات سواء المجال الإقتصادي أو المجال الإجتماعي و السياسي،إذ يعيق عملية النمو الإقتصادي و الإستثمارات المحلية و الأجنبية،إضافة إلى إنتشار السلبية بين أفراد المجتمع و بروز التعصب و التطرف و تهديد حكم القانون و الديمقراطية....مما دفع بأعضاء المجتمع الدولي إلى تدارك خطر هذه الظاهرة و اللجوء إلى الإتفاقيات الدولية و الآليات و من بينها مبادئ الحوكمة و آلياتها التي تساعدها في ضبط الفساد المالي و الحد من إنتشاره.

و من إتفاقيات مكافحة الفساد نذكر إتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد سنة1994،الإتفاقيات الأوروبية سنة 1996،إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد سنة2003 ،إتفاقية العربية لمكافحة الفساد سنة2010،و هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال و منها تجربة كل من ماليزيا و مصر،سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية،البرازيل و السعودية والتي ستكون محل الدراسة و التحليل في هذا الفصل.

وعليه حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث و هي كالتالي:

المبحث الأول: تجربة ماليزيا و البرازيل ؛

المبحث الثاني: تجربة سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية؛

المبحث الثالث: تجربة السعودية و مصر.

المبحث الأول: التجربة الماليزية و البرازيلية

من بين هذه الدول التي كانت لها تجارب رائدة في بيئتها نجد الدولة الناشئة ماليزيا و الدولة البرازيل للحد من الفساد بتطبيق مبادئ الحوكمة وسنتطرق في هذا المبحث إلى تجربة كل منهما.

المطلب الأول:التجربة الماليزية

نتيجة للعديد من الفساد المالي و الأوضاع السائدة في ماليزيا سعت الأخيرة إلى مكافحته منتهجة إستراتجية شاملة و متكاملة جعلت منها رابع أكبر إقتصاد في جنوب شرق آسيا.

أولا:واقع الفساد المالي في ماليزيا

قبل التطرق لواقع الفساد في ماليزيا نود إعطاء نبذة مختصرة عن هذه الدولة:

تقع ماليزيا في جنوب شرق أسيا ،تبلغ مساحتها$329.750km^2$مليون،عددسكانها 31381992 مليون نسمة،عاصمتها كوالا لمبور،نظام حكمها فديرالي،لغتها و ديانتها الرئيسية هي بهاس ملايو والإسلام،عملتها الرنغيت الماليزي[1].

1. عوامل الفساد المالي في ماليزيا :

تعددت عوامل الفساد في دولة ماليزيا نذكر منها: [2]

- عانت ماليزيا لأعوام عديدة من الإستعمار الذي نهب خيارتها وزرع في أبنائها الجهل والتخلف،من الإحتلال البريطاني ثم الإحتلال الياباني؛

[1]- العربي العربي، فجر ماليزيا التجربة التنموية و النجاح الإقتصادي، مجلة ijrdo، العدد4، 2019 ،ص.ص 25-26.

[2]- أحمد محي الدين محمد التلباني ، التجربة الإقتصادية الماليزية، على الرابط الإلكتروني، https// www.politics-dz .com ، تاريخ الإطلاع 2022/5/5، على الساعة15:47.

- كانت ماليزيا قبل نحو أربعة عقود مجتمعا زراعيا لا يعرف سوى زراعة الأرز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة ذات الإنتاجية المنخفضة ؛

- عانت التخلف الإقتصادي و الفساد المالي و الفقر،و تخلف السكان الأصليين شعب الملايو،فضالا عن سيطرة الصينيين على 70 %من ثروات البلاد؛

- تعتبر ماليزيا دولة متعددة الأعراق منها:الملايو السكان المحليون ويمثلون نحو 60 %من السكان والصينيون ويمثلون 27%يتدينون،والهنود وغيرها من الأعراق،حصلت إصدامات دامية بين الملايو،وبين الصينيين نتيجة التفاوت الكبير في مستويات المعيشة،بين المجموعتين،والتوزيع غير العادل للثروة غالبية السكان يعانون من إنخفاض مستوى المعيشة. [1]

2. المؤسسات و الوكالات المكافحة للفساد:

وهي عديدة و متنوعة نذكر منها ما يلي:[2]

- **مكتب الشكاوي العامة (PCB):**

تأسس عام 1971 للجمهور لتقديم الشكاوى الرسمية ضد الدوائر الحكومية، وموظفي الخدمة العمومية الذين يمارسون أعمال غير مشروعة،ويمكن للمواطنين تقديم شكاوى على الأنترنت أو من خلال خط للشكاوى أو من خلال الفاكس،ما أقام مكتب الشكاوى مكتبا متنقلا للشكاوى في مناطق مختلفة.

- **الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد:**

تأسست في2003 لغرض تقديم تدريب متخصص لضباط من ماليزيا والبلدان المجاورة في مجال مكافحة الفساد

[1]– محمود صافي محمود، الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد"دراسة حالة ماليزيا"، مجلة السياسية و الإقتصاد، مجلد9، العدد 8، جامعة السويس:مصر، 2020، ص 97.

[2]– بن الطيب علي، مهلول زكريا، قراءة التجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري و الإقتصادي ودعم الشفافية و النزاهة، مجلة المنتدي للدراسات والأبحاث الإقتصادية،مجلد2، العدد1، جامعة الجلفة:الجزائر، 2018، ص 320.

والترويج لأفضل الممارسات في مجال التحقيقات، والرصد والمكافحة.

- **غرفة التجارة والصناعة الدولية الماليزية (MICCI) :**

أنشأت لجنة دائمة لتحسين أخلاقيات الأعمال التجارية بهدف توفير التعليم المستمر والدعم للأفراد الساعين إلى تعزيز حوكمتهم.

ثانيا:واقع الحوكمة في ماليزيا

أدت الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا في منتصف عام 1997إلى إنشاء الحكومة الماليزية للجنة الحوكمة التي أعدت تقريرا حددت فيه أهم أسباب الفساد في ممارسات الحوكمة في المؤسسات الماليزية والتي كان أهمها: نقص الشفافية والإفصاح،إنعدام الرقابة والمساءلة،وفي العام نفسه أنشئ المعهد الماليزي لحوكمة المؤسسات و الذي إهتم بالعمل على رفع مستوى الحوكمة في المؤسسات الماليزية من خلال تحديد ما يلي :

1. مساهمة الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في ماليزيا:

تساهم الحوكمة في مكافحة الفساد المالي و ذلك من خلال المزايا التي تقدمها نوضحها كالتالي:[1]

- توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية؛
- وضع مجموعة من النظم داخلية للمؤسسة:نظام الرقابة الداخلية الذي يؤكد أن سجلات المؤسسة تتسم بالدقة وأنها تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية،وجود نظام سلوك أخالقي ومهني فعال وآليات يلتزم بها كافة أصحاب المصالح؛
- إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكاملة عن المؤسسة كالمركز المالي،والأداء،وحقوق الملكية إلى كل الأطراف ذات المصلحة ؛

[1]-حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي و تحقيق التنمية المستدامة "تجربة ماليزيا نموذجيا"، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد و الإدارة ، مجلد2، العدد 2،جامعة الأغواط:الجزائر، ديسمبر 2018، ص 59.

- الإفصاح بكل وضوح في التقارير المالية عن كيفية إعداد القوائم المالية وعن السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وتأثير هذه السياسات على النتائج؛
- وجود مرجع خارجي مستقل،كفء ومؤهل يقوم بتدقيق القوائم المالية للشركة وفقا الأصول المهنية،ويقدم بتأكيد بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للشركة وأدائها.

2. نظام حوكمة المؤسسات الإسلامي في ماليزيا:

يمتاز نظام الحوكمة الإسلامي للمؤسسات في ماليزيا بما يلي:[1]

- عملت ماليزيا على تحويل ملكية مختلف المشروعات الإقتصادية إلى القطاع الخاص لأن مسؤولية الأفراد نمت، وأشركتهم عمليا في تحقيق الأهداف القومية،وإحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات،لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها ؛
- التقدم السريع الذي أحرزه النظام المالي الإسلامي في ماليزيا قد أفسح المجال أمام إندماجه في السوق العالمية؛ إذ تشير التقارير البنكية للبنوك الإسلامية لسنة 1995 أن40% من حساباتها لغير المسلمين.
- النظام المالي الإسلامي إستطاع التأثير في النظام التقليدي و المصارف التقليدية في المعاملات المالية الإسلامية وتفوق عليه من ناحية الصلاحية والسلامة في ظل الأزمة المالية؛
- يوجد في ماليزيا حاليا 15 بنك ماليزيا إسلاميا عالي المستوى،توفر نطاقا عريضا من المنتجات والخدمات المالية على أساس مبادئ الشريعة ويؤدي دخول البنوك الإسلامية إلى تحسين التنافس وتحفيز الشعب على الإبتكار و المشاركة في الأعمال المصرفية الإسلامية .

[1]- سناء عبد الكريم الخناق، الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية التجربة الماليزية، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،مجلد 12، العدد 12،جامعة سطيف1:الجزائر، 2012، ص 82.

ثالثا:موقع ماليزيا في خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010–2021)

يمكن عرض النتائج التي تحصلت عليها ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من (2010-2021)،وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3–1):تطور أداء ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010 إلى2021).

السنوات	عدد البلدان	النقطة	الرتبة عالميا
2010	178	44 من100	56
2011	183	43	60
2012	176	49	54
2013	177	53	50
2014	175	52	50
2015	168	50	54
2016	176	49	55
2017	180	47	62
2018	180	47	61
2019	180	53	51
2020	180	51	57
2021	180	48	62

المصدر:من إعداد الباحثتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2010–2021)، على الموقع الإلكتروني للمنظمة(http://cpi.tranparency.org)،تاريخ الإطلاع2022/04/30،على الساعة1:43.

الشكل(3-1)التمثيل البياني لنقاط ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010-2021)

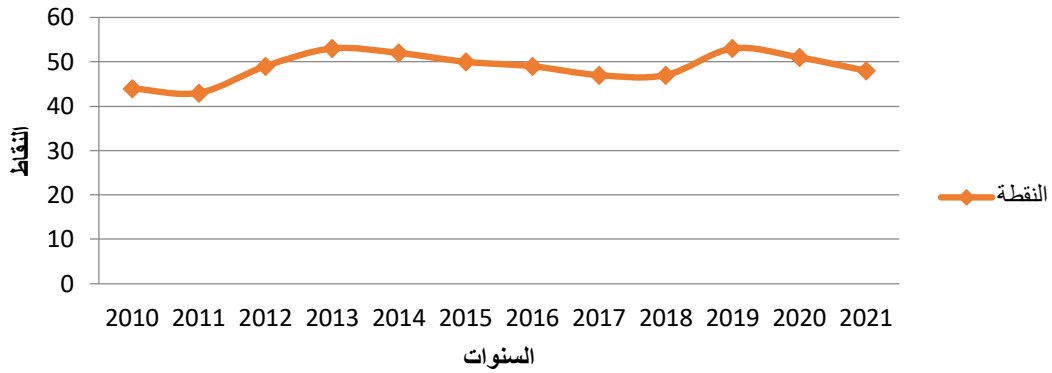

المصدر:من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول رقم(3-1).

من خلال الجدول رقم (3-1)و الشكل رقم(3-1) نلاحظ أن ماليزيا حققت نتائج مشجعة في مجال مكافحة الفساد حسب cpi خلال فترة الدراسة(2010-2021)،إذ إنتقل تصنيفها من 44إلى43 نقطة من أصل 100نقطة خلال السنوات2011،2010وذلك بسبب إتهام بعض السياسيين بها بالفساد،و لكن هذا الإخفاض الطفيف لم يدم طويلا إذ شهدت الفترة(2012-2015)تصنيفات مرتفعة مقارنة بسنتي 2010 و2011إذ بلغت ذروتها سنة2013ب53نقطة و يرجع هذا الإرتفاع إلى مجموعة من الأسباب أهمها تقديم هيئة مكافحة الفساد المالزية إقتراح مشروع يلزم الوزراء و موظفي الخدمة الوطنية بكشف ذممهم المالية، تسخير الجهود و الخدمات الإلكترونية لمكافحة الفساد المالي في ماليزيا من خلال وضع البنك المركزي الماليزي موقع لتسهيل عمليات متعامليه بالإضافة إلى تشجيع المخبرين للكشف عن الفساد المالي،إعتماد الهيئات الحكومية الماليزية على الحوكمة الإلكترونية من خلال تخصيص بوابة إلكترونية تعرض من خلالها جميع المعلومات الخاصة بالمناقصات و هذا للتأكيد على عنصر الشفافية و الإفصاح في تعاملاتها.وإستمرت ماليزيا في الحصول على تصنيفات متقدمة خلال السنوات(2016-2021)مع وجود تراجعات طفيفة إذ بلغ أدنى تصنيف لها 47نقطة خلال سنتي2017و 2018،وبلوغها الذروة مرة أخرى سنة2019،وأسند هذا التقدم في التصنيف إلى توفر الرغبة السياسية الجادة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني و وسائل الإعلام في ذلك وهذا ما جعل ماليزيا من بين الدول النزيهة و الناجحة بشكل كبير في مكافحة الفساد.

ومن خلال ما سبق نجد أن التجربة الماليزية تعتبر من التجارب الناجحة في مجال مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحوكمة و من أسرار نجاحها هو تطبيقها لإستراتيجية شاملة ومتكاملة يشارك فيها كل من الحكومة و المجتمع،فالحكومة من خلال إنشائها للعديد من المؤسسات الرادعة للفساد،و المجتمع من خلال تفعيل دور الجمعيات ووسائل الإعلام في نشر الوعي والتحسيس بخطورة الظاهرة وضرورة المشاركة في مكافحتها و الإهتمام بجوهر الإسلام في مجال الفساد و ذلك راجع إلى أنه أفضل مرجع إلى تطبيق الأسس السليمة في المعاملات كالإفصاح و النزاهة،الشفافية،بمايضمن حقوق جميع الأطراف و كل هذه تعتبر مبادئ للحوكمة.و هذا أكبر درس يمكن تستفيد منه الدول لتحقق نتائجها.

المطلب الثاني:التجربة البرازيلية

نتيجة للعديد من الفساد المالي والإحتجاجات التي تعرضت لها البرازيل سعت الأخيرة إلى مكافحتها منتهجة عدة إستراتجيات شاملة.

أولا:واقع الفساد المالي في البرازيل

قبل التطرق لواقع الفساد في البرازيل نود إعطاء نبذة مختصرة عن هذه الدولة:[1]

تقع البرازيل في قارة أمريكا الجنوبية،تبلغ مساحتها $8.54km^2$ مليون في أمريكا الجنوبية من حيث المساحة،عددسكانها 207.847 مليون نسمة،عاصمتها برازيليا أو ساوباولو،نظام حكمها فدرالي،لغتها البرتغالية ديانتها الرئيسية الكنيسة الكاثولكية، عملتها الريال.

أما فيما يخص واقع الفساد في البرازيل فنجده في كافة مستويات المجتمع من أعلى المناصب السياسية إلى أصغر البلديات،حيث تنتشر بكثرة به المحاباة و المحسوبية،إختلاس الأموال العامة،الرشوة،غسيل الأموال.إذ يمثل الفساد تحديا رئيسيا للتجربة الديمقراطية،وتهديدا قويا للإستقرار السياسي والإقتصادي في البرازيل،ناهيك عن

[1]– عباس وداد، قراءة في تجربة البرازيل في مجال الحد من الفقر، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، مجلد 20، العدد1، جامعة سطيف:الجزائر، 2020، ص358.

تكلفته الإقتصادية،فمتوسط التكلفة السنوية للفساد في البرازيل تراوح ما بين 1.2 و3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.وكشف إستطلاع رأي أجرته مؤسسة الشفافية الدولية عام 2013 عن أن أكثر المؤسسات فسادا في البرازيل،هي:الأحزاب السياسية (81%)،البرلمان والشرطة (72 و70 بالمائة على التوالي) ، وأقلها فسادا المؤسستان العسكرية والدينية (30 و31 بالمائة على التوالي) ، ورأى 54% أن جهود الحكومة لمكافحة الفساد غير فعالة، وأكد 64% أن مستوى الفساد زاد مقارنة بالفترة ما بين 2007 و2010 .

فمثلما كان الفساد الذي يشبه البركان السبب الرئيسي للمظاهرات العارمة التي أدت إلى إقالة أول رئيس برازيلي عام 1992،فقد مثل المحرك الأساسي للمظاهرات ضد الرئيسة البرازيلية في الأعوام 2013 و2014 و2015، و في مايلي بعض من أبرز الفضائح على الفساد المالي في البرازيل:

1. **فضيحة مينسالاو (2005)**:تمثلت في رشاوى شهرية يدفعها حزب العمال الحاكم لبعض أعضاء الكونجرس البرازيل لضمان دعمهم السياسي،تمت إدانة 25 شخصا من كبار رجال الصناعة،وعدد من كبار المسؤولين السياسيين من 38 متهما بتهم من بينها الفساد وغسل الأموال وسوء استخدام الأموال العامة. [1]

2. **فضيحة لافا جاتو"غسيل السيارات**:تعتبر أكبر فضيحة فساد مالي في العالم تم إكتشافها في سنة 2014 و إستمر التحقيق بها إلى غاية 2021/2/1،بدأت من محطة وقود متواضعة لغسل السيارات و في باطنها كانت تتم فيها أكبر عمليات غسيل الأموال من خلال تجار سوق السوداء الذي يعملون لدى أكبر مدير تنفيذي لشركة النفط البرازيلية بتروبراس،وتبين لاحقا أن هذا المسؤول التنفيذي هو واحد فقط من بين العديد من الموظفين المشاركين في عملية فساد ضخمة تضمنت الدفع الزائد لعقود الأشغال العامة الرئيسية،والرشاوى والمدفوعات الخارجية للسياسيين،وتمويل حملاتهم وأحزابهم السياسية بشكل غير قانوني،حيث دفعت أكثر من ملياري دولار على شكل رشاوى ليس

[1]– صدفة محمد محمود، بركان الفساد يهدد البرازيل، على الموقع الإلكترونيwww.alkhaleej.ae، تاريخ الإطلاع2022/5/10، على الساعة02:23.

فقط من قبل شركة بتروبراس،لكن أيضا من قبل بعض شركاتها الفرعية وكان من أبرزها شركة أوديبرخت التي أنشأت قسما كاملا داخل الشركة يسمى قسم العمليات الهيكلية للتعامل مع الرشاوى والمدفوعات الخارجية بقيمة 780 مليون دولار أمريكي وذهبت تلك الأموال إلى بعض أبرز الشخصيات والأحزاب السياسية، ليس فقط في البرازيل، ولكن أيضا في 12 دولة أخرى في أمريكا اللاتينية وكذلك أنجولا وموزمبيق. [1]

وهزت الفضيحة أكبر دوائر الحكومة وعالم الأعمال في البرازيل، وتوسعت لتشمل دولا أخرى في أمريكا اللاتينية ووصلت حتى إلى إفريقيا وكانت مصدرا لفيلم ومسلسل عرضاعلى منصة "نيتفليكس"،وحققت التحقيقات في تلك الفضيحة نتائج مذهلة تتمثل في:إدانة 174شخصا في البرازيل وتوجيه التهم إلى 12 رئيس دولة أو رئيسا سابقا في البرازيل والبيرو وبنما إضافة إلى إعادة 665 مليون يورو إلى الحسابات البرازيلية وتعهد بإعادة 2,32 مليار يورو إضافي[2].

ثانيا:واقع الحوكمة في البرازيل

يعتبر المعهد البرازيلي لقواعد إدارة المؤسسات أول كيان مكرس بهذا الغرض،حيث نشر في أفريل 1997 قواعد أفضل الممارسات لإدارة المؤسسات و التي تركز بالدرجة الأولى على تكوين مجالس الإدارة و إختيار أعضائها،و إستقلالها و الشفافية و الإفصاح....،و تعتبر بورصة ساو باولو من أكبر المهتمين بتطوير قواعد إدارة المؤسسات في البرازيل،إذ وضعت مشروعا يهدف إلى تحسين العلاقات بين المؤسسات و المستثمرين،و في نفس المجال أصدرت البورصة العديد من الكتابات و المطبوعات مثل"دليل قرار المؤسسات"و دليل"بورصة ساوباولو للطرح العام"و دليل"بورصة ساوبالو لعلاقات المستثمرين"،بالإضافة إلى المشاركة غير الرسمية مع المعهد البرازيلي لقواعد

[1]- catalina lobo guerrero، قضية لافا جاتو وحدت الصحفيين الإستقصائيين في أمريكا اللاتينية، على الرابط الإلكتروني، https://gijn.org/2019/8/26، تاريخ الإطلاع2022/5/10، على الساعة23:30.

[2]- فراس حاتم، البرازيل بطلة العالم في مكافحة الفساد، على الرابط الإلكتروني، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=70918، تاريخ الإطلاع2022/5/12، على الساعة1:00.

إدارة المؤسسات في إصدار قواعد إدارة المؤسسات.[1] و لكي يتم تشجيع كافة المؤسسات المقيدة في بورصة ساوباولو على إتخاذ خطوات نحو الإلتزام بتنفيذ مطالب المستثمرين الحالية بشأن حوكمة المؤسسات،فقد قامت البورصة بإنشاء مستويين لحوكمة المؤسسات:[2]

- **المستوى الأول**:يتطلب من المؤسسات أن تصبح أكثر شفافية بالإفصاح عن المعلومات أكثر مثل قوائم مالية أكثر كمالا،معلومات عن تداول الأسهم الذي يقوم به الموجودون داخل المؤسسة وعن المعاملات الذاتية.
- **المستوى الثاني**:يتطلب من المؤسسات التمسك بكافة الإلتزامات المبينة في اللوائح التنظيمية للسوق الجديدة (nova mercado) المنشأة في بورصة ساوباولو كإختيار أعضاء مجلس الإدارة لمدة عام فقط،إعداد الميزانية الختامية للشركة وفقا للمعايير المحاسبة الدولية(IAS)،أو المعايير المحاسبية الأمريكية(USGAAP)،الإلتزام بحسم خلافات المؤسسات عن طريق غرفة تحكيم السوق في البورصة.

ثالثا:موقع البرازيل في خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010-2021)

يمكن عرض النتائج التي تحصلت عليها البرازيل في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من (2010-2021)،وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3-2): تطور أداء البرازيل في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010 إلى 2021)

السنة	النقطة	الرتبة عالميا
2010	**37 من 100**	**69**

[1]- يمينة شحرور، محمد تقروت، حوكمة المؤسسات"قراءة في المفاهيم مع عرض تجارب دولية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، المجلد12، العدد2، جامعة الشلف:الجزائر، 2021، ص43.

[2]- مصطفى يوسف كافي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 130-132.

2011	38	73
2012	43	69
2013	42	72
2014	43	69
2015	38	76
2016	40	79
2017	37	96
2018	35	105
2019	35	106
2020	38	94
2021	38	96

المصدر:من إعداد الباحثتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2010-2021)، على الموقع الإلكتروني للمنظمة(http://cpi.tranparency.org)،تاريخ الإطلاع2022/05/11،على الساعة1:43.

الشكل(2-3)التمثيل البياني لنقاط البرازيل حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010-2021)

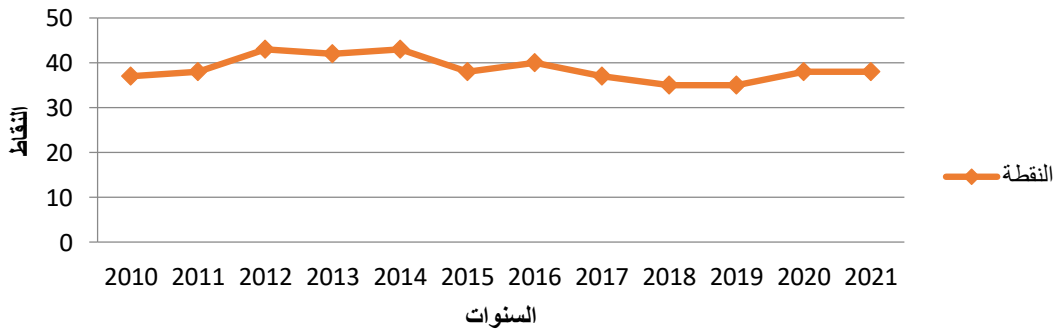

المصدر:من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول رقم(3-2).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-2) و الشكل رقم(3-2) أن دولة البرازيل حققت نتائج متوسطة خلال فترة الدراسة حسب مؤشر cpi،إذ تحصلت سنة 2010 على37نقطة لترتفع إلى 38 نقطة سنة 2011 و ذلك لإصدارها قانون المعلومات،و كانت السنوات (2012-2014) قفزة نوعية في تاريخ التصنيف البرازيلي

بحصولها على 43 نقطة من أصل 100نقطة وأرجع ذلك لإصدارها لقانون الشركات النظيفة(2013)، وإكتشاف فضيحة لافا جاتو (2014)، ليشهد بعد ذلك التصنيف رتابة إذ إنتقل من 38 إلى 40نقطة خلال 2015-2016 ،ثم إنخفض إلى37نقطة سنة 2017 ليصل إلى 35نقطة خلال السنوات(2018-2019)،وليرتفع إلى 38 نقطة خلال الفترة(2020-2021).و ذلك راجع إلى التحقيق في فضيحة لافا جاتو الذي إستمر من 2014إلى 2021.

رابعا:جهود البرازيل في إرساء مبادئ وآليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

تعد تجربة البرازيل في مكافحة الفساد فريدة من نوعها و ذلك راجع إلى قدرتها على إكتشاف أكبر فضيحة مالية في العالم،عرفت"**بلافا جاتو**"و إدانة المتورطين بها مهما كانت مستوياتهم،و نظرا لذلك ولإنتشار فضائح أخرى كفضيحة **مينسالاو** 2005عملت البرازيل إلى إصدار قواعد أفضل الممارسات لإدارة المؤسسات من طرف المعهد البرازيلي

و بورصة ساو باولو و التي تمثلت في مبادئ الحوكمة كالإفصاح و الشفافية،تأهيل مجلس الإدارة و تفعيل نظام الرقابة.بالإضافة إلى ذلك قامت البرازيل بمجموعة من المبادرات المعززة لمبادئ الحوكمة نوضحها كالتالي: [1]

1. إصدار قانون المسؤولية المالية(2000) وتعديلاته عام 2009،و الذي يفرض ضوابط على مستويات الإنفاق و الدين العام و يعزز الشفافية في الحسابات العامة؛
2. تمرير قانون السجلات النظيفة(2010) و الذي يمنع الأشخاص من الترشح لمنصب سياسي لمدة ثماني سنوات متتالية على أي مستوى،إذ كانت هناك إتهامات جنائية معلقة ضدهم أو تمت إدانتهم بإرتكاب جريمة خطيرة؛
3. قانون المعلومات(2011) و على أساسه أصبح لكل إدارة و ولاية و الحكومة الفديرالية موقع على الشبكة العنكبوتية "موقع بوابة الشفافية "يسمح للمواطنين و الصحفيين بتتبع النفقات العامة و

[1]- صدفة محمد محمود، بركان الفساد يهدد البرازيل، مرجع سبق ذكره.

المناقصات،المبيعات و المشتريات،الذمة المالية للمسؤولين بدءا من رئيس الجمهورية إلى أصغر موظف في الجهاز الإداري؛

4. تعديل التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال،
5. إصدار قانون الشركات النظيفة(2013) إلى يتم بموجبه معاقبة الشركات المسؤولة عن إنتهاك القانون،أو المتورطة في قضايا فساد بغرامة تصل إلى % 20 من إجمالي الإرادات في السنة التي تسبق بداية التحقيقات؛
6. دعم حرية التعبير و الإعلام إذ تعمل الصحافة في البرازيل وفق مقولة "ضجيج الصحافة و لا صمت قبور الديكتاتورية"؛
7. إصلاح السلطات القضائية العامة،و خصوصا المناط بها مكافة الفساد و المحسوبية.

بالإضافة إلى ذلك كان للمجتمع المدني و وعي الشعب البرازيلي دور كبير في مكافحة الفساد المالي.

من خلال ما سبق نجد أن تعاظم إهتمام الرأي العام البرازيلي بمشكلة الفساد أدت إلى تطبيق قوي و فعال لحزمة من الآليات لمكافحته،حيث شكل ذلك أحد عوامل تقدم البرازيل السريع من بلد متخلف إلى أن تكون من ضمن الدول العشر الأغنى في العالم و هذا أكبر درس يمكن أن تستفيد منه جميع الدول.

المبحث الثاني:التجربة السنغافورية والولايات المتحدة الأمريكية

أدى الإهتمام الكبير بمصطلح الحوكمة و أثرها على الفساد المالي إلى قيام العديد من الدول إلى إصدار توصيات متعلقة بتطبيقاتها عن طريق شركاتها المحلية أو بورصاتها للأوراق المالية،و سنتطرق في هذا المبحث إلى تجربة كل من سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص هذان المصطلحان.

المطلب الأول:التجربة السنغافورية

يبقى الفساد أكبر العوائق التي تحول دون التنمية الإقتصادية و الإجتماعية،فكانت بذلك النزاهة و الشفافية من أولويات دولة سنغافورة الأمر الذي جعلها من أبرز الإقتصاديات العالمية و مثالا يحتدى به،وقد لعبت الحكومة السنغافورية دورا كبير في هذا النجاح من خلال إستراتجياتها المنتهجة للحد من الفساد المالي.

أولا:واقع الفساد المالي في سنغافورة

قبل التطرق لواقع الفساد في سنغافورة نود إعطاء نبذة مختصرة عن هذه الدولة:

تقع سنغافورة في جنوب شرق آسيا،تبلغ مساحتها $704km^2$،عاصمتها مدينة سنغافورة نظامها جمهوري، ديانتها الرئيسية البوذية،عملتها الدولار السنغافوري،ناتجها المحلي الإجمالي يقدر ب 364مليار دولار سنة 2019،تعتبر رابع أهم مركز مالي في العالم تلعب دورا مهما في الإقتصاد العالمي،وخاصة في التجارة العالمية.[1]

أما فيما يخص واقع الفساد فيها فهذه الأخيرة فلقد كانت تحمل لقب الدولة الأكثر فسادا في العالم،إذ كانت من حوالي (60) عاما دولة عادية مواردها الطبيعية محدودة و كانت لديها كافة مشاكل الفساد،و لكنها بعد أن خاضت أعظم تجربة لمكافته أصبحت وفق معايير منظة الشفافية الدولية من الدول الأقل فسادا في العالم،إذ بدأت رحلتها في محاربته بقرار سياسي أطلقه رئيس الوزراء السابق منذ توليه الحكم سنة 1959 بقوله"لا ننظر لعملية

[1]– عبد القادر شارف، واقع النموذج السنغفوري في مكافحة الفساد، مجلة دراسات"العدد الإقتصادي"، المجلد7، العدد2، جامعة الأغواط:الجزائر، 2016، ص.ص 150-151.

السيطرة على الفساد على أنها مجرد قضية أخلاقية و ليس فضيلة و إنما حاجة و إن المحافظة على أن تبقى نظيفا و تنبذ الأشخاص القابلين للرشوى يعد من المبادئ القيادية للحكومة".[1]

و بذلك أعتبرت سنغافورة إحدى دول المعجزة الإقتصادية الآسوية،التي بلغ فيها الفساد المالي مستويات ضعيفة،نتيجة إتخاذ الدولة الخطوات الإيجابية الفعالة في مكافحته.و لمعرفة حقيقة حجم الفساد المالي فيها أوضحت إستطلاعات منظمة الشفافية الدولية لعام 1996 أن سنغافورة إحتلت المرتبة (7) من أصل(54)دولة و بدرجة (8.80)،ثم تقدمت نقطتين في عام 2003 لتحتل المرتبة(5) من أصل (133) و بدرجة (9.4)،الأمر الذي جعلها من أحسن دول العالم في مقياس الفساد.[2]

و حسب إحصائيات مكتب التحقيق في قضايا الفساد في سنغافورة(CPIB)سنة 2017 فإنه تلقى ما مجموعة 368 شكوى خاصة بالفساد و هي نسبة منخفضة جدا مقارنة بباقي الدول المجاورة،و أيضا منخفظة بنسبة 17.7%عن نسبة الشكاوى الواردة للمكتب في عام2016 ،حيث تلقى 447 شكوى خاصة بقضايا الفساد،و يتم تقييم جميع الشكاوى المتعلقة بالفساد التي يتلقاها المكتب من قبل لجنة تقييم الشكاوى(CEC) و يتم تسجيل القضية للتحقيق إذا كانت المعلومات التي يتلقاها قابلة للتحقيق حيث إنخفضت عدد القضايا المسجلة للتحقيق من قبل(CPIB)بشكل طفيف من 118 حالة عام 2016 إلى 103 حالة سنة 2017.و الملاحظ أن معظم القضايا الواردة للمكتب في عام2017 تخص القطاع الخاص بنسبة 92%،في حين أن 8 فقط من الحالات المسجلة تخص القطاع العام و هي أيضا نسبة منخفضة مقارنة بعام2016 أي كانت تمثل 15%،في حين أن عدد الأشخاص الذين تمت محاكمتهم بسبب الفساد قدر ب141 شخص في عام 2017،وشكل موظفو القطاع الخاص نسبة 94%،وتنطوي قضايا الفساد في القطاع الخاص عموما على الرشوة مقابل عقود

[1]- أمين لطفي، تطبيق نموذج سنغافورة في مكافحة الفساد في مصر، مكتب المحاسبون القانونيون و المستشارون، على الموقع الإلكتروني، www.draminlotfyoffice.com تاريخ الإطلاع 2022/04/25، على الساعة00:50.

[2]- هشام الشمري، إيثار الفتلي،الفساد الإداري و المالي و أثاره الإقتصادية و الإجتماعية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان:الأردن، 2011، ص199.

العمل و تشمل مجالات البناء،خدمات التخزين،النقل،الخدمات اللوجيستية و البناء.[1]

ثانيا:واقع الحوكمة في سنغافورة

إهتمت سنغافورة بمفهوم الحوكمة أو الحكم الرشيد والذي يتركز على إرساء القواعد والأسس والقوانين والآليات المنفذة والتنظيم أو دور المنظمات،وتقوم الحوكمة في سنغافورة على طرق ممارسة السلطة فى إدارة موارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحقيق التنمية ،وعلى طريقة إتخاذ القرارات وتنفيذها،وقدرة الحكومة على إنفاذ القوانين والقواعد ومراقبة أداء القطاع الخاص والمجتمع المدني.كما تركز الحوكمة على وجود آليات للمسائلة والمشاركة المجتمعية والقدرة على التنبؤ بأوضاع الإقتصاد والمجتمع بالإضافة إلى الشفافية في معالجة الأمور.والحكم الرشيد في سنغافورة ينبع من تداخل أدوار الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون فيما بينهم.وتؤمن سنغافورة بأن إستخدام الحكم الرشيد والحوكمة يمكن الدولة من تحقيق التقدم والنهضة الشاملة سواء كانت دولة كبيرة أو صغيرة،سواء كان لديها موارد كبيرة أو صغيرة ومهما كان موقعها الجغرافي.وتتمتع سنغافورة عمليا بتطبيق المبادئ التالية للحوكمة وهي: [2]

- القيادة وتعني إختيار الرجل المناسب في المكان المناسب،الرقابة على الفساد.
- العمل من أجل العمل work for work أي أن القدرة والكفاءة ومجهود العمل هو أساس الترقي والوصول إلى المناصب العليا القيادية وليس الثروة والمكانة والخلفية الإجتماعية؛
- النزاهة Integrity وهي إلتزام طريق الصواب والنزاهة فى تأدية الأعمال؛

ثالثا:موقع سنغافورة في خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010-2021) يمكن عرض النتائج التي تحصلت عليها سنغافورة في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من (2010-2021)، وفق الجدول التالي:

---

[1]- عبد الحميد بوشرمة، سارة بوسعيود،النموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد و الوقاية منه "دراسة تحليلية من 2010-2020"، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد5، العدد3، الجزائر، 2021، ص.ص 332-333.

[2]- سمير زين العابدين علي، التجربة السنغافورية و كيفية الإستفادة منها، جريدة شباب مصر، على الموقع الإلكتروني، www.shabab misr.com، تاريخ الإطلاع2022/4/25، على الساعة23:23.

الجدول رقم(3–3):تطور أداء سنغافورة في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من2010 إلى 2021)

السنة	عدد البلدان	النقطة	الرتبة عالميا
2010	178	93 من100	1
2011	183	92	5
2012	176	87	5
2013	183	86	5
2014	175	84	7
2015	168	85	7
2016	176	84	7
2017	180	84	6
2018	180	85	3
2019	180	85	4
2020	180	85	3
2021	180	85	4

المصدر:من إعداد الباحثتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2010–2021)، على الموقع الإلكتروني للمنظمة(http://cpi.tranparency.org)،تاريخ الإطلاع2022/04/26،على الساعة16:43.

الشكل(3–3)التمثيل البياني لنقاط سنغافورة حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010–2021)

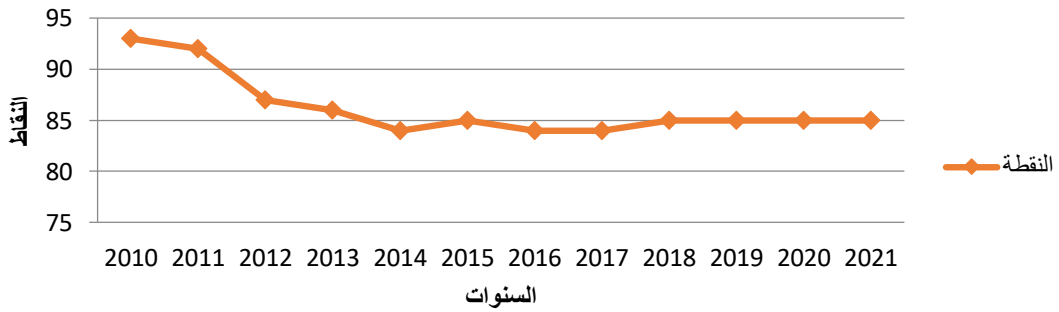

المصدر:من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول رقم(3–3).

من خلال الجدول رقم(3-3) والشكل رقم(3-3) يتضح لنا أن دولة سنغافورة خلال معظم فترات الدراسة إحتلت مراتب متقدمة في مجال مكافحة الفساد حسب مؤشرcpi،ما يدل على إرتفاع نسبة الشفافية و النزاهة و سيادة القانون،ففي سنة 2010 حصلت على نقطة تقدر ب93 من أصل 100 نقطة،و هو ما مكنها من إحتلال المرتبة الأولى عالميا من حيث تدني مستويات الفساد و الرشوة،ثم حصلت خلال السنوات(2011-2013) على النقاط86،87،92 على التوالي،و تراجعت قليل خلال السنوات(2014-2016)لتحصل على 84-85 نقطة،إلا أن ذلك لم يدم طويلا و رجعت إلى إحتلال المراتب الأولى عالميا تتمثل في مرتبة 3و4 من أصل 180 دولة مع الحفاظ على نفس النقطة 85 خلال السنوات 2018-2021.و هو مايدل على أن سنغافورة تعتبر من أنظف دول العالم و تحتل مركزا رياديا في مجال مكافحة الفساد و الوقاية منه و تطبيق مبادئ و قواعد الحكم الراشد،ما يجعل من تجربتها في هذا المجال نموذج يقتدى به بالنسبة للدول التي ماتزال غارقة في الفساد بمختلف أشكاله.

ثالثا:جهود سنغافورة في إرساء مبادئ و آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

إن الإستراتجية الشاملة التي إنتهجتها سنغافورة في مكافحة الفساد ومنه المالي،إرتكزت بشكل كبير على الحوكمة و مبادئها و التي تظهر جليا من خلال قيامها بإنشاء مكتب التحقيقات في واقع الفساد و إصدار قانون مكافحة الفساد،حيث كان دور كل منهم ينص على تطبيق مبادئ الحوكمة كالإفصاح و الشفافية،الرقابة و المسائلة،إعتماد نظام الحوافز و الكفاءة في عملية التوظيف.

1. إنشاء مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد:

تم إنشاء هذا المكتب منذ سنة 1952 لكن تم تفعيله سنة1959مع وصول رئيس الوزراء إلى الحكم،و يعتبر هيئة مستقلة عن الشرطة،تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد،و يرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة .[1]و يمكن إيجاز دور هذا المكتب فيما يلي:[2]

[1]- عبد القادر شارف، مرجع سبق ذكره، ص156.

[2]- تقرير وزارة الدولة للتنمية الإدارية"لجنة الشفافية و النزاهة"، التقرير الأول، الإصدار11، مصر، 2007، ص 31.

- إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري العام و الخاص؛
- التحقيق في إستخدام السلطة من قبل المسؤولين و عمل لقاءات لهم للتأكيد على مبادئ الشرف و النزاهة و تجنب الفساد؛
- إرسال التقارير إلى جهات يتبعها المتهمون بممارسة الفساد؛
- مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة و إعادة هندستها بما يعمل عل التقليل من ممارسات الفساد؛
- تقديم خدمات إلكترونية سهلة تمكن المواطنين من الإبلاغ عل وقائع الفساد عبر مواقع التواصل الإجتماعي المختلة،دون خشيتهم من التعرض للمسائلة القانونية تحت حملة ترفع شعار"مواطن شريف يعني أمة شريفة".

2. إصدار قانون مكافحة الفساد:

في سنة 1959 أصدرت سنغافورة قانون جديد لمكافحة الفساد،وسعت فيه من تحديد الهدية لتشمل كل شيئ ذي قيمة مهدى لأي مسؤول،و تم فيه إعطاء سلطات واسعة للمحققين في شبهات الفساد بما في ذلك سلطة الإعتقال و الإطلاع على الحسابات المصرفية للمشتبه بهم و أسرهم.[1] بالإضافة إلى ذلك قامت ب: [2]

- الفصل بين الوزارات و إدارة التنفيذ حيث يتولى التنفيذ في الغالب هيئات و مؤسسات منشأة بقانون و لا يبقى للوزارات إلا التخطيط الإستراتيجي؛
- زيادة مرتبات الموظفين في الدولة بحيث تكون كافية لتوفير مستوى حياة كريمة،فرفع الأجور هو أهم رادع للفساد؛
- إنشاء لمراجعة تاريخ الأفراد قبل توظيفهم لضمان عدم تولي أي شخص منصب قيادي،أو عمل سياسي بسبب شبهة الفساد؛

[1]- عبد القادر شارف، مرجع سبق ذكره، ص157.

[2]- إلياس ركيبي، دور النخبة في مكافحة الفساد"نخبة حزب العدالة و التنمية التركي أنموذج"، مذكرة ماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة و إدارة محلية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة:الجزائر، 2019، ص.ص44-45.

- الإهتمام بتعزيز آليات الشفافية و المساءلة و الرقابة و الممارسات الديمقراطية و الإستقرار السياسي و تقليل من إجراءات البروقراطية لتوفير البيئة المناسبة للعمل؛[1]

ومن هذه التجربة نستفيد مجموعة من الدروس أهمها هي أن الإرادة السياسية في الدول هي التي تستطيع إنتاج قانون مكافحة فساد فعال، ونظام للتقاضي نزيه وسريع، وإدارة ضبط إداري وقضائي يتميز بالصرامة والحرفية المهنية ،بالإضافة إلى الإهتمام بنشر ثقافة العلم والعمل والإجتهاد والمشاركة من خلال الرقابة والشفافية، الإهتمام بالموظفين من خلال الإعتماد على عقود الكفاءة و الأجور.

المطلب الثاني:تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

نتيجة للعديد من الفساد و المشاكل المالية التي تعرضت لها عدة شركات بالولايات المتحدة الأمريكية سعت الأخيرة إلى مكافحتها منتهجة عدة إستراتجيات.

أولا:واقع الفساد المالي في الولايات المتحدة الأمريكية

قبل التطرق لواقع الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية نود إعطاء نبذة مختصرة عن هذه الدولة:

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في قارة أمريكا الشمالية،تبلغ مساحتها $9.8km^2$ مليون و هي بذلك تعد ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة،عددسكانها 316 مليون نسمة،عاصمتها واشنطن،نظام حكمها ديمقراطي،لغتها و ديانتها الرئيسية الإنجليزية و المسيحية،عملتها الدولار الأمريكي.

أما فيما يخص واقع الفساد فيها فتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول العالمية التي شرعت بمكافحة الفساد و الرشوة،حيث إتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد و آثاره السلبية،و تعتبر الولايات المتحدة من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد،فوفقا لمؤشر CPI الخاص بتأشير مدارك الفساد في العالم و الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا،فإن درجة الولايات المتحدة هي6-7 مما يدل على نجاح سياستها في التصدي

[1]- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، إستراتجية محاربة الفسادالإداري و المالي"مدخل تكاملي"، طبعة العربية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان:الأردن، 2014، ص 260.

للفساد المالي و الحد منه و يرجع نجاح أمريكا إلى تبنيها عدة مبادرات شرعت بتنفيذها منتصف التسعينات.[1]و فيما يلي بعض من أبرز المؤشرات على الفساد في أمريكا:[2]

1. قرار المحكمة العليا الأمريكية برفع جميع القيود عن تمويل الحملات الإنتخابية للمترشجين و التي تدوم سنتين إلى مختلف المناصب الحكومية،و عدم وضع أي حدود قصوى لمثل هذه التبرعات و التي في الأصل رشاوي أو كما يطلق عليها بالمال الأسود في الإنتخابات؛
2. تخفيض الضرائب على الأغنياء من خلال دفع الرشاوي للسياسيين مما أدى إلى العديد من الفضائح مثل فضيحة نائب الرئيس،فضيحة الشركة الوهمية كريدي موبيليه،فضيحة حلقة الويسكي؛
3. الفساد المالي في وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية،من خلال تلقيهم للرشاوي مقابل ترويج أكاذيب تخدم مصالح كبريات الشركات؛
4. الفساد في العديد من المؤسسات المالية كبنك أوف أمريكا،بنك بي إن بي باريبا،بنك دوتشه حيث إنجر عنه فرض غرامات مالية بمليارات الدولارات.إضافة إلى ذلك دخول العالم في أزمة مالية عالمية كأزمة الرهن العقاري 2008.

ثانيا:واقع الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية

تعود جذور مفهوم حوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فضيحة water gate (1972)،و نتيجة العديد من التحريات المتعاقبة تمكنت الهيئات التشريعية و القانونية الأمريكية من تحديد أسباب الفشل في أنواع الرقابة المالية في العديد من المؤسسات الأمريكية،و قد أدى ذلك إلى إصدار قانون مكافحة الفساد في عام 1977 الذي تضمن قواعد محددة بخصوص إيجاد صياغة و مراجعة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات.[3]

---

[1]- حمودي مصطفى جمال الدين، أثر الفساد الإداري و المالي على البناء التنموي، ط1، دار الكتاب الحديث، االقاهرة:مصر، 2018، ص157.

[2]- خوان كول، الفساد المؤسساتي في أمريكا، جريدة دار الخليج، دبي، على الموقع الإلكتروني، www.alkhaleej.ae، تاريخ الإطلاع 2022/5/5، على الساعة 14:47.

[3]- تريش حسينة، جهود دولية رائدة نحو إرساء الإطار القانوني و المؤسسي لحوكمة الشركات، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد6، جامعة بومرداس:الجزائر، ص341.

و من الملاحظ أن الإهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة و هو أكبر صندوق معاشات في الولايات المتحدة الأمريكية،بتعريف حوكمة المؤسسات و إلقاء الضوء على أهميتها و دورها في حماية حقوق المساهمين،و لقد قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ لتطبيق حوكمة المؤسسات و قد قسمت إلى مبادئ جوهرية و خطوات إرشادية تمثلت فيمايلي:[1]

1. التركيز على تشكيلة مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عن المجلس و المكافآة الخاصة بأعضاء المجلس؛
2. التركيز على معايير تقييم الأداء و قدرة أعضاء مجلس الإدارة المستقبلية على تعميم أداء المدراء و التنفذيين؛
3. توضيح الخطوط الإرشادية إلى ضرورة الإتفاق بين المجلس و المساهمين على تعريف محدد و واضح لمفهوم الإستقلال.و بسبب الإنتقادات الموجهة لهذه المبادئ أصبحت غير معمول بها.

و في عام 1987 قامت اللجنة الوطنية و الخاصة بالإنحرافات في إعداد القوائم المالية و التابعة لSEC بإصدار تقريرها المسمى treadway commission و الذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات و ما يرتبط بها من منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية المؤسسات و ما يرتبط بها من منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية،و ذلك عن طريق الإهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية و تقوية مهنة التدقيق الخارجي أمام مجالس إدارة المؤسسات.[2]

فإضافة إلى ذلك صادق الكونكرس الأمريكي في 2002/7/31 على قانون يسمى ساربينز أكسلي نسبة إلى الأشخاص الذين أنطيت بهم مهمة إعداد هذا القانون و هما عضوان في الكونكرس،و ينص هذا القانون على

[1]– سمية بن عمورة، باديس بوغرة، تجارب دولية في حوكمة الشركات، مجلة النماء للإقتصاد و التجارة، مجلد3، العدد2،جامعة جيجل:الجزائر، 2020، ص 139.

[2]– قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير مؤسسة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة:الجزائر،2018 – 2019، ص 77.

تشكيل هيئة للرقابة و مهمتها مراقبة أداء المدققين القانونيين الذين يدققون القوائم المالية للشركات العامة و إعادة النظر أو تعديل حوكمة المؤسسات .[1]

و في سنة 2003 أصدرت بورصة نيويورك العديد من المتطلبات التي تمثل مبادئ أو قواعد للحوكمة و ألزمت بها المؤسسات المسجلة بها و من هذه المبادئ:[2]

1. أن يكون لدى جميع المؤسسات المسجلة بها لجنة للتدقيق،المكافآت التعيينات،مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين؛
2. على مجلس الإدارة تحديد بدقة المدير المستقل و هو الذي لا يرتبط مع المؤسسة بأي علاقة هامة.

ثالثا:موقع الولايات المتحدة الأمريكية في خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010–2021)

يمكن عرض النتائج التي تحصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من (2010-2021)،وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3–4): تطور أداء الولايات المتحدة الأمريكية في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010 إلى 2021)

السنة	النقطة	الرتبة عالميا
2010	**17**	**22**
2011	/	/
2012	**73**	**19**
2013	**73**	**19**
2014	**74**	**17**

[1]– مخلوف فضيلة، حوكمة الشركات في مواجهة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، تخصص إدارة و إقتصاد مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم:الجزائر، 2014-2015، ص 26.

[2]– تريش حسينة، مرجع سبق ذكره، ص343.

2015	76	16
2016	74	18
2017	75	16
2018	71	22
2019	69	23
2020	67	25
2021	67	27

المصدر:من إعداد الباحثتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2010-2021)،على الموقع الإلكتروني للمنظمة(http://cpi.tranparency.org)،تاريخ الإطلاع2022/05/6،على الساعة1:43.

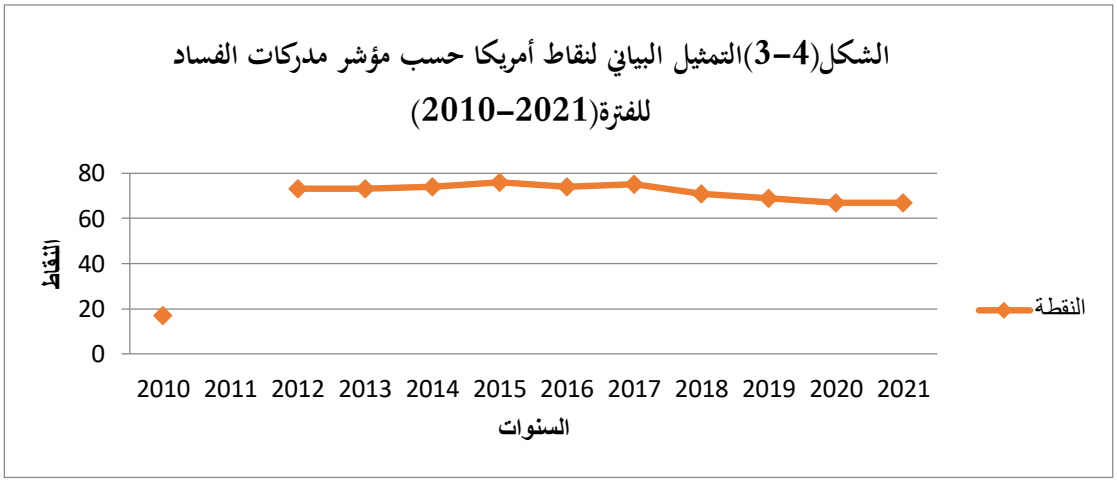

المصدر:من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول رقم(3-4).

من خلال الجدول رقم(3-4) والشكل رقم(3-4) يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية خلال معظم فترات الدراسة،إحتلت مراتب متقدمة في مجال مكافحة الفسادحسب مؤشرcpi ،إذ إنتقل تصنيفها من17إلى 73نقطة من أصل100نقطة خلال السنوات 2010،2012 و إستمر هذا التقدم في التصنيف لسنتي 2013،2014 بحصوله على 73 و74نقطة على التوالي و رجع ذلك إلى تعزيز الشفافية و المساءلة بها من خلال إشراك البنكك البنك الدولي للمواطنين في برنامجه لسنة 2014، وكانت سنة 2015 ،2017 قفزة نوعية في تاريخ التصنيف الأمريكي بحصولها على 75و76 نقطة من أصل 100 و أسند هذا التقدم إلى إرتفاع نسبة الشفافية بها،الإصرار على مكافحة الفساد من خلال سنها مجموعة من الإجراءات أهمها تطبيق مبادئ الحوكمة في الأسواق المالية ،و

إبتداءا من 2018 شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تراجع طفيف في تصنيفاتها إذ تحصلت سنة2019 على69نقطة و67 نقطة خلال السنتين2020و 2021 و بذلك خرخت الولايات المتحدة الأمريكية من مجموعة أفضل 25 دولة على مؤشر CPI لأول مرة سنة2020.و أرجع ذلك إلى دخول الإقتصاد الأمريكي في ركود بسبب أزمة كوفيد19.

ثالثا:جهود الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء مبادئ و آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

إن نجاح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي للفساد المالي يرجع إلى تبنيها عدة مبادرات كانت منها التركيز على مبادئ حوكمة المؤسساتت وبصفة خاصة مبدأ الرقابة،الشفافية،المساءلة،تأهيل الجهاز الإداري،مما سمح لها بالحصول على تصنيفات حسنة حسب مؤشرCPIخلال فترة الدراسة(2010-2021)،و نوضح تلك المبادرات أكثر كالتالي:[1]

1. FCPAو هي مبادرة تبنتها الولايات المتحدة و طبقتها في معاملاتها الخارجية مع دول العالم،بموجبها يتم محاكة أي شركة أمريكية تقوم بدفع رشوى لحكومة أي دولة أخرى تتعامل معها؛
2. في عام 1996 شاركت الولايات المتحدة الأمريكة في مؤتمر inter-armorica cenvention againstcorruptionلتجريم الرشاوي الدولية التي تدفع للمسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية؛
3. في ديسمبر1997 وقعت الولايات المتحدة مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمرowed لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية،إذ جرم كل أشكال الرشوة المدفوعة للمسؤولين الحكوميين؛
4. تعمل الولايات المتحدة أيضا مع كل من البنك الدولي،و صندوق النقد الدولي،لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية و الإصلاح الإقتصادي ؛
5. رفع كفاءة الجهاز الإداري و الهيئات الحكومية و الإدارية و تجديد و مراقبة القوانين يضمن وجود جهاز فعال للرقابة ؛

[1]- حمودي مصطفى جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص.ص 157-158.

6. إستقلال القضاء و الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة.

ومن خلال ما سبق نجد أن التجربة الأمريكية لا تختلف عن التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد المالي، حيث إنتهجت تقريبا نفس إستراتجيتها إذ إهتمت برفع كفاءة الجهاز الإداري و الهيئات الحكومية و الإدارية ،و أن إرادة الدولة في التغيير هي الأساس في الحد أو التخفيض من أي آفة فيها.وهذا أكبر درس يمكن أن تستفيد منه الدول الراغبة في الوصول إلى نفس نتائجهم.

المبحث الثالث:التجربة السعودية و المصرية

أدت الآثار السلبية للفساد المالي إلى مضاعفة الدول لجهودها لتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة من خلال إستراتجيات متنوعة و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تجربة الدولة السعودية و المصرية.

المطلب الأول:التجربة السعودية

تعد السعودية كغيرها من الدول التي عانت من الفساد،إذ توجد بها أكثر من جهة لمكافحته و منع إنتشاره و توغله داخل المجتمع السعودي و هذا ما سوف نتعرف عليه من خلال عرض تجربتها.

أولا:واقع الفساد المالي في المملكة السعودية

قبل التطرق لواقع الفساد في السعودية نود إعطاء نبذة مختصرة عن هذه الدولة:

تقع السعودية في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا ،تبلغ مساحتها $2km^2$ مليون ،عددسكانها 27345986 نسمة،عاصمتها الرياض،نظام حكمها ملكي،لغتها الرئيسية العربيةدينها الإسلام،عملتها الريال السعودي.[1]

أما فيما يخص واقع الفساد في السعودية فتبنت الأخيرة إستراتجية وطنية لحماية النزاهة و مكافحة الفساد سنة 2004 ،بهدف الإصلاح و الحد من الفساد وتصدي للإنحرافات و التجاوزات في أجهزة الدولة المختلفة على جميع أنواعه بحيث توصلت لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد بأمر ملكي و تمثلت أهدافها في حماية النزاهة وتحقيق مبدأ الشفافية و المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه الوظيفي،و قد تمكنت دولة السعودية من أن تحتل المرتبة الأولى في الدرجات سواء عربيا أو دوليا وهدفت الإستراتيجية إلى تحقيق ما يلي: [2]

[1]– دنيا محمود، أهمية الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية، على الرابط الإلكتروني،https://www.almrsal.com/post/958389 ، تاريخ الإطلاع2022/5/8، على الساعة15:36.

[2]– عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة و الشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، مصر، 2021، ص 131.

- حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الأخلاقية والدينية؛
- توفير المناخ الملائم لنجاح خطة التنمية و تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد؛
- إقرار مبدأ الشفافية وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة عن طريق التأكيد على مسئولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وأن إعتماده كممارسة يضفي على العمل المصداقية والإحترام.

1. هيئات مكافحة الفساد في السعودية:

هناك العديد من الهيئات و المؤسسات التي وكلت إليها مهمة مكافحة الفساد في السعودية، من أهمها:

- **هيئة الوطنية لمكافحة الفساد:**

تأسست بهدف حماية المال العام،ومحاربة الفساد،والقضاء عليه، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة،ولا يوجد تعريف محدد

و واضح للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،و على ذلك يمكن أن تعرف بأنها:هيئة مستقلة ماليا وإداريا و تتمتع بالشخصية الإعتبارية، وترتبط بالملك مباشرة،تؤدي عملها بكل حياد،للهيئة مهام نوضح أهمها كالتالي:[1]

- متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الإلتزام بها؛
- إحالة مخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند إكتشافها إلى جهات التحقيق؛
- متابعة إسترداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد،و بناء أنظمة معلومات عن الأخيرة؛
- تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

[1]- وائل بن سعيد علي الزهراني، مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية و الإتفاقيات الدولية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد25،الأردن:عمان، 2020، ص 677.

- **هيئة الرقابة و التحقيق:**

هي هيئة تختص بالتحقيق في قضايا الفساد المالي،و قد أنشئت بموجب نظام تأديب الموظفين بتاريخ1391/2/1و هي هيئة مستقلة تتمتع بشخصية معنوية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء و تعمل على رقابة الموظفين في أدائهم لواجباتهم،و التحقيق في ما ينسب لهم من تقصير.

- **ديوان المراقبة العامة:**

هو جهاز رقابي على إيرادات الدولة و أموالها و كيفية إستغلالها مع رقابة أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من إستخدامها لمواردها بكفاءة،و قد أنشئ عام 1373هجري حيث صدر المرسوم الملكي رقم9 بالموافقة على نظام ديوان المراقبة و منحه إستقلالا تاما في السلطة التي يمارسها في مجال الرقابة المالية.[1]

ثانيا:واقع الحوكمة في المملكة السعودية

لقد تزايد إهتمام المملكة العربية السعودية بالحوكمة بعد تأسيس السوق المالية،وفي عام 2003 شهدت المملكة بعض أنظمة الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية و تم تأسيس هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية وفي عام 2006 أنشأت هيئة سوق المال لائحة إرشادية لحوكمة الشركات.[2]،وفي النقاط التالية نستعرض أبرز آليات و مبادئ الحد من الفساد المالي في لائحة حوكمة الشركات:[3]

1. توزيع المسؤوليات:

ببيان إختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهما،حيث أن كل سلطة يقابلها مسؤولية،و صلاحيات ومحددة في الشركات،فهذا يساهم في توزيع أعباء العمل،ويحمي من التداخل في الإختصاصات، الذي

[1]- شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"، المجلة القانونية،مجلد4، العد4، جامعة القاهرة:مصر، ص15.

[2]- عبد الحميد حميد محمد سيف، متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية و التطبيقية، العدد1،جامعة اليمن، 2017، ص61.

[3] -www.nazaha-gov-sa

ينجم عنه فوضى في العمل وفي إتخاذ القرارات،إن من مسؤوليات مجلس الإدارة تقديم المشورة بشأن إستراتيجية الشركة، التأكد من سلامة القوائم المالية،تمثيل مصالح المساهمين،وذلك للحد من الفساد المالي تعزيز النزاهة.

2. الرقابة والمسائلة:

تفعيل الرقابة من خلال إقرار حق الإطلاع على المعلومات المهمة لكل صاحب مصلحة في الشركة، ليصبح لديهم معرفة بمركز المؤسسة المالي،وطريقة عملها،والتحقق من تطبيق الحوكمة.

3. الإفصاح والنزاهة:

تضمنت لائحة حوكمة المؤسسات في الباب التاسع أحكام الإفصاح والشفافية،وقد أحاطت بوضع سياسات مكتوبة للإفصاح تضمنت ما يلي:

- أساليب الإفصاح الملائمة لتمكين أصحاب المصالح من الإطلاع على المعلومات الخاصة بالمؤسسة؛
- يكون الإفصاح للمساهمين والمستثمرين من دون تمييز،و بشكل واضح صحيح وغير مضلل،وفي الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة؛
- مراجعة سياسات الإفصاح بشكل دوري،والتحقق من توافقها مع الممارسات.

ثالثا:موقع السعودية في خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010-2021)

يمكن عرض النتائج التي تحصلت عليهاالسعودية في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من (2010-2021)،وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5):تطور أداء السعودية في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010 إلى 2021)

السنوات	عدد الدول	النقطة	الرتبة عالميا
2010	178	47من 100	50
2011	183	44	57
2012	176	44	60
2013	177	46	63

55	49	175	2014
48	52	168	2015
62	46	176	2016
57	49	180	2017
58	49	180	2018
51	53	180	2019
52	53	180	2020
52	53	180	2021

المصدر:من إعداد الباحثتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2010-2021)، على الموقع الإلكتروني للمنظمة(http://cpi.tranparency.org)،تاريخ الإطلاع2022/5/7،على الساعة10:50.

الشكل(5-3)التمثيل البياني لنقاط السعودية حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010-2021)

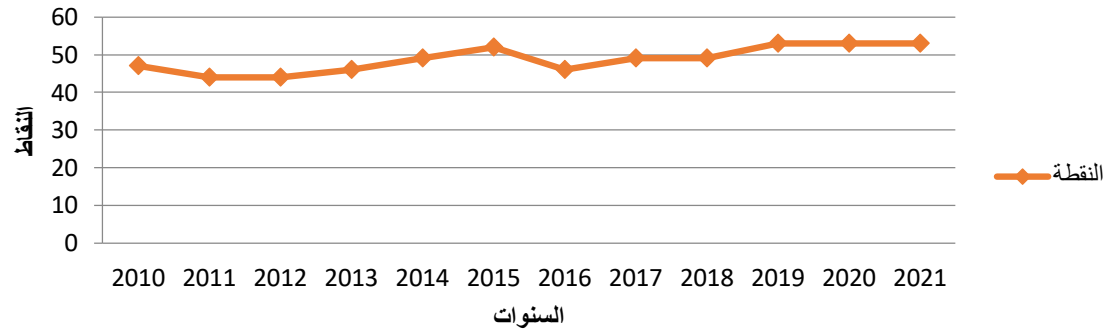

المصدر:من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول رقم(3 -5).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-6)و الشكل رقم(3-6) أن المملكة السعودية خلال معظم فترات الدراسة حسب مؤشرcpi،تحصلت على تصنيفات حسنة في مجال مكافحة الفساد مما يدل على إرتفاع نسبة الشفافية بها و إصرارها على مكافحته، ففي سنة 2010 تحصلت على 47نقطة من أصل 100نقطة تزامن ذلك مع بدأ التدابير التشريعية لمناهضة الفساد،ليتراجع إلى 44نقطة خلال السنوات2012،2011 وذلك لمناهضة الدول الأخرى كذلك للفساد،لتشهد بعد ذلك تصنيفات تصاعدية إبتداءا من 2013إلى 2015 حسب الشكل

رقم(3-5) وهذا لأثار تطبيق تشريع مكافحة غسيل الأموال(2012)،وجهود هيئة لمكافحة الفساد لتعرف تراجع طفيف سنة2016 ب6 نقاط مقارنة ب2015و لكن هذا التراجع لم يدم طويلا فتحصلت خلال سنتي 2017و2018 على 49نقطة ورجع ذلك إلى تعديلها للائحة حوكمة المؤسسات و قانون مكافحة الفساد بها،وكانت السنوات2021،2020،2019 قفزة نوعية في تاريخ التصنيف السعودي بحصولها على 53نقطةو أسند ذلك لصدور الأمر ملكي رقم (أ/277) المعززز لجهاز مكافحة الفساد إبتداءا من2019 من خلال.ضم هيئة الرقابة و التحقيق و جهاز الضبط المتعلق بجرائم الوظيفة العامة إلى هيئة مكافحة الفساد و إنشاء وحدة تحقيق خاصة بالجرائم الجنائية للفساد المالي داخلها.

ومن خلال ماسبق نجد أن السعودية بذلت مجهودات كبيرة في مجال الحوكمة و ذلك للإستفادة من مزاياها من خلال توفيرها لمجموعة من الشروط أهمها إنشاء هيئات خاصة تنيط لها مهمة تعزيز إرساء مبادئها التي تميزت بأنها مبادئ إرشادية، إذ إنتبهت السعودية كغيرها من الدول على أن القيادة الرشيدة في الدول هي التي تستطيع إنتاج قانون مكافحة فساد فعال، ونظام للتقاضي نزيه وسريع،وإدارة ضبط إداري وقضائي يتميز بالصرامة والحرفية المهنية إذ أثرت القيادة الرشيدة السعودية على جعل شركاتها عملاقة و تحقيقق تنمية مستدامة وفق منهج الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني:التجربة المصرية

تحول الفساد من ظاهرة إلى نظام و طريقة في كثير من الدول النامية و منها مصر،و كان من الطبيعي بإنتهاجها لإستراتجيات لمكافحته نتعرف عليا من خلال هذا المطلب.

أولا:واقع الفساد المالي في مصر

قبل التطرق لواقع الفساد في مصر نود إعطاء نبذة مختصرة عن هذه الدولة:

تقع مصر في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية، تبلغ مساحتها$1001450km^2$، عددسكانها 98مليون نسمة، عاصمتها القاهرة، نظام حكمها جمهوري، لغتها وديانتها الرئيسية هي العربية والإسلام، عملتها الجنيه المصري.

1. أسباب الفساد المالي في مصر:

لإنتشار الفساد المالي في مصر العديد من الأسباب الرئيسية من أهمها:[1]

- الكثافة السكانية العالية مقارنة بالمساحة و إنتشار الفقر؛
- بداية مرحلة الإنفتاح الإقتصادي والتي تبنتها الدولة،والذي من أهم شروطه دعم القطاع الخاص مما شجع على ظهور بعض الفئات التي تعتاش على الفساد لا سيما أن عملية التنمية الإقتصادية والإنفتاح تكون الأولوية للربح وجمع الثروة؛فأخذ الفساد مسميات أخرى مثل"الإكارمية، الشاي، والموصلات "؛
- في سنة 2009 قام مركز المشروعات الدولية الخاصة بإجراء الدراسة على عينة وتوصلت الدراسة إلى أسباب الفساد التالية :

- إنخفاض المرتبات 59،5%؛
- ضعف الأداء للأجهزة الرقابية89،5%؛
- نقص المعلومات الصحيحة 75%؛
- تضارب وتعدد القوانين 74،1%؛
- ضعف المشاركة السياسية 71،4%.

2. الهيئات المكافحة للفساد في مصر:

هناك العديد من الهيئات و المؤسسات التي وكلت إليها مهمة مكافحة الفساد في مصر، من أهمها:[2]

- **هيئة الرقابة الإدارية :**

أنشئت سنة 1958،جهاز يختص بمكافحة كافة صور الفساد المالي والإداري من خلال حماية المال العام

[1]- منال جابر موسي محمد، أسباب الفساد في مصر، المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، العدد5، جامعة عين الشمس:مصر، أكتوبر2017، ص 274.

[2]- صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 74.

والتصدي لإنحراف الموظف العام،بالإضافة إلى متابعة مدى إلتزام الجهات الحكومية بتنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لكافة أنشطة قطاعات وأجهزة الدولة في مصر.

- **وحدة مكافحة غسيل الأموال:**

أنشئت سنة 2002،مهمتها محاربة ظاهرة غسيل الأموال والتنسيق مع الجهات الرقابية في مصر وكذلك مع الجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية المهتمة بمكافحة غسيل الأموال .

- **الجهاز المركزي للمحاسبات:**

يهدف إلى تحقيق رقابة على أموال الدولة، كما تشمل رقابة،الجهاز بمراقبة عملية تحصيل الإيرادات وصرف النفقات العامة.

- **مباحث الأموال العامة:**

تضم أقسام مكافحة الرشوة،الإختلاس،التزوير، وتمارس عملها في جميع المحافظات والدوائر العامة، وأعضائها من رجال الشرطة المصرية و الضبطية القضائية، ويتمثل دورها مكافحة كافة الصور الإجرامية وإسترداد ما إستولى عليه.

ثانيا :واقع الحوكمة في مصر

ظهرت أول بوادر للحوكمة في مصر عام 2001 حرصا من الحكومة المصرية على مستقبل الإقتصاد المصري في ظل الفساد الذي يموج في الدولة كان لابد أن تأخذ الحكومة المصرية بزمام المبادرة لتحسين ممارسات حوكمة المؤسسات في مصر،وذلك من خلال قيام مركز المديرين التابع لوزارة الإستثمار بإصدار عام 2005 أول دليل لحوكمة المؤسسات لمساعده المؤسسات على الإلتزام بمتطلبات الحوكمة،بما يعود عليها وعلى كافة مساهميها والمتعاملين معها بالنفع،و إستعانة بمرجعيات إعداد الدليل المصري لحوكمة المؤسسات (مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD،تقرير لجنة كادبوري الصادر بالمملكة المتحدة، منهجية حوكمة المؤسسات الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي،تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي

المصري،المبادئ الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية)، كما تم الأخذ في الإعتبار أفضل الممارسات الدولية والإقليمية وتجارب الدول المختلفة في تطبيق حوكمة المؤسسات.[1]

1. مبادئ حوكمة المؤسسات الخاصة في مصر:

وفقا لدليل حوكمة المؤسسات المصري، فإن المبادئ التي وردت في هذا الدليل، هي قواعد ومعايير غير إلزامية، و هي ثقافة وأسلوب لضبط العلاقة بين مالكي المؤسسة ومديرها والمتعاملين معها نذكر منها:[2]

- المسئولية النهائية عن المؤسسة تظل لدى مجلس الإدارة و أغلبية أعضائه غير التنفيذيين في المؤسسة ؛
- يجب على المجلس أن يضع الآليات والنظم التي تضمن إحترام المؤسسة للقوانين واللوائح السارية.
- لأعضاء مجلس الإدارة الحق في الحصول على رأي إستشاري خارجي متى وافق على ذلك أغلبية أعضائه؛
- ضرورة أن يكون لدى المؤسسة نظام محكم للرقابة الداخلية، وأن يتم إدارة المراجعة الداخلية من خلال مسئول متفرغ لذلك بالمؤسسة وأن يكون من القيادات الإدارية بها؛
- أن يكون لكل مؤسسة مراقب حسابات لا تربطه بها علاقة عمل،ويكون مستقل عن إدارتها الداخلية،ويجب أن يكون غير مساها في المؤسسة.

2. مبادئ حوكمة مؤسسات القطاع العام في مصر:

و تعتبر المبادئ الواردة في هذا الدليل قواعد إسترشادية وغير إلزامية، تهدف إلى تحسين أداء هذه المؤسسات بما يسهم في تعزيز فرص النمو وزيادة قدرتها على المنافسة مع القطاع الخاص،و تتمثل أهم هذه المبادئ في الآتي:[3]

---

[1]- قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتواه، تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة بسكرة:الجزائر، 2019، ص 84.

[2]- محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 550.

[3]- المرجع نفسه، ص 554.

- ضرورة وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال لمؤسسات قطاع الأعمال العام وهذا المبدأ يدعم المنافسة العادلة بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص، دون أية حماية مميزة لشركات قطاع الخاص؛
- تصرف الدولة بوصفها مالكا هذا المبدأ يعني أنه يجب على الدولة أن تتصرف مع هذه المؤسسات تصرف الملاك،يقوم القابض لشركة كممثل للدولة تحت إشراف وزارة الإستثمار يتميز النظام بالشفافية،والوضوح لترشيح أعضاء مجالس إدارة مؤسسات؛
- المعاملة المتساوية لحملة الأسهم يجب إحترام حقوق المساهمين الجدد، وأن يتمتعوا بكافة الحقوق التي تتمتع بها الحكومة وأن تكون هناك مساواة في المعاملة بين جميع الملاك؛
- الإفصاح والشفافية عن ما يتعلق بالمؤسسات من أهداف،وضع مالي.
- شهدت مصر في سنة 2003 تطور ملحوظا بعد ترسيخ مبادئ حوكمة الشركات وإرتفاع في المعايير التي تتطابق تماما مع المعايير الدولية لحوكمة الشركات من (40)إلى(45) معيار،بينما بقي لها (6) معاير فقط لا تتم مراعاتها.

ثالثا:موقع مصر في خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010–2021):

و يمكن عرض النتائج التي تحصلت عليها مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من (2010-2021)،وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3–6):تطور أداء مصر في مؤشر مدركات الفساد للفترة (من 2010 إلى 2021)

السنوات	عدد الدول	النقطة	الرتبة عالميا
2010	178	31من 100	98
2011	183	29	112
2012	176	32	118
2013	177	32	114

94	37	175	2014
88	36	168	2015
108	34	176	2016
117	32	180	2017
105	35	180	2018
106	35	180	2019
117	33	180	2020
117	33	180	2021

المصدر:من إعداد الباحثتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2010-2021)، على الموقع الإلكتروني للمنظمة(http://cpi.tranparency.org)،تاريخ الإطلاع2022/05/4،على الساعة1:43.

الشكل(6-3)التمثيل البياني لنقاط مصر حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2010-2021)

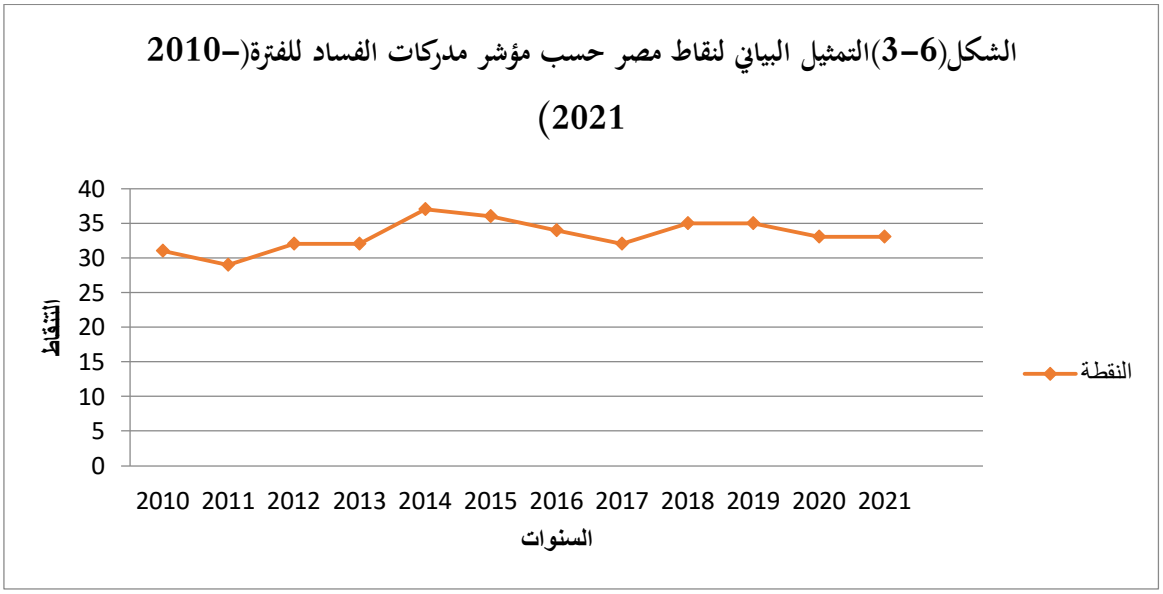

المصدر:من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول رقم(3-6)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-2) والشكل رقم(3-2) أن مصر حققت نتائج متوسطة حسب مؤشر cpiخلال فترة الدراسة، ففي سنة 2011 حصلت على 29 نقطة محققة بذلك إنخفاض بنقطتين مقارنة بسنة2010 ورجع هذا إلى قيام الثورة المصرية و دخول البلاد في وضع خاص،ليتحسن بعد ذلك تصنيفها إبتداءا من سنة2012 حيث وصل إلى الذروة وفق الشكل رقم(3-2)ب37 نقطة سنة 2014 وتزامن ذلك مع صدور

الدستور الجديد للبلاد و الذي منح الإستقلالية الكاملة لهيئة الرقابة الإدارية عن رئاسة الوزراء،ليعرف بعد ذلك تصنيفها تراجع قدر ب3و5 نقاط خلال السنوات2016 و2017 مقارنة بسنة2014،ليتحسن مرة أخرى محققة 35نقطة خلال السنوات 2018و2019 بسبب تعزيزها للإجراءات الأكثر شدة في محاربة الفساد بالإضافة إلى بداية التطبيق الفعلي للقانون المعدل رقم54 لسنة 1964 الذي أعاد تنظيم هيئة الرقابة بها،ليستقر تصنيفها عند النقطة33 خلال السنتين2020و2021.وبالتالي فمصر تسعى جاهدة إلى محاربة الفساد و لكن بالرغم من الجهود المبذولة مازالت بحاجة إلى وضع إستراتجية متكاملة لتحقيق نتائج مرضية.

من خلال ماسبق نجد أن مصر تعد أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة، إضافة إلى إنتشار الجهات الرقابية التي تقوم بمكافحة الفساد بها وعلى الرغم من ذلك إلا أن تقرير مؤسسة الشفافية الدولية سنويا قد كشف أن مصر تهاوت عدة درجات عن الأعوام السابقة بين البلدان الأخرى في قائمة الدول الأكثر فسادا وقد يعود هذا بسبب ضعف وعي المساهمين و المؤسسات المصرية ببعض مبادئ الحوكمة،عدم إلزامية تنفيذ مبادئ و معايير حوكمة المؤسسات في الدليل المصري.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد هذا العرض لتجارب بعض أهم الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي يمكن القول أن موضوع الحوكمة قد لاقى إهتماما كبيرا في الدول،إلا أن درجة الإهتمام به إختلفت من دولة إلى أخرى،و بالتالي الإختلاف في النتائج المحققة،فنجد أن سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية بذلوا جهود كبيرة ما جعل تجربة كلاهما من التجارب الرائدة في مكافحة الفساد عن طريق التطبيق العملي لمبادئ الحوكمة،و بالإضافة إلى تكامل عدد من الجهود و الآليات و الممارسات،و الهيئات المكافحة للفساد المالي،تليهما التجربة البرازيلية وذلك راجع لإمتلاكها أفضل جهاز تحقيق بعيد كل البعد عن المحاباة و المحسوبية،و بعدها تأتي التجربة الماليزية وهي أيضا تعتبر من التجارب الناجحة و ذلك لما حققته من نجاحات جعلت منها رابع أكبر إقتصاد في جنوب شرق أسيا لسنة2017. أما بالنسبة لتجربة السعودية و مصر فمن الواضح أنها مازالت بحاجة إلى المزيد من الإهتمام و التطوير.و فيما يلي موقع تلك الدول حسب خريطة الفساد المالي لسنة 2021.

الشكل رقم(3-7):خريطة الفساد المالي لسنة 2021.

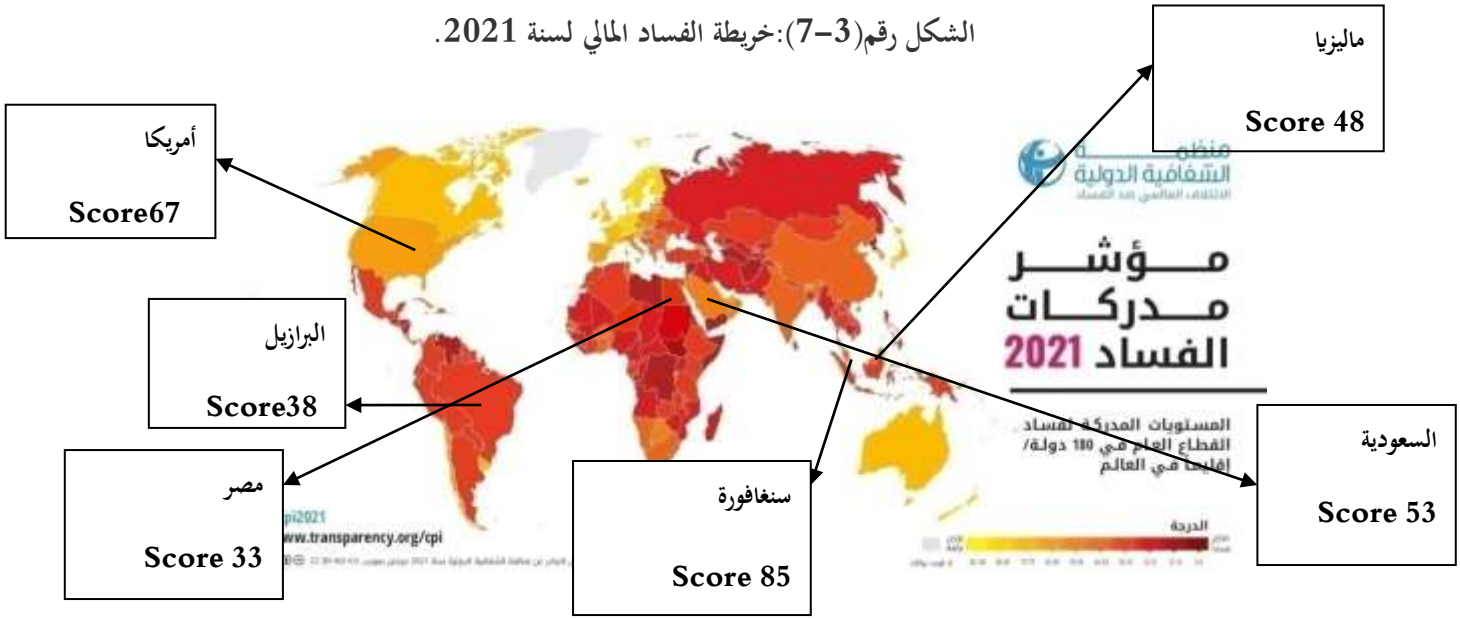

www.transparancy.org/cpi2021.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد ظاهرة الفساد من المشكلات التي طالت كافة الدول بكل مظاهره و أنواعه، و أكثرها شيوعا نجد الفساد المالي الذي إنتشر بشكل واسع و رهيب من آلاف السنين إلى وقتنا الحالي، و قد ذكر في القرآن الكريم بمختلف التصريفات خمسين مرة، كما في قوله سبحانه وتعالى: "ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين".

حيث أصبح محور الساعة نظرا لعواقبه و آثاره السلبية على كافة النواحي الإقتصادية و الاجتماعية والسياسية، ما دفع بالدول إلى مضاعفة جهودها في مجال مكافحته من خلال تحديده و قياسه بعدة مؤشرات دولية من أهمها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، و من ثم وضع وتحديد مختلف الوسائل و الآليات لمكافحته و التقليل من استشراءه، من بين أهم هذه الآليات تفعيل مبادئ و آليات الحوكمة. و التي تعددت الدراسات و إختلفت الآراء حول توضيح أهميتها نظرا لقدرتها الكبيرة في التأثير على الأوضاع الإقتصادية السائدة و المستقبلية للدول، والتي اختلفت نتائج تطبيقها وتفعيل مبادئها لمكافحة الفساد المالي من دولة لأخرى حسب حجم الجهود المبذولة لذلك.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تعدد المفاهيم الخاصة بالفساد المالي أدت إلى تعدد أنواعه و مظاهره و آثاره؛
- مكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية حقيقية من قبل صانعي القرار الراغبين في الإصلاح ومنح هامش الحرية لمنظمات المجتمع المدني للقيام بدور فعال و مؤثر و مساند للجهود التي تبذلها الحكومات و الرامية إلى مكافحة الفساد؛
- تعرف الجزائر انتشارا واسعا لمختلف أشكال الفساد المالي، بحيث لم تعد ظاهرة الفساد بالجزائر حالة عرضية بل أصبحت آفة مستشرية يصعب إقتلاع جذورها من الأساس، مما تطلب الأمر وضع إستراتجية فعالة و آليات محكمة لمحاصرته و التقليل منه؛
- حوكمة المؤسسات مفهوم تسييري مكون من مجموعة من المبادئ و الآليات التي تسعى لتحقيق أهداف محددة لجميع الأطراف و ذلك بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛
- تمثل الحوكمة أداة فعالة للرقابة إذ يكمن دورها في التقليل من مخاطر الفساد المالي الذي تنوعت أسبابه و أساليبه كالرشوة و الإختلاس، و ذلك من خلال تفعيل الآليات الداخلية و الخارجية للحوكمة؛

- تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الناجحة في مجال مكافحة الفساد المالي ومن أسرار نجاحها اعتمادها على آلية شاملة متكونة من مبادئ الحوكمة و إرادة الحكومة و تعاون المجتمع في مكافحة هذه الظاهرة؛
- تعاظم اهتمام الرأي العام البرازيلي بمشكلة الفساد المالي و استقلال القضاء من أبرز عوامل نجاح التجربة البرازيلية في مجال مكافحة الفساد المالي؛
- التجربة الأمريكية في مكافحة الفساد المالي لا تختلف عن التجربة السنغافورية، وذلك لإنتهاجهم نفس الآليات، وذلك من إنشاء هيئات محددة هادفة لرفع كفاءة الجهاز القضائي والإداري بهم؛
- التجارب العربية في مجال مكافحة الفساد المالي و إرساء مبادئ الحوكمة كالتجربة السعودية والتجربة المصرية مازالت بحاجة إلى المزيد من الإهتمام والتطوير، و ذلك راجع إلى كون الحوكمة بهم إرشادية و ليست إلزامية.

ثانيا: نتائج اختبار صحة فرضيات الدراسة

- بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي نصها الآتي: **"ساهم تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة ماليزيا و البرازيل إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد"**:

فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية عند دراسة و تحليل تجربة كل منهما في الفصل الثالث من هذه الدراسة، حيث كان للإفصاح و المساءلة، الشفافية و الرقابة دور كبير في الآلية الماليزية لمكافحة الفساد المالي، والتي نفذت من قبل حكوماتها من خلال إنشاء هيئات رادعة للفساد المالي، و تعاون المجتمع المدني في مكافحة هذه الظاهرة، و يتضح نجاح هذه الآلية بحصولها على نقاط متقدمة في مؤشر" CPI "خلال فترة الدراسة (2010-2021)، إذ كانت أدناها 43 نقطة وأقصاها 53نقطة. و نجد نفس الشيء بالنسبة للبرازيل إلا أنها إختلفت عنها في تفعيلها أكثر لمبدأ الرقابة من خلال جهازها القضائي و تزامن ذلك مع تحقيقها في أكبر فضيحة مالية و حصولها على نتائج متوسطة حسب مؤشر" CPI " ، و أسند ذلك لمرورها بظرف صعب.

- و فيما يتعلق **بالفرضية الثانية** والتي نصها الآتي: **"ساهم تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد"**:

تم إثبات صحة هذه الفرضية عند دراسة و تحليل تجربة كل منهما في الفصل الثالث من هذه الدراسة، حيث كان لمبادئ الحوكمة و أهمها الشفافية والنزاهة ، الرقابة و عقود الكفاءة و الأجور دور فعال في نجاح الآلية التي إعتمدتها سنغافورة، و التي طبقت من خلال إصدارها لقانون مكافحة الفساد و إنشائها لمكتب تحقيقات في

قضاياه، و ترجم هذا النحاج مراتب متقدمة حسب مؤشر" CPI "خلال فترة الدراسة(2010-2021)،و نجد نفس الشئ في التجربة الأمريكية حيث أنها لا تختلف عن التجربة السنغافورية من حيث الوسائل المستعملة والنتائج المحققة ما جعل تجربة كل منهم من أنجح التجارب الدولية في مكافحة هذه الظاهرة.

- أما في ما يخص **الفرضية الثالثة** و التي تتمثل في: **"ساهم تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي في كل من دولة السعودية و مصر إستنادا إلى مؤشر مدركات الفساد"**:

فقد تم إثبات الصحة النسبية لهذه الفرضية، بالنسبة إلى السعودية إهتمت منذ سنة 2006 بالحوكمة و تعزيزها في بيئة الأعمال السعودية للإستفادة من مزاياها و خاصة في مجال مكافحة الفساد المالي، و كان ذلك من خلال إنشائها لعدة هيئات رادعة له، و من خلال تطبيقها لمبادئ الحوكمة كالإفصاح و النزاهة، الرقابة و المساءلة، مما إنعكس على حصولها على تصنيفات حسنة حسب مؤشر" CPI " خلال فترة الدراسة (2010-2021). أما بالنسبة لمصر فلم يكن لتفعيل مبادئ الحوكمة دور كبير في مكافحة الفساد المالي، و أرجع ذلك لكون الحوكمة بها إرشادية و ليست إلزامية، و أثبت ذلك بحصولها على تصنيفات متوسطة إلى متدهورة حسب مؤشر " CPI " خلال فترة الدراسة (2010-2021).

ثالثا: توصيات الدراسة

بهدف الإستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة في مكافحة الفساد المالي بالدول، وذلك من خلال تفعيل مبادئها و آلياتها الداخلية والخارجية و التوسع في تطبيقها بالدول، و من بينهم الجزائر، نقدم مجموعة من التوصيات:

- ✓ توعية المؤسسات و الإدارات لدور تطبيق السليم للحوكمة و دور آلياتها في مكافحة الفساد المالي و الإداري و حماية حقوق أصحاب المصلحة؛
- ✓ وجوب خلق هيئات و أجهزة إدارية لتعزيز الرقابة و المساءلة و محاربة البيروقراطية و المحاباة والرشوة المتفشية في البلدان؛
- ✓ العمل على إيجاد دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية يتلائم مع بيئة الأعمال الجزائرية، وإصدار قانون يلزم المؤسسات بها؛
- ✓ على الهيئات الرقابية تحسين و زيادة الدور الرقابي لمكافحة الفساد المالي؛

- ✓ التوعية بضرورة الرقابة الداخلية و الخارجية و وضع المعاير اللازمة لذلك في سبيل تحقيق الإفصاح و الشفافية لمواجهة الفساد المالي و الإداري؛
- ✓ الاهتمام بتعزيز آليات الشفافية والمساءلة باعتبارها أهم الآليات فاعلية في مكافحة الفساد المالي؛
- ✓ ضرورة توفر إرادة سياسية و مجتمعية و منظومة أخلاقية لمكافحة الفساد المالي؛
- ✓ توفير الحوافز التي تدفع الأفراد للابتعاد عن الرشوة والفساد من خلال الترقيات ورفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة، إلى جانب أسلوب العقاب من خلال وضع عقوبة قاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة لكي يكون هناك رادع أمام باقي المفسدين؛
- ✓ التكليف الصحيح من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من حيث الاختصاص والخبرة والنزاهة والمقدرة على تأدية المهام المكلف بها، والابتعاد عن المحسوبية؛
- ✓ على السلطات الرسمية في الجزائر أن تعمل على تفعيل أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد بتوفير كل الظروف الملائمة ومنحها الصلاحيات الكاملة والتمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية واستقلالية؛
- ✓ الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي حول تبادل المعلومات و البيانات حول وقائع الفساد العابرة للحدود و تبادل الخبرات في هذا المجال.

رابعا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة و حسب المعلومات والمعطيات المتوفرة، إلا أنه لا يمكن الإلمام بجميع الجوانب، لهذا نقترح عدد من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مكملة و مستقبلية:

-واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك؛

-آثار الفساد المالي على التنمية الإقتصادية في الجزائر؛

-دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات؛

-الآثار الإقتصادية للفساد المالي على الدول العربية.

قائمة

المصادر و المراجع

1- الكتب

- أحمد على خضر،حوكمة الشركات،ط1، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية:مصر،2012.

- أرس رشيد البياتي،الفساد المالي و الإداري في المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية،ط1،آيلة للنشر، عمان،2009.

- إبراهيم سيد أحمد،حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال،ط1،الدار الجامعية،الإسكندرية:مصر،2010.

- برابح حمزة،الحوكمة و دورها في تحسين التسيير الجهاز الإداري المحلي و متطلبات التطبيق،ط1،دار الحامد للنشر و التوزيع،ورقلة:الجزائر،2018.

- بن عشي بشير،يزيد تقرارت،حوكمة الشركات من منظور محاسبي،دار الكتب و الوثائق القومية، الجزائر،2018.

- حمودي مصطفي جمال الدين،أثر الفساد المالي و الإداري علي البناء التنموي،ط1،دار الكتاب الحديث،القاهرة:مصر،2018.

- رفاف فافة،الفساد والحوكمة "دراسة مسحية للتقارير الدولية:دراسة حالة الجزائر"،ط1،مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية،2016.

- طارق عبد العال،حوكمة الشركات،المفاهيم،المبادئ،التجارب،المتطلبات،الدار الجامعية،القاهرة:مصر، 2008-2009.

- عبد المجيد محمود،الفساد تعريفه،صوره،علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى،ط 2،دار نهضة للنشر، مصر،2014.

- عبد المطلب عثمان محمود،نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات،ط1،الدار الجزائرية للنشر و التوزيع،الجزائر،2015.

– علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، إستراتجية محاربة الفسادالإداري و المالي"مدخل تكاملي"، طبعة العربية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان:الأردن، 2014.

– محمد جمعة عبدو،الفساد أسبابه ظواهره أثاره الوقاية منه،ط1،دار الكتب الوطنية، ليبيا،2019.

– مدحت محمد أبو النصر،الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة،ط1، مصر،2015.

– مصطفي يوسف كافي،الحوكمة المؤسساتية ط1،دار ألفا للوثائق،قسنطينة:الجزائر،2018.

– نعيم إبراهيم الطاهر،إدارة الفساد–دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة–،ط1،عالم الكتب الحديث لنشر و التوزيع ،الأردن،2013.

– هشام الشمري، إيثار الفتلي،الفساد الإداري و المالي و أثاره الإقتصادية و الإجتماعية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان:الأردن، 2011.

2– المذكرات:

– أفروخ رانيا،دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات"دراسة حالة شركة أليناس للتأمينات"، مذكرة ماستر،شعبة،تخصص،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة:الجزائر، 2014–2015.

– أمال كحل السنان،سميحة شباح،دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري"دراسة على عينة من المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل"،مذكرة ماستر،شعبة العلوم التجارية،تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة جيجل:الجزائر، 2014–2015.

– إلياس ركيبي، دور النخبة في مكافحة الفساد"نخبة حزب العدالة و التنمية التركي أنموذج"، مذكرة ماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة و إدارة محلية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة:الجزائر،2019.

– بن علي يمينه،دور المتطلبات الدولية غير الحكومية في مكافحة الفساد،دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية،،مذكرة ماستر،كلية الحقوق،شعبة العلوم السياسية،جامعة،بسكرة:الجزائر،2019.

– حفيظ هاجر كلتوم،المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الإقتصادية"دراسة إستبيانية"،مذكرة ماستر،شعبة علوم التسيير،تخصص محاسبة و مراجعة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البويرة:الجزائر،2013–2014.

– حياة أحمودة،حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية"دراسة حالة المديرية العمالاتية للإتصالات بولاية إليزي"،مذكرة ماستر،شعبة علوم التسيير،تخصص تدقيق محاسبي،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الوادي:الجزائر،2014-2015.

– خديجة مالكي،الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته،مذكرة ماستر،شعبة الحقوق،تخصص قانون جنائي للأعمال،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة أم البواقي:الجزائر،2015.

– سرايعية سامي،دوايدية هشام،دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق مديرية التوزيع سوق أهراس،مذكرة ماستر،شعبة علوم التسيير،تخصص محاسبة و تدقيق و مراقبة التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة سوق أهراس:الجزائر،2016-2017.

– شلبي نعيمة،أثر تبني المقاربات الحديثة في التسيير على وظيفة التدقيق"دراسة حالة في شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبيرbatisud ورقلة"،مذكرة ماستر،شعبة علوم التسيير،تخصص تدقيق و مراقبةالتسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة ورقلة:الجزائر،2013-2014.

– صاحبي سهام،الآثار الاقتصادية للفساد المالي علي الدول العربية،دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماستر،شعبة العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية و بنوك،جامعة أم لبواقي:الجزائر،2017.

– صلاح الدين عزوي،دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"دراسة حالة مطاحن الأوراس باتنة–وحدة أريس–"،مذكرة ماستر،شعبة علوم التسيير،تخصص حاكمية المؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة:الجزائر،2014-2015.

– عائدة نخول،ريمة فديخ،أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي بالمؤسسة الإقتصادية"دراسة حالة شركة مدبغة الجلود–جيجل–"،مذكرة ماستر،شعبة علوم التسيير،تخصص إدارة مالية،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة جيجل:الجزائر،2018-2019.

– قوري طانية،حمانة سعاد،الفساد المالي و آليات مكافحته،مذكرة ماستر،تخصص قانون عام للأعمال،جامعة بجاية:الجزائر 2014.

– لطرش أسماء،الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الإقتصادية"دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية – سكيكدة–"،مذكرة ماستر،شعبة العلوم الإقتصادية،تخصص مالية و حوكمة الشركات،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة:الجزائر،2014-2015.

– مخلوف فضيلة، حوكمة الشركات في مواجهة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، تخصص إدارة و إقتصاد مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم:الجزائر، 2014-2015.
بامحمد عبد القادر،عزوز ياسين،متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر،مذكرة ماستر،شعبة العلوم المالية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم تجارية،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أدرار:الجزائر،2020.

–كابة أمينة، سلاطنية إيمان، أثر الحوكمة و إدارة الأرباح على الأداء المالي لمؤسسة الياس للتأمينات، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سوق أهراس: الجزائر،2014.

3– الأطروحات و الرسائل:

– الحاج سعيد عمر بن أيوب، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤساستية للجنة بازل على أداء شركات التأجير التمويلي"دراسة حالة الشركة الوطنية للإيجار المالي– SML– للفترة (2012-2017)"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة غرداية:الجزائر، 2020-2021.

– العابدي دلال،حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية"،أطروحة دكتوراه،شعبة العلوم التجارية،تخصص محاسبة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة:الجزائر،2015-2016.

– أمينة فداوي،دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من الممارسات المحاسبة الإبداعية،"دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشرsbf250 ،أطروحة دكتوراه،شعبة مالية، محاسبة و التسويق في المؤسسة،تخصص قسم العلوم المالية،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة عنابة:الجزائر2013-2014.

– إلهام سنوساوي،أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية"دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية"،رسالة ماجستير،شعبة علوم التسيير،تخصص مالية و حوكمة المؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف: الجزائر،2015-2016.

– بن عودة حورية، الفساد و آليات مكافحته في إطار الإتفاقيات الدولية و القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس:الجزائر،2015-2016.

– خالد بن عبد الرحمان،الفساد الإداري أنماطه و أسبابه وسبل مكافحته –نحو بناء نموذج تنظيمي–أطروحة دكتوراه،شعبة العلوم الأمنية ،تخصص فلسفة ،كلية العلوم الإدارية ،السعودية،2007.

– خالد لحمر،دور مبادئ حوكمة الشركات في حماية المساهمين،رسالة دكتوراه،تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة سيدي بلعباس:الجزائر،2020-2021.

– خاليدة عابي، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية"دراسة حالة الجزائر"،أطروحة دكتوراه،شعبة علوم تجارية،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المسيلة:الجزائر،2015-2016.

– سهام دربال،شركةالمساهمة و مبادئ الحوكمة الرشيدة،أطروحة دكتوراه،شعبة القانون الخاص،تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة تلمسان:الجزائر،2018-2019.

– شعبان فرج،الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر":دراسة حالة الجزائر2000-2010"،أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2012.

– عبدو مصطفى،تأثير الفساد في التنمية المستدامة،حالة الجزائر2006-1995 ،رسالة ماجستير، جامعة باتنة:الجزائر،2008.

– عمر عيسى فلاح المناصير،أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية،رسالة ماجستير،شعبة المحاسبة و التمويل،جامعة الأردن:الأردن،2013.

– عمر يوسف عبد الله الحياري،أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي،رسالة ماجستير،شعبة المحاسبة و التمويل،تخصص محاسبة،كلية الأعمال،جامعة عمان:الأردن،2017.

– قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتواه، تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة بسكرة:الجزائر، 2019.

– قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير مؤسسة،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة:الجزائر،2018 -2019.

– لكموش عبد المجيد،دور مؤشرات حوكمة الشركات في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات–دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية في الجزائر–،أطروحة دكتوراه،تخصص علوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المسلية:الجزائر،2021.

– نهى أحمد الحايك،أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية"دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية"،رسالة ماجستير،تخصص إدارة أعمال،جامعة سوريا:سوريا،2016.

– بو سعيود باديس مسألة مكافحة الفساد المالي في الجزائر،رسالة ماجستير، تخصص التنظيم و السياسات العامة،جامعة تيزي وزو:الجزائر،2015.

– حاجا عبد العالي،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق و العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة:الجزائر،2012-2013.

4– المجلات

بن الطيب علي، مهلول زكريا، قراءة التجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري و الإقتصادي ودعم الشفافية و النزاهة، مجلة المنتدي للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد3،جامعة الجلفة:الجزائر، 2018.

– تريش حسينة، جهود دولية رائدة نحو إرساء الإطار القانوني و المؤسسي لحوكمة الشركات، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد6، جامعة أمحمد بوقرة:بومرداس، ص341.

– حمزة خضري،الوقاية من الفساد و مكافحته في إطار الصفقات العمومية ،مجلة دفاتر السياسة و القانون،العدد7،جامعة ورقلة:الجزائر، 2012.

– حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي و تحقيق التنمية المستدامة "تجربة ماليزيا نموذجيا"، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد و الإدارة ، المجلد2، العدد 2، جامعة الأغواط:الجزائر،ديسمبر 2018.

– خلف الله بي يوسف،زتوني كمال،دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الإقتصادية،مجلة جديد الإقتصاد،مجلد14،عدد1،الجزائر،2019.

– سارة بوسعيود،واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحة الفساد،مجلة البحوث الإقتصادية و المالية،المجلد 5، العدد 1،جامعة أم البواقي:الجزائر 2018.

– سليمة بن حسين ، الحوكمة دراسة في المفهوم ، مجلة العلوم القانونية و السياسية،العدد10، الوادي:الجزائر،2015.

– سمية بن عمورة، باديس بوغرة، تجارب دولية في حوكمة الشركات، مجلة النماء للإقتصاد و التجارة، مجلد3، العدد2،جامعة جيجل:الجزائر، 2019

– صالحة العمري،جريمة غسيل الأموال و طرق مكافحتها،مجلة الإجتهاد القضائي،العدد 5،جامعة قالمة:الجزائر،2007.

– عادل بن احمد،دور الحوكمة و الشفافية في الحد من الفساد الإداري،مجلة اللجنة العربية للإدارة،مجلد 42،العدد 2،السعودية،2021.

– عبلة سقني،محمد لمين هيشور،ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري،دارسة الأسباب وآليات مكافحته، المجلة الجزائرية السياسات العامة،المجلد 7،العدد 1 ،الجزائر،2018.

– عماد محمد أبو عجيلة،نورية عبد السلام،مدى توافق القوانين و التشريعات الليبية مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية،المجلة الجامعية،المجلد5،العدد21، ،جامعة الزاوية:ليبيا، 2019.

– عيادي عبد القادر،دورمحددات حوكة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية"مع الإشارة إلى تجربة الجزائر"،مجلة الإقتصاد الجديد،العدد8، 2013

– غزوان رفيق عويد،"دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق،مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات،العدد 9،العراق،2016.

– فريال مغربي،طاهرة الفساد في الجزائر"دراسة في أهم الأسباب و النتائج"،مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية،،العدد10،خميس مليانة:الجزائر،2020.

– فوزي نور الدين،فريال مغربي،مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة وأثرها علي الاستراتجيات الوطنية–الجزائر نموذجيا – مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 46،الجزائر ،2017.

– لشهب مسعود،أثر الفساد المالي و الإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 8،جامعة سكيكدة:الجزائر، 2017.

– لصنوبي حفيظة،ميمون إيمان،دور المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب المنظمة الدولية للتعاون الإقتصادي و التنمية في تخفيض الممارسات المحاسبية الإحتيالية"مشاكل الوكالة"،مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي، العدد 2 ،جامعة المسيلة:الجزائر ،2017.

– مصطفى خواص، طرق و آليات قياس الفساد في العالم، مجلة البحوث القانونية و السياسية،العدد4، جامعة سعيدة:الجزائر، جوان2015.

– محمد مسعد،دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي و الإداري،مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية، مجلد 4، العدد 55، مصر،2014.

– العربي العربي،فجر ماليزيا التجربة التنموية و النجاح الإقتصادي،مجلة ijrdo،العدد4 ،2019.

– عباس وداد، قراءة في تجربة البرازيل في مجال الحد من الفقر، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، مجلد 20، العدد1، جامعة سطيف:الجزائر،2020.

– يمينة شحرور، محمد تقروت، حوكمة المؤسسات"قراءة في المفاهيم مع عرض تجارب دولية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، المجلد12، العدد2، جامعة الشلف:الجزائر، 2021.

– عبد القادر شارف، واقع النموذج السنغفوري في مكافحة الفساد، مجلة دراسات"العدد الإقتصادي"، المجلد7، العدد2، جامعة الأغواط:الجزائر، 2016.

– عبد الحميد بوشرمة، سارة بوسعيود،النموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد و الوقاية منه "دراسة تحليلية من 2010-2020"، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد5، العدد3، الجزائر، 2021.

– عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة و الشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2،مصر، 2021.

– شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية، المجلة القانونية، العدد6،جامعة القاهرة:مصر.

– عبد الحميد حميد محمد سيف، متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية، مجلة السعيد للعلوم الإنسانيةو التطبيقية، العدد1،جامعة اليمن، 2017.

– منال جابر موسي محمد، أسباب الفساد في مصر، المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، العدد5، أكتوبر،جامعة عين الشمس:مصر،2017.

– محمد مسعد، دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي و الإداري مع الإشارة للوضع في مصر، العدد 55،مصر، أفريل 2014.

– محمود صافي محمود،الدور التنموي في مكافحة الفساد"دراسة حالة ماليزيا"،مجلة الكلية السياسية و الإقتصاد،العدد6، جامعة السويس،مصر،2020.

– وائل بن سعيد علي الزهراني، مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية و الإتفاقيات الدولية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد25،الأردن:عمان، 2020.

5– المواقع الإلكترونية:

– أحمد محي الدين محمد التلباني ، التجربة الإقتصادية الماليزية، على الرابط الإلكتروني، https// www.politics-dz .com تاريخ الإطلاع 2022/5/5 على الساعة15:47.

– خوان كول، الفساد المؤسساتي في أمريكا، جريدة دار الخليج، دبي، على الموقع الإلكتروني، www.alkhaleej.ae، تاريخ الإطلاع 2022/5/5، على الساعة 14:47.

– دنيا محمود، أهمية الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية، على الرابط الإلكتروني، https://www.almrsal.com/post/958389، تاريخ الإطلاع2022/5/8، على الساعة15:36.

– صدفة محمد محمود، بركان الفساد يهدد البرازيل، على الموقع الإلكتروني www.alkhaleej.ae تاريخ الإطلاع2022/5/10، على الساعة02:23.

– عبد الحميد عبدوس، إمبراطورية الفساد تتهاوى،على الرابط الإلكتروني، https://elbassair.dz/5237/ ? amp= 1، تاريخ الإطلاع28/4/2022 على الساعة.

– سمير زين العابدين علي، التجربة السنغافورية و كيفية الإستفادة منها، جريدة شباب مصر، على الموقع الإلكتروني،www.shabab misr.com، تاريخ الإطلاع2022/4/25، على الساعة23:23.

– فراس حاتم، البرازيل بطلة العالم في مكافحة الفساد، على الرابط الإلكتروني، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=70918، تاريخ الإطلاع2022/5/12، على الساعة 1:00.

– يمينة شحرور، أمين لطفي، تطبيق نموذج سنغافورة في مكافحة الفساد في مصر،مكتب المحاسبون القانونيون و المستشارون على الموقع الإلكتروني،www.draminlotfyoffice.com ،تاريخ الإطلاع 2022/04/25،على الساعة00:50.

–catalina lobo guerrero ، قضية لافا جاتو وحدت الصحفيين الإستقصائيين في أمريكا اللاتينية، على الرابط الإلكتروني، https://gijn.org/2019/8/26، تاريخ الإطلاع 2022/5/10، على الساعة23:30.

.www.nazaha-gov-sa-

6- التقارير:

- تقرير وزارة الدولة للتنمية الإدارية"لجنة الشفافية و النزاهة"، التقرير الأول، الإصدار11، مصر، 2007، ص 31.

الملخص:

تهدف هده الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة تفعيل مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي استنادا إلى عرض أهم التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، و ذلك بتحليل هذه التجارب حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية للفترة(2010-2021)، بالإضافة إلى استخلاص أهم الدروس من هذه التجارب للاستفادة منها في مكافحة الفساد المالي في الجزائر لاستشراء هذه الظاهرة بشكل كبير في الجزائر في السنوات الأخيرة.

وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لتفعيل مبادئ الحوكمة إضافة إلى جهود أخرى دور كبير في مكافحة الفساد المالي في الدول محل الدراسة، إلا أن كل من التجربة السنغافورية و تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تعد من التجارب الرائدة في هذا المجال. أما التجربة المصرية مازالت بحاجة إلى المزيد من الاهتمام و التطوير، لأن أغلبية اللوائح المنظمة للحوكمة بها عبارة عن لوائح إرشادية لا إلزامية.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الحوكمة، الشفافية، المساءلة، مؤشر مدركات الفساد.

Abstract :

This study aims to highlight the extent of the contribution of activating the principles of governance in combating financial corruption, based on the presentation of the most important successful international experiences in this field. According to the Corruption Perceptions Index issued by Transparency International for the period (2010-2021). In addition to extracting the most important lessons from these experiences to benefit from them in the fight against financial corruption in Algeria, as this phenomenon has become widespread in Algeria in recent years.

In this study, a number of results were reached, the most important of which is that activating the principles of governance, in addition to other efforts, plays a significant role in combating financial corruption in the countries under study. However, both the Singaporean experiment and the U. S. A experiment are considered pioneering experiences in this field. As for the Egyptian experience, it still needs more attention and development, because most of the regulations governing its governance are indicative, not mandatory.

Keywords: Financial Corruption; Governance; Transparency; Accountability; Corruption Perception Index.